

## مهند مصطفى وعرين هواري

### مقدمة:

يتناول العدد الحالي من مجلة جدل موضوع السياسات الإسرائيلية الراهنة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل: بين الاستمرارية والتغيير. ويأتي هذا العدد في أعقاب تصعيد سياسات الحكومة الحالية تجاه الفلسطينيين في الداخل على مستوى الخطاب التحريضي الذي بات خطاباً يومياً لا موسميّاً، سواء أكان ذلك في التشريعات القانونية واقتراحات القوانين التي تحاول المسّ بمكانة الفلسطينيين، أم في الملاحظات السياسية الفعلية على الأرض والتي بلغت ذروتها في حظر الحركة الإسلامية وتصعيد الملاحقة السياسية من خلال الدعوة إلى إجراء التحقيقات مع ناشطين سياسيين، والاعتقال والهدم، وغيرها من السياسات التي لا تستهدف مواطنة الفلسطينيين وحقوقهم فحسب، وإنما تستهدف وجودهم كذلك. في ظلّ هذه الممارسات، يحاول العدد الحاليّ فهم هذه السياسات في سياقات سياسية وتاريخية أوسع، ومن خلال أطر معرفية يمكن من خلالها فهم التحوّلات إذا وُجدت في السياسات الإسرائيلية، وقد تكون هذه التحوّلات ممّا ينذر بمرحلة جديدة في التعامل مع الفلسطينيين في إسرائيل، وقد تكون تجديدًا أو تصعيدًا في الأدوات القائمة والتي تميّز المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في فلسطين.

يتضمّن العدد الحاليّ سبعة مقالات فكرية وسياسية، ستّة منها تعالج القضية المحورية في العدد، ومقال خارج المحور يعالج فكرة الأتونوميا الثقافية، كما تحتوي المجلة على تقرير خاصّ حول وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل في الناصرة حول السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين وشارك فيه مجموعة من السياسيين والأكاديميين الفلسطينيين.

يُفتتح العدد بمقال للباحث أحمد القاضي يرصد خلاله السياسات الإسرائيلية المعادية للفلسطينيين في إسرائيل بدءًا بالتشريعات القانونية الإسرائيلية، ومرورًا بتضييق الحيز الجغرافيّ وهدم البيوت. ويبيّن القاضي أنّ هذه الممارسات تندرج ضمن مسار "طويل من الممارسات الكولونيالية المُمَنّهجة تجاه فلسطينيي الـ 48 يُثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ هذه السلوكيات ليست بالأمر الطارئ، وإنما هي في قلب الأيديولوجيا والممارسة الصهيونية التي ترى في وجود الفلسطينيين تعكيرًا للنقاء العرقيّ اليهودي، ولذا لا بدّ من التضييق عليهم قدر الإمكان على المستويات كافة، ومن ذلك حصرهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. ما سبق ليس إلاّ البداية، وستستمرّ إسرائيل في سلوكياتها الكولونيالية تجاه الفلسطينيين ما دامت تعرّف نفسها وأذرعها وأجهزتها المختلفة بأنّها يهودية".

وفي مقالتها تعالج الباحثة همّت زعبي تحوّلات السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وذلك من خلال إجراء مقاربة تاريخية بين فترتين، الحكم العسكريّ والفترة التي أعقبت انتفاضة القدس والأقصى في أكتوبر عام 2000. وتشير همّت زعبي في مقالتها "أنّ التحوّلات في تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل منذ قيامها إلى اليوم تؤكّد صبغتها الكولونيالية الاستيطانية، التي ترى محو السكّان الأصليين قاعدة منظّمة. انعكس ذلك في سياسات المحو والطرّد في النكبة عام ١٩٤٨، ثمّ المحو والإلغاء في المرحلة الأولى من فترة الحكم العسكريّ واستغلال الأيدي العاملة في المرحلة الثانية منه، إلى محاولات دمج الأفراد ومحو الهوية الفلسطينية في مرحلة لاحقة". وتؤكّد في نهاية مقالتها على أهميّة تفكيك معادلة الثابت والمتحوّل في المشروع الصهيونيّ من أجل تعميق فهم تحديات المرحلة، ولزيادة احتمالات التصدي لها.

أمّا النابتة حنين زعبي، فتعالج في مقالتها ديناميكية الفعل وردّ الفعل للفلسطينيين في إسرائيل على السياسات الإسرائيلية عمومًا، وفي السنوات الأخيرة تحديدًا، حيث يتضمّن المقال قراءة نقدية للسياسة والإرادة الفلسطينية في إسرائيل، وتعاملها مع الممارسات الإسرائيلية. وتتطرّق حنين زعبي على نحو خاصّ إلى تجربة القائمة المشتركة، ودورها في المرحلة الراهنة، وتخلص حنين في مقالتها إلى القول: "إنّ أهمّ تلخيصات التجربة الأولى للمشتركة (التي نريد لها أن تستمرّ، لكن لا نريد لها أن تستمرّ وفق الخطّ الذي تسير عليه

(الآن) يشير إلى فشلها في تكوين مرجعية سياسية واضحة وثابتة تستند إلى إنجازات المرحلة السابقة، تاركَةً قرار الالتزام ببرنامج المشتركة (الذي عكس مكتسبات مرحلة "تفاوض الإرادة" أي الذي يُعتبر متطوراً بدرجات، مقارنة بالأداء السياسي الحالي) إلى القنوات الذاتية لمرجبات القائمة. ليس هذا فحسب، بل أدى انعدام المرجعية تلك إلى تذبذب واضح بل إلى تناقضات واضحة لكل مراقب موضوعي".

ويتطرق الدكتور امطانس شحادة في مقاله إلى تحولات السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، مركزاً على طبيعة النظام الإسرائيلي وبنيتها الاستعمارية، مؤكداً أن التحولات في الممارسات السياسية تجري من خلال البنية الاستعمارية للنظام، وأن الفعل والتفكير السياسي الفلسطيني يجب أن يكونا في إطار الصراع مع هذا النظام الاستعماري الاستيطاني، حيث يؤكد شحادة "أن أي حل يُطرح يجب أن يضمن الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في أماكن تواجهه كافة، ومن ضمنها مكانة الفلسطينيين في الداخل، بحيث لا تُترك هذه الفئة وحدها في مجابهة الاستعمار الصهيوني، ولا تُهمَّش إسرائيلياً أو من قبل المشروع الوطني الفلسطيني"، ويضيف قوله إن الشرط الضروري لتغيير الوضع الراهن هو "تفكيك الحالة الاستعمارية".

وفي مقالة خالد عنبتاوي، يحلل الباحث تحولات المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، والذي يتميز باعتباره "مشروع دولة مستمراً ولم ينتهِ [...] وكونه يحمل سمات المسيحية الدينية، إضافة إلى حقيقة فرضه المواطنة على جزء من الشعب الفلسطيني الذي تحول إلى أقلية داخل وطنه". يدعي عنبتاوي أن الحديث عن تحول في قواعد ومعادلة علاقة النظام الإسرائيلي مع الفلسطينيين في الداخل لا يفترض إلغاء الثابت في هذه العلاقة والذي يتمثل في اعتبار الأصلاني تهديداً وجودياً لمشروعه الكولونيالي وفي وجوب محوه أو تشويبه أو ضبط وتنظيم وجوده.

يدعي عنبتاوي أن إسرائيل تتجه من مرحلة إدارة الصراع إلى حسمه، ويشير في هذا السياق قائلاً: "وعند التحدث عن حسم أو إغلاق للملف الفلسطيني الداخلي، يمكن التطرق إلى فهم محاولات الحسم على طبعين مركبتين من العلاقة: الهوية (وتندرج ضمن هذه الطبقة الهوية الذاتية والثقافية وجانب الممارسة السياسية) إضافة إلى طبقة التحليل المتعلقة بالأرض والحيز، وهما بهذا المنظور طبقتا الصراع المركزيان بين المجتمع الفلسطيني والنظام الإسرائيلي الذي يسعى إلى تطويعهما وإخضاعهما لهما يناسب سقفه وحدوده هو".

وتتطرق الباحثة مريم هواري إلى سياسات النسل الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وتناقش في مقالها هذه السياسات ضمن الإطار الاستعماري الاستيطاني، كما يحلل المقال ضمن هذا الإطار القوانين والسياسات المتعلقة بالإجهاض وتعدّد الزوجات، وتحديداً التصريحات الأخيرة لوزيرة القضاء الإسرائيلية أيليت شاكيد والمستشار القضائي للحكومة أفيحاي مندلبليط، حيث تشير الباحثة قائلة: "منع الإجهاض ومنع تعدّد الزوجات هما ممارستان من شأنهما السيطرة على النسل. هذه السياسات تُعتبر ذات أهمية بالغة لدى الشعوب الواقعة في صراع؛ ففي الصراعات الإثنية تُعتبر النساء مُسهمات لمجتمعاتهنّ من خلال زيادة نسل المجتمع، أي مستعملات لأدوارهنّ البيولوجية للحفاظ على التوازن الديمغرافي". وتضيف أن الإشكالية -برأيها- ليست في منع تعدّد الزوجات، فالأطر النسوية الفلسطينية تعمل في هذا الموضوع من باب التوعية والتغيير المجتمعي والجذري، بل "تكمن المشكلة في سياسة إسرائيل الجديدة بكونها سياسة تقوم على الاستعلاء الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني، ولا يمكن فصل هذه السياسة عن سياسات إسرائيل المتعلقة بأرحام النساء؛ فهناك علاقة وثيقة بين منع الإجهاض الموجه -وإن على صعيد الخطاب- إلى النساء اليهوديات، ومنع تعدّد الزوجات (لكونه مصدراً لزيادة النسل الفلسطيني)".

وضمن المقالات خارج محور العدد، يقدم الدكتور أيمن إغبارية المحاضر في جامعة حيفا مساهمة نظرية في النقاش الدائر حول موضوع الأتونوميا الثقافية للفلسطينيين في إسرائيل، وجاءت مقالته تطويراً للنقاش حول المقاربة التي قدّمها الدكتور عزمي بشارة لفكرة الأتونوميا الثقافية في كتاباته، والتي يستعرضها إغبارية ويناقشها ويوسع النقاش حولها والمقاربات النقدية والنظرية بشأنها؛ إذ يشير إغبارية في مقالته أن هنالك حاجة إلى طرح فكرة الثقافة الديمقراطية ضمن المشروع السياسي المتعلق بالأتونوميا الثقافية، حيث يؤكد الباحث "على أهمية ردف الفكرتين التي طرحهما بشارة (دولة المواطنين والحكم الذاتي الثقافي) بفكرة "الثقافة الديمقراطية" [...] بناء ثقافة ديمقراطية هو مشروع سياسي ينتظر من يحمله ويترجمه جدياً [...] نحن مطالبون بالتمسك بدولة المواطنين المتساوين، بالحكم الذاتي الثقافي على أشكاله المختلفة، على الأقل للمجموعتين الفلسطينية واليهودية، وبالثقافة الديمقراطية التي من شأنها ترسيخ القيم والقواعد التي ستمكّن المجموعتين من العيش والتشارك بسلام وحرية ومساواة وعدل بينهما وفي داخلهما".

## السياق التاريخي لاستهداف فلسطينيي الخط الأخضر

أحمد سعيد قاضي\*

ينطلق المقال من مقولة مُفادها أنّ إسرائيل كتجسيد مادّي وأدائيّ للأيديولوجيا الصهيونيّة الاستعماريّة - الاستيطانية الإثنية تهدف إلى تهجير الفلسطينيين من أرضهم التي تراها إسرائيل "أرض الميعاد" التي منحها الله لليهود لا غير، ونظرًا لصعوبة عمليّة خيار التهجير لأسباب متعدّدة من ناحية، وكذلك نظرًا لقدرة إسرائيل على استيعاب عدد محدود من "الأغيار"، فإنّها تضع نُصب أعينها حصر الفلسطينيين الباقين في أرضهم في أصغر بقع ممكنة من الأراضي، في مُقابل نهب أكبر قدر ممكن من أراضي الفلسطينيين، وذلك من خلال سلوكيات وممارسات عنصريّة كولونياليّة تكثّفت مؤخرًا وليست عمليّات الهدم في قلنسوة وأمّ الحيران إلّا حلقة جديدة منها. هذه الممارسات والسلوكيات المستمرة تتمثّل في سلب أكبر قدر ممكن ممّا تبقى للفلسطينيين من أرضٍ في إسرائيل من ناحية، وتهويد أكبر مساحات ممكنة من هذه الأراضي من خلال الاستيطان من ناحيةٍ أخرى، وتقييد إمكانيّات التمدّد العمرانيّ الفلسطينيّ من ناحيةٍ ثالثة، ومن ثمّ -نتيجةً لِمَا سبق- هدم البيوت الفلسطينيّة التي لا بدّ أن تكون بلا تصاريح بناءٍ بفعل السياسات السابقة.

### -نهب الأرض.

خرجت إسرائيل بعد النكبة الفلسطينيّة 1947-1949 وقد بسطت سيادتها على ما يقارب 20.6 مليون دونم، وهو ما يُشكّل ما نسبته 77% من أراضي فلسطين الانتدابيّة، لكن ملكيّة اليهود في فلسطين كانت جزءًا يسيرًا من المُجمَل الذي خضع لسيادتها؛ إذ لم يمتلك الصندوق القوميّ اليهوديّ حتّى عام 1947 سوى ما يقارب 3.2% من أراضي فلسطين الانتدابيّة بعد جهود مضيّة في السمسرة والتحايل لشراء الأراضي، ومُجمَل المُلكيّات اليهوديّة تراوحت حسب التقديرات المختلفة بين 5.5 و 6.5% من مُجمَل أراضي فلسطين الانتدابيّة، غير أنّ "وراثه" أملاك الدولة ومن ضمنها الأراضي عن الانتداب البريطانيّ، بالإضافة إلى المُلكيّات الفرديّة اليهوديّة القليلة، رفعت نسبة ملكيّة اليهود من مُجمَل أراضي الـ 48 إلى 13.5% عند قيام الدولة اليهوديّة على أنقاض الشعب الفلسطينيّ.

وكان أن دشنت الدولة الكولونياليّة أعمالَ نهبٍ ممنهجةً لِمَا تبقى من الأراضي التي بملكيّة الفلسطينيين داخل مناطق الـ 48، وكذلك للأراضي التي وقعت تحت سيادتها بغية تهويد الأرض وجسّر الهوة بين السيادة والملكيّة؛ فأطلقت إسرائيل العنان لماكنة التشريع الصهيونيّة منذ ذلك الحين وشرّعت عددًا كبيرًا من قوانين النهب مكّنت الحكومات المتعاقبة من امتلاك الأدوات القانونيّة للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين. ومن أهمّ قوانين الأراضي العنصريّة أنظمة الطوارئ البريطانيّة التي أقرتها إسرائيل في الـ 15 من تشرين الأوّل /أكتوبر عام 1948، واستعملت بنودها المتعلقة بفلاحة الأرض، وبموجب القانون يستطيع وزير الزراعة تحذير أصحاب الأراضي الموات مذكرًا بضرورة فلاحتها أو ضمان فلاحتها، وأمام مُلاك هذه الأراضي 14 يومًا لتقديم إثبات لوزير الزراعة أنّهم بدأوا فعليًا بفلاحتها أو

سيبدأون في أقرب وقت ممكن وضمان الاستمرار في فلاحتها، لكن إذا شكَّ وزير الزراعة في قدرة المالك على فلاحه الأرض، أو إذا لم تقدّم إثباتات، فإنّ الأرض تنتقل إلى الدولة للتصرّف بها لمدة خمس سنوات. لكن في ذات الوقت فرضت إسرائيل حظر تجوّل على الفلسطينيين الذين تبعاً لذلك لم يتمكنوا من الوصول إلى أراضيهم لفلاحتها فصودرت وفقاً للقانون، واستلمتها إسرائيل لاحقاً كما سترى.

وكذلك استحضرت إسرائيل "قانون الأراضي" (الاستملاك من أجل الأغراض العامّة) الموروث عن أنظمة الطوارئ البريطانيّة الذي يعود إلى العام 1943، في سبيل الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي. وصودرت أراضي فلسطينيين لبناء مستوطنات مثل الناصرة العليا ("نتسيرت عيليت") باستخدام هذا القانون وبلغت 1,200 دونم. كما أنّ مصادرة أراضي دير الأسد وقرى أخرى في بداية العام 1963 لبناء مستوطنات جديدة وبلغت 5,550 دوماً، ومصادرة الأراضي في السبعينيّات والتي بلغت 6,320 دوماً وأشعلت يوم الأرض -كلّ ذلك كانت أيضاً باستخدام هذا القانون.

وفي آذار/ مارس عام 1950، سنّت إسرائيل "قانون أملاك الغائبين" الذي بموجبه نقلت حقوق ملكيّة الفلسطينيين المطرودين من أرضهم إلى "حارس أملاك الغائبين"، وحرّمت إعادة الأراضي إلى أصحابها لأنّهم لم يعودوا المالكين الشرعيّين لها حسب القانون الإسرائيليّ. وفي عام 1953، جاء "قانون استملاك الأراضي" ليشرّعن بآثر رجعيّ استملاك أراضي الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل، تلك الأراضي التي كانت قد وُضعت في خانة الموات بتخطيط وتدبير الدولة الإسرائيليّة. فما كان منها إلّا أن ثبتت ملكيّة الدولة لهذه الأراضي من خلال هذا القانون، وقطعت الطريق أمام إعادتها لأصحابها. وإذا كانت إسرائيل قد صادرت بين آذار عام 1953 وآذار عام 1954 ما يقارب 1.2 مليون دونم من أراضي الفلسطينيين، فإنّ ما يقارب 325,000 دونم منها صودر بفعل قانون استملاك الأراضي.

وفي عام 1960، أُسست "دائرة أراضي إسرائيل" بموجب "قانون دائرة أراضي إسرائيل" الذي نصّ، في ما نصّ، على حظر بيع أو نقل ملكيّة الأراضي التي تملكها الدولة أو سلطة التطوير من خلال البيع أو غير ذلك من أشكال نقل الملكيّة، وهو ما يعني إقفال الطريق أمام إمكانية إعادة أيّ جزء من الأراضي إلى أصحابها وإبقائها في يد الدولة العبريّة وأذرعها الاستيطانيّة شبه الحكوميّة. وإضافةً إلى كلّ ما سبق، لم تتوقّف جهود ونشاطات المؤسّسات الإسرائيليّة الرسميّة وشبه الرسميّة مثل الصندوق القوميّ اليهوديّ عن محاولات شراء أراضي الفلسطينيين عن طريق السماسرة والتحايل، أو بالتواصل مع المالكين ذوي المكانة الضعيفة في وجه الدولة، كما أنّ الصندوق القوميّ اليهوديّ أبقى على تشغيل شركة خاصّة تسمّى "همينوتا" لشراء الأراضي من الفلسطينيين المغلوب على أمرهم.<sup>1</sup>

ونتيجة ترسانة القوانين السابقة وما ترافق معها وبُني عليها من ممارسات كولونياليّة استيطانيّة إسرائيليّة طوال العقود الماضية، باتت إدارة أراضي إسرائيل تسيطر اليوم على 93.5% من الأراضي داخل الخطّ الأخضر، وفي مقابل ذلك، بات فلسطينيو الـ 48 اليوم يملكون

<sup>1</sup> قاضي، أحمد سعيد. (2016، 26 مايو). نهب إسرائيل أراضي فلسطينيي الخطّ الأخضر.. مسار متواصل. صحيفة العربيّ الجديد، <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/5/25/%D9%86%D9%87%D8%A8-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84>

3.5% فقط من الأراضي داخل الخط الأخضر، ومناطق نفوذ السلطات المحليّة العربيّة تقدّر فقط بـ 2.5% من مساحة الدولة؛ أي إنّها بقيت دون توسيع، مع العلم أنّ الفلسطينيين امتلكوا قبل النكبة الغالبية الساحقة من أراضي فلسطين الانتدابيّة. النتيجة هي بقاء مساحات محصورة ومحدودة جدًّا أقلّ بكثير من حاجة الفلسطينيين في أيديهم.

## - سياسات التخطيط والبناء.

يشكّل جهاز التنظيم والبناء، الذي أُسس عام 1965 بموجب قانون التخطيط والبناء، أعلى سلطة في هذا الخصوص، وتقف الحكومة على رأسه. وهو الجهاز المخوّل بالمصادقة على المخطّطات القُطريّة. وتدرج تحت الحكومة المستويات المختلفة لجهاز التنظيم والبناء، وهي كالتالي: "المجلس القُطريّ للتنظيم والبناء"، ومن ثمّ "لجنة البنى القوميّة"، ومن ثمّ "اللجنة اللوائية"، وأخيرًا "اللجان المحليّة للتنظيم والبناء".<sup>2</sup> ومن الصعب على العرب التأثير على سياسات التخطيط والبناء لأنّ الأحزاب العربيّة لم تكن يومًا جزءًا من رأس هرم السلطات التخطيطيّة وهي الحكومة. كما أنّ تمثيلها في مؤسّسات التخطيط والبناء قليل جدًّا؛ إذ من بين 108 هم أعضاء اللجان اللوائية للتنظيم والبناء في إسرائيل ليس ثمة سوى 5 أعضاء عرب، كما أنّ القانون لا ينصّ على وجوب تمثيل العرب في جهاز التنظيم والبناء بمؤسّساته المختلفة.

كذلك يُعتبر تمثيل الحكومة في لجان جهاز التخطيط والبناء المختلفة كبيرًا، وتعليمات المستشار القضائيّ للحكومة تنصّ على أنّ قرار إقامة بلدة جديدة يُتخذ من طرف الحكومة فقط، كما أنّ توسيع مناطق نفوذ البلديات والهيئات المحليّة يقرّه وزير الداخلية حسب قوانين البلديات. ويخوّل القانون وزير الداخلية حقّ اشتراط موافقته على أيّ مخطّط محليّ مهمّما كان صغيرًا وبسيطًا. وهكذا فإنّ الجهاز مسيّس وغير مهنيّ في ما يتعلّق بالتخطيط والبناء وتخصيص الأراضي في إسرائيل، والتخطيط هو قضية أساسيّة من أجل توزيع الأرض واستغلالها وتحديد الفئة التي يجب أن تحصل على موارد هي مسألة سياسيّة بجوهرها وتتعلّق بمكانة الفلسطينيين في إسرائيل؛ إذ تنتهج إسرائيل سياسات تخطيط وبناء واستخدام الأراضي بطريقة تضع عوائق متعمّدة في وجه التوسّع والبناء العمرانيّ العربيّ من خلال العديد من الآليات، لكن تطرح الحكومات الإسرائيليّة تبريرًا لذلك بقولها إنّ جهاز التخطيط والبناء معدّ لتخطيط أراضي الدولة لا الأراضي الخاصّة التي تسم أراضي الفلسطينيين.

يتمثّل التمييز الإسرائيليّ ضدّ الفلسطينيين في مجال التخطيط والبناء على نحو صارخ في عدم وجود خرائط هيكلية متجدّدة وجديدة لمعظم البلديات والمدن العربيّة، كما أنّ بعضها لا تملك خرائط هيكلية البتّة، وفي غياب خرائط جديدة تراعي حاجات العرب للبناء والسكن وتوفّر الأساس القانونيّ للتوسّع العمرانيّ. وعلاوةً على ذلك، في أغلب الأحيان تستغرق عمليّة وضع الخطط الهيكلية للبلدات العربيّة والتصديق عليها عشرات السنين. وإزاء هذا الواقع، لا يكون أمام العربيّ إلّا أن يبني منزله بدون ترخيص أو البقاء تحت سقف واحد مع عائلته، وبالتالي لا يتعلّق الأمر بتوفير القليل من الأموال المطلوبة للحصول على ترخيص، وإمّا تتبع المعضلة من وجود تضيق إسرائيليّ متعمّد.

<sup>2</sup> ناصر، قيس يوسف. (2014). التخطيط والبناء في إسرائيل بين السلطة المركزيّة والأقلية العربيّة. مجلة قضايا إسرائيليّة، 54، ص.ص. 60-53.

في هذا الصدد، نشير أنّ دائرة أراضي إسرائيل قد عرضت 27,539 وحدة سكنية في البلدات اليهودية والمدن المختلطة ضمن إطار حملة "سعر للساكن" بأسعار أخص. مقابل ذلك، نشرت الدائرة نفسها عن 719 وحدة سكنية ضمن نفس البرنامج في البلدات العربية، أي ما يعادل 2.5% فقط من الشقق التي سوقها البرنامج.

فبينما نشرت دائرة أراضي إسرائيل 18 مناقصة لإقامة مناطق صناعية في التجمعات اليهودية، لم تنشر الدائرة نفسها سوى مناقصتين لبناء مناطق صناعية في البلدات العربية. وفي حين نشرت 17 مناقصة لمناطق تجارية أو مكاتب في البلدات اليهودية والمختلطة، فقد نشرت 5 مناقصات من النوع نفسه في البلدات العربية. وهناك في إسرائيل قائمة "مناطق الأفضلية القومية" حيث تمنح دائرة أراضي إسرائيل ووزارة البناء والإسكان امتيازات في مجال الإسكان في هذه المناطق المعروفة بأفضلية قومية تتمثل في تقديم دعم حكومي من الوزارة في ميزانية تطوير المباني الجديدة بنسبة 20-70%، ومن دائرة أراضي إسرائيل امتيازات على شكل تخفيضات. وفي هذه القائمة 558 بلدة قروية، 30 من بينها -أي ما يشكل 5% فقط- هي قرى عربية. ومن بين القرى التي حصلت على الامتيازات فعلاً ثمة 3 قرى عربية فقط (مقابل 360 قرية يهودية) -أي ما يعادل 0.8% فقط من مجمل القائمة.<sup>3</sup>

وإن كانت السلوكيات الموصوفة أعلاه قد حصرت الغالبية الساحقة من الفلسطينيين من خلال التضييق على تجمعاتهم القروية، ففي المناطق المدنية ليس ثمة قيود رسمية على الاستئجار وملكية الأرض، ورغم ذلك يواجه الفلسطينيون مصاعب جمّة اجتماعية واقتصادية بسبب غلاء المعيشة والسكن وندرة الأرض، فيبقى النوع الأخير من التجمعات السكنية في إسرائيل، وهو الكيبوتسات والتعاونيات الزراعية والتجمعات الريفية اليهودية، وهي تجمعات تديرها لجان قبول لا يمكن الانضمام إليها إلا بقبول هذه اللجان للطلب. ولجان القبول حرّة التصرف في قبول أو رفض طالبي الوحدات السكنية وقطع الأراضي داخل حدود هذه المناطق الإدارية، وقد اعتادت هذه اللجان على إقصاء العرب. وفي عام 2011، جرّت قوّنته حتى رفض لجان القبول انضمام أي شخص ترى أنه لا ينسجم مع النسيج الاجتماعي والثقافي في البلدة التي يُنوي الانضمام إليها في التجمعات اليهودية. وبذلك قوّنت إسرائيل حرمان الفلسطينيين من القدرة على شراء أراضٍ أو أيّ ملكية أخرى في 475 بلدة يهودية في الجليل والنقب تشكّل 46% من التجمعات السكنية في الدولة العبرية و 65% من المجتمعات الريفية.<sup>4</sup>

كذلك لم تُستخدم أيّ من أراضي الدولة لتطوير البلدات العربية أو بناء بلدات جديدة، في مقابل مساحات شاسعة من أراضي الدولة حُصّصت لبناء مستوطنات جديدة. وفي المقابل، أقامت إسرائيل منذ النكبة حتى بداية الألفية الجديدة أكثر من 600 بلدة يهودية داخل الخط الأخضر، وبلغت في العقد الثاني من الألفية الثالثة ما يربو على 700 بلدة يهودية، في الوقت الذي لم يُسمح فيه للفلسطينيين بإقامة أيّ بلدة عربية ولا أيّ حيّ في المدن المختلطة، باستثناء قرى تركيز وتجميع الفلسطينيين البدو في النقب قسراً بعد اقتلاعهم من أراضيهم. يضاف إلى هذا أنّ الصندوق القومي اليهودي، الذي يملك نحو 13% من أراضي الدولة ويؤثر على صناعة القرار

<sup>3</sup> عدالة-المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. (2016). سياسة الأرض والمسكن: إسرائيل تفاقم الأزمة في القرى. مُستقاة من: [https://www.adalah.org/uploads/Land\\_Day\\_Report\\_2016.pdf](https://www.adalah.org/uploads/Land_Day_Report_2016.pdf)

<sup>4</sup> Mossawa Center. (2014). **The new wave of Israel's discriminatory laws.** From: <http://www.mossawa.org/uploads/4864.pdf>.

في ما يتعلّق بالتخطيط والأراضي، ينصّ في ميثاقه على أنّ أراضيه تُستخدم لخدمة المجتمع اليهودي لا لمواطني إسرائيل كافة؛ أي إنّ 13% من الأراضي لا يُمكن قانونياً تخصيصها للفلسطينيين إطلاقاً.

ويُخلّص تقرير مركز عدالة، الصادر في آذار عام 2016 حول المناقصات التي أصدرتها إدارة أراضي إسرائيل عام 2015، إلى أنّ "الأغلبية الساحقة" من مناقصات تسويق الأراضي وتخفيض أسعار البيوت خُصّصت للبلدات اليهودية والمدن المختلطة، بينما لا تُبذل جهود لحلّ أزمة السكن لدى الفلسطينيين. ذاك نتيجة السياسات التمييزية من الجهاز والدولة ككلّ. وتشير النتائج أنّ إدارة الأراضي نشرت مناقصات لبناء 38,095 وحدة سكنية في التجمّعات اليهودية مقابل 1,835 وحدة سكنية فقط في البلدات العربية وتشكّل ما مُجمّله 4.6% من إجماليّ الوحدات السكنية المسوّقة.

## -هدم البيوت.

ونتيجة لما أوضحناه من استلاب للأرض وحصص الفلسطينيين في أصغر مساحة ممكنة، من جهة، والتضييق في التخطيط والبناء من خلال عدم إقامة أيّ بلدة فلسطينية منذ النكبة وعدم بناء خطط هيكلية جديدة وتقليص حدود السلطات المحليّة العربية ووضع قيود على استخدام أراضيها وغياب البرامج الحكوميّة لحلّ قضايا السكن كبناء أحياء وبلدات عربية، من جهةٍ أُخرى، والاستيطان اليهودي وبنائها مئات المستوطنات اليهودية على أنقاض الأراضي الفلسطينية، من جهةٍ ثالثة، لا يبقى إلّا ملاذ وحيد أمام الفلسطينيين الذين ازداد عددهم طبيعياً سبعة أضعاف منذ النكبة، وهو البناء غير المرخّص الناتج عن سياسات الحكومة المقصودة والتي أفضت إلى أزمة سكن واكتظاظ سكّانيّ حادّ أنتجت آلاف الوحدات السكنية غير المرخّصة. تتمثّل الأزمة في احتياج الفلسطينيين الملحة جداً إلى الأرض لحاجات تتعلّق بالسكن، وإلى إقامة مؤسسات اجتماعية وخدماتية وثقافية وترفيهية عامّة، وإلى إقامة مؤسسات اقتصادية ومشاريع تطويرية، وإلى المدد المحليّ مثل بناء أحياء جديدة ومناطق تجارية وصناعية. وفي هذا الشأن، تشير التقديرات أنّ هنالك حاجة إلى بناء 5,000 وحدة سكنية سنوياً للبلدات العربية.

السياسة المتبّعة في إسرائيل تجاه هذه البيوت هي الهدم باعتبارها غير مرخّصة، غير أنّ هذه الطريقة غير مُجدية لكون البناء غير المرخّص ناتجاً عن ظروف قاهرة مرّدها إلى سياسات الحكومة التمييزية، فإنّ هُدمت فلا خيار أمام الفلسطينيين على العموم إلّا البناء بالطريقة نفسها. وهو ما أكّد عليه أكثر من 280 مهندساً ومهندساً معمارياً ومخطّط بناء إسرائيليّ، وذلك في رسالة وجّهوها إلى نتنياهو يشيرون بها إلى أنّ غياب تخطيط البلدات العربية المتعمّد - في ظلّ النموّ السكّانيّ الطبيعيّ - يُفضي إلى تنامي ظاهرة البناء غير المرخّص.

هذا المسار الطويل من الممارسات الكولونيالية المُمنهجة تجاه فلسطينيي الـ 48 يُثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنّ هذه السلوكيات ليست بالأمر الطارئ، وإمّا هي في قلب الأيديولوجيا والممارسة الصهيونية التي ترى في وجود الفلسطينيين تعكيراً للنقاء العرقيّ اليهودي، ولذا لا بدّ من التضييق عليهم قدر الإمكان على المستويات كافة، ومن ذلك حصرهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. ما سبق ليس إلّا البداية، وستستمرّ إسرائيل في سلوكياتها الكولونيالية تجاه الفلسطينيين ما دامت تعرّف نفسها وأذرعها وأجهزتها المختلفة بأنّها يهودية.

- أحمد سعيد قاضي باحث متخصص بالشؤون الإسرائيلية والفلسفة اليهودية، خريج برنامج الدراسات الإسرائيلية-جامعة بيرزيت.

## سياسات إسرائيل بين فترة الحكم العسكري واليوم

همّت زعبي\*

على الرغم من ثبات نظرة المشروع الصهيونيّ إلى الفلسطينيين، لمجرّد وجودهم، كتهديد أمنيّ وديمقراطيّ، فإنّ السياسات تجاه الفلسطينيين منذ قيام دولة إسرائيل ليست بالضرورة ثابتة، وإمّا هي تتأثّر بعوامل عدّة؛ محلّية (فلسطينية وإسرائيلية) وإقليمية وعالمية.

تحاول هذه المقالة قراءة المتحوّل والثابت في السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، وتنطلق من أنّ هذه سياسات غير منفصمة عن تعاطي إسرائيل مع القضية الفلسطينية والشعب الفلسطينيّ ككلّ، بل مشتقة منه.

تتركّز هذه المقالة في فترتين محدّتين: فترة الحكم العسكريّ، وفترة حكومات اليمين في أعقاب هبة أكتوبر. وتدّعي المقالة أنّ سياسات حزب "مباي" تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، خلال أول عقدين من قيام دولة إسرائيل (فترة الحكم العسكريّ)، لم تكن ثابتة، بل تغيّرت متأثرة بصورة أساسية بمصالح الدولة اليهودية ومؤسساتها. كذلك تدّعي المقالة أنّ المرحلة الراهنة التي تعيشها هذه المجموعة من الفلسطينيين، وإن كانت تحمل بعض الشبه مع فترة الحكم العسكريّ، تختلف عنها ويمكن اعتبارها الأكثر تهديدًا لهويّة المجموعة الفلسطينية ووجودها الرمزيّ.

### الحكم العسكريّ

#### المرحلة الأولى: "عزل الفلسطينيين"

كان حدث النكبة عام ١٩٤٨ المرحلة الأولى من إخراج المشروع الاستيطانيّ الكولونياليّ الصهيونيّ إلى حيّز التنفيذ، قامت خلاله القوى العسكرية الصهيونية بطرد ما يقارب ٧٥٠ ألف فلسطيني وإخلاء المئات من القرى والمدن الفلسطينية من سكّانها الأصليين.

جاءت السنوات الأولى، مباشرة بعد النكبة، لتشكّل بداية المرحلة الثانية من تشييد المشروع. خلالها تركّز جلّ اهتمام الحركة الصهيونية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة. وكان انشغال المؤسسات الأساسي، ككلّ مشروع كولونياليّ استيطانيّ، في التوسّع في المكان، والاستيلاء على الأرض، واستبدال السكّان الأصليين بمستوطنين جدد لبناء مجتمع جديد، دون الفلسطينيين.

كان التوسّع الاستيطانيّ الهدف المركزيّ في تلك المرحلة من مأسسة المشروع الاستيطانيّ على شكل دولة. وبالتالي لم يكن من قبيل المصادفة أن تستهدف القوانين وتعليمات الحكم العسكريّ في بداية الأمر الأرض. فتمهيدًا لسنّ قانون "أملاك الغائبين" في آذار عام

١٩٥٠ (إذ نجحت إسرائيل من خلاله في مصادرة آلاف الدوغمات والاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين) استعانت إسرائيل، منذ كانون الأوّل (ديسمبر) عام ١٩٤٨، بالمادّة ١٢٥ من أنظمة الطوارئ، وأمر أنظمة الطوارئ رقم ١٢٥، وقانون أنظمة الطوارئ (مناطق أمنيّة) عام ١٩٤٩، بالإضافة إلى أنظمة الطوارئ المتعلّقة بمصادرة "الأراضي البور". منحت جميع هذه الأوامر الحكّام العسكريين ووزير الدفاع صلاحيةً واسعة للإعلان عن مناطق معيّنة مناطق عسكريّة مغلقة، مهّدت لاحقاً لمصادرتها.<sup>1</sup>

لضمان تحقيق مصادرة الأراضي والتوسّع في الاستيطان، كان على المؤسّسة الصهيونيّة إخفاء الفلسطينيين من الحيز العامّ ومن مخيّلته المجموعة المستوطنة، فقامت في سبيل ذلك بمنع عودة اللاجئين عنوةً، وبفرض الحكم العسكريّ على من تبقى من الفلسطينيين في بلاده وعزلهم في غيتوهات.

لعلّ أكثر ما يميّز هذه السنوات هو استمرار اقتلاع قرى فلسطينيّة كاملة وتهجير سكّانها الأصليين داخل ما بات يُعرّف بحدود دولة إسرائيل. على سبيل المثال، في تشرين الثاني عام ١٩٤٨ هُجّر أهالي القريتين إقرث وكفر برعم، وفي شباط عام ١٩٤٩ هُجّر أهالي قرية كفر عنان، وفي كانون الثاني عام 1950 هُجّر سكّان الغابسيّة من قريتهم، فضلاً عن طرد سكّان المجدل في تمّوز عام ١٩٥٠. هذا لا يعني أنّ السلطات لم تقم بطرد فلسطينيين خارج حدود الدولة، بل لقد فعلت هذا حين سنحت الفرصة، إذ قامت في شباط عام ١٩٥١ بطرد سكّان ١٣ قرية عربيّة من منطقة وادي عارة إلى خارج حدود ما بات يُعرّف بدولة إسرائيل.<sup>2</sup>

في الشقّ الآخر من معادلة تشييد بناء المشروع الاستيطانيّ، انشغلت الدولة اليهوديّة في استجلاب المستوطنين وترتيب المجتمع الجديد، دون الفلسطينيين. فبالإضافة إلى حاجة المشروع إلى الأرض التي يملكها الفلسطينيون، ابتغى عزلهم وتغييبهم عن سوق العمل ومنع منافستهم للمستوطنين الجدد ذوي الخبرة المعدومة في أعمال الزراعة والبناء؛ إذ كان معظم المستوطنين، ممّن قدّموا إلى فلسطين في السنوات الأولى، أصحاب مهن حرّة لم تلائم سوق العمل في الدولة الحديثة الإنشاء. وكان الحكم العسكريّ الأداة المركزيّة لتحقيق هذا الهدف.

طرّدُ السكّان الفلسطينيين من قراهم الأصليّة إلى مناطق داخل حدود دولة إسرائيل يوضّح أنّ همّ الدولة الأساسيّ، في هذه المرحلة من تشييد المشروع، كان التوسّع الاستيطانيّ والسيطرة على الأرض، ولم يكن هذا ليتحقّق دون محو الفلسطينيّ الفعليّ والمختيّل. بعبارة أخرى، في السنوات الأولى من فترة الحكم العسكريّ لم يكن الفلسطينيّ "ذاتاً" (subject) تشغل بها إسرائيل، بل ملكيّته للأرض كانت مصدر قلقها الأساسيّ.

بالطبع هذا لا يلغي حقيقة أنّ رغبة الدولة اليهوديّة هي التخلّص من الفلسطينيين على نحو نهائيّ وتامّ، ولكنها كما يؤكّد المؤرّخ عادل مناع (٢٠١٦) - انتظرت الفرصة المناسبة لتنفيذ ترانفسير جماعيّ.

<sup>1</sup> للاستزادة يوصى بمراجعة: صبري، جريس (١٩٦٧). العرب في إسرائيل. القدس: جامعة الدول العربيّة في القدس.  
<sup>2</sup> للاستزادة يوصى بمراجعة: هلل، كوهين (٢٠٠٢). الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨. القدس: مركز دراسات المجتمع العربيّ في إسرائيل. عادل، مناع (٢٠١٦). نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلّوا في حيفا والجليل (١٩٤٨-١٩٥٦). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

## مجزرة كفر قاسم - نقطة تحوّل

بقي الفلسطينيون، بالرغم من حصولهم على المواطنة الإسرائيليّة، خارج مشروع بناء دولة إسرائيل لفترة طويلة نسبياً، استمرّت حتّى منتصف خمسينيّات القرن الماضي. وقد كانت هذه الفترة كافية لتشييد جزءٍ جدّي من المشروع الاستيطانيّ على شكل دولة، إذ سُنّت خلالها القوانين الأساسيّة لمصادرة الأراضي واستقبال ما يقارب مليون مستوطن.

تشكّل مجزرة كفر قاسم (١٩٥٦) لحظة مفصليّة في تعامل إسرائيل مع هذه المجموعة من الفلسطينيين. فمن ناحية، كانت بدايةً المجزرة تعبيراً عن استمرار محاولات التوسّع في الحيّز من خلال المحو الجسديّ للمالكين الأصليين للأرض، بينما جاءت نهايتها لتعلن عن فشل نقل الفلسطينيين خارج حدود مشروع الدولة، واستبدالها بتهميشهم داخل المشروع. وتحوّلت سياسة إسرائيل تجاههم من طرد ومحو إلى سياسة تقليص لحضورهم، وبداية هندسة شكل وشروط وجودهم بحيث لا يهدّد الدولة اليهوديّة وبحيث يُستغلّ في خدمة استمرار صيرورة بناء الدولة.

### المرحلة الثانية: "مخزون أيّد عاملة رخيصة"

شهدت نهاية سنوات الخمسين عدّة مؤشّرات عبّرت عن تحوّل في سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين، من بينها إقامة "لجنة مباي لشؤون العرب" عام ١٩٥٧، وبداية مناقشة توصيات معالجة الفلسطينيين كما في وثيقة لشمونيل ديون (مستشار رئيس الحكومة لشؤون العرب) جاء فيها أنّ "سياسة الحكومة في ما يتعلّق بالأقلّيّة وصلت إلى مفترق طرق ويجب عليها أن تقرّر [...] يجب الافتراض بالتأكيد أنّه لا يمكن توقّع هجرة عربيّة جماعيّة من البلاد في المستقبل المنظور. ولذا يجب شطب هذه الإمكانية من جدول الأعمال عند ترسيم السياسة المستقبلية".<sup>3</sup>

في هذه المرحلة، تركّزت السياسات الرسميّة في الجانب الاقتصاديّ، وهدفت إلى استخدام الأيدي العاملة الرخيصة لصالح اقتصاد الدولة اليهوديّة من ناحية، ومنع إقامة اقتصاد عربيّ منفصل يشكّل تهديداً للدولة اليهوديّة من ناحية أخرى. في هذا الصدد، شهدت نهاية سنوات الخمسين تسهيلات في منظومة التصاريح، وانعكس ذلك بالارتفاع في عدد التصاريح التي أُصدرت للفلسطينيين، وقُلّصت المناطق التي يتطلّب دخولها تصريحاً خاصّاً، وكذلك حصل الفلسطينيون على تصاريح لمُدّة أطول من الفترة السابقة. تزامنت هذه التسهيلات مع هبوط في نسبة البطالة في المجتمع اليهوديّ.

وهكذا، في أعقاب دمج المستوطنين في سوق العمل، وارتقاء المستوطنين في سَلَم المهنة، سُمِح للفلسطينيين بدخول سوق العمل وتركّزوا - في الأساس - في مهنة الزراعة والبناء. ويشير يثير بوميل<sup>4</sup> أنّ "الخطة الخماسيّة لتطوير المجتمع العربيّ" عام ١٩٦١، والثانية التي كانت عام

<sup>3</sup> مصدر ورد ذكره في: يثير، بوميل (٢٠١٤)، "وظيفة الحكم العسكريّ: الظاهرة والخلفيّة والنقاش حول إغائه". في: مصطفى كيبها (محرّر)، الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: في ظلّ الحكم العسكريّ وإرثه (صفحة: ١٩). حيفا: مدى الكرمل - المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.  
<sup>4</sup> مصدر سابق.

١٩٦٧ (بعد انتهاء الحكم العسكري)، عبرتاً تعبيراً جيداً عن أهداف هذه المرحلة. وانعكست نتائج هذه الخطط في تطوير بنى تحتية في القرى العربية وتحديثها إلى جانب الامتناع عن إقامة صناعة عربية محلية. ونتج عن هذه السياسات ارتفاعاً في مستوى معيشة الفلسطينيين وزيادة في قدرتهم الاستهلاكية، وذلك ما يعني فعلياً إعادة المدخول الفلسطيني إلى السوق الإسرائيلي.

لا يمكن الادعاء أنّ سياسة المحو الجسدي للفلسطيني والرغبة في التخلّص منه على نحوٍ كليّ قد اختفت تماماً من سياسات إسرائيل، بل هي ما زالت حاضرة لدى بعض الأوساط الإسرائيلية حتى يومنا هذا. ولكن بموازاتها، تطوّرت سياسة جديدة تركّزت لسنوات طويلة في محاولات السيطرة على جميع مجالات حياة الفلسطينيين وضرب قدرات المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعية.

## سياسات إسرائيل بعد هبة أكتوبر:

يمكن اعتبار هبة أكتوبر عام 2000، التي اندلعت في أعقاب اقتحام أريئيل شارون الاستفزازية لباحات المسجد الأقصى برفقة عشرات من رجال الأمن، علامةً أخرى فارقةً في سياسة إسرائيل مع الفلسطينيين تتلخّص، برأيي، في الانتقال من التعامل مع الفلسطينيين كمجموعة يجب السيطرة عليها إلى أفراد يمكن استيعابهم في تشكيل بنية المجتمع الكولونيالي الاستيطاني بشروط معينة، تسعى إسرائيل إلى فرضها عنوةً.

نتجت الحاجة إلى هذا التغيير من عدّة عوامل، أهمّها حاجة إسرائيل إلى دمج الفلسطينيين في سوق العمل، تماشياً مع مصلحة اقتصادها النيوليبرالي، إلى جانب رغبة إسرائيل في القضاء على الهوية الوطنية المشتركة للفلسطينيين داخل إسرائيل مع الشعب الفلسطيني كما ظهرت على نحوٍ قويّ في هبة أكتوبر، بالإضافة إلى سعيها لحسم الصراع مع الشعب الفلسطيني، وتصفية القضية الفلسطينية ومحاولة فرض الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، وفرض ذلك أمراً واقعاً.

تتبع خطوة هذه المرحلة من أنّها تسعى إلى دمج الفلسطينيين كأفراد من خلال محو الهوية الفلسطينية الجمعية وتضع نصب أعينها فرض يهودية الدولة أمراً واقعاً، وتعزيز المواطنة الإثنية اليهودية، بالتوازي مع محاولات جدية مباشرة وفعّالة (Active) لتحجيم مواطنة الفلسطينيين في الداخل، مستغلة الظروف المحلية والإقليمية والعالمية لتحقيقها.

ينعكس هذا الأمر في عدّة محاور، من بينها تعامل الأجهزة الإسرائيلية الرسمية مع توصيات لجنة أور ولجنة لبيد. وقد اتضح، مع الوقت، أنّ توصيات هذه اللجان، على العكس من الاعتقاد السائد، شكّلت أساساً لتطوير وتطبيق سياسة مدروسة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، تستند استناداً شديداً إلى توصيات هذه اللجان في جانبها القمعيّ التذجيني لا المساوتي.<sup>5</sup>

أبرز التحوّلات التي برزت في أعقاب هذه اللجان هو التصعيد في سياسة الدولة باستهدافها للقيادة السياسية الفلسطينية، مبتدئة بتلك التي اتّهمتها لجنة "أور" واللجنة الوزارية "ليد" بتحريض الجماهير، وحمّلتها المسؤولية عن تصاعد الأحداث في هبة أكتوبر، وعلى وجه الخصوص عزمي بشارة والشيخ رائد صلاح اللذين أُبعد كلٌّ منهما عن الساحة السياسية الفلسطينية المباشرة.

<sup>5</sup> للاستزادة يوصى بمراجعة: شلحت، أنطوان وشحادة، مطانس، (٢٠١٥). فلسطينيو ٤٨ بين فكّي الملاحقة الأمنية لرموز الوعي القومي وتجريم العمل السياسي. ملفات مدى (٧) فلسطينيو الداخل وهبة أكتوبر. حيفا: مدى الكرمل.

لم يقتصر الاستهداف على بشارة وصلاح، ولم ينحصر في الفترة المباشرة بعد هبة أكتوبر، بل استمرّ وتعاود ليطول التمثيل السياسي للفلسطينيين ذاته. وقد تميّزت السنوات الأخيرة، وبخاصة فترة حكم نتياهو، بتجذّر ثقافة الملاحقة السياسيّة تجاه ممثلي المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وبلغ التحريض المستمرّ ضدّ القيادات ذروته في سنّ "قانون الإقصاء"، وفي استهداف الحركة الإسلاميّة (الشقّ الشماليّ) وإخراجها هي ومؤسساتها عن القانون (في تشرين الثاني عام 2015). كذلك طال الاستهداف الهويّة الوطنيّة من خلال القانون (كما في قانون النكبة)، وتعميق محاولات تجريم وتقويض أيّ حراك سياسيّ اجتماعيّ يشكّل في نظر السلطات تهديدًا ليهوديّة الدولة (كما في قانون الجمعيات)، وفي استخدام العنف ضدّ المتظاهرين/ات، وملاحقة الناشطين والناشطات ابتغاءً ترهيبهم، ومحاولات القيام بضبط وفرض مراقبة شديدة على شبكات التواصل الاجتماعيّ.

وقد تكون السياسات الاقتصاديّة للدولة من أخطر سياسات الحكومات الأخيرة، إلى جانب القوّة. فسياسات الدولة الاقتصاديّة تحاول إعطاء امتيازات ماديّة مقابل التنازل عن الحقوق الجماعيّة القوميّة والولاء للدولة اليهوديّة، كما هو الحال في تشجيع الخدمة المدنيّة لدى شريحة الشباب، وكما في حال الخطة الخماسيّة لتطوير المجتمع العربيّ في إسرائيل (التي أقرتها الحكومة في قرارها 922 الصادر في 30.12.2016)، تلك الخطة التي قرّنت فيها الحقوق بالواجبات في محاولة للمقايضة على المواطنة من خلال الولاء للدولة اليهوديّة.<sup>6</sup> محاولات السلطات الإسرائيليّة ربط الحقوق بالولاء ليهوديّة الدولة، وضبط المجتمع الفلسطينيّ من خلال السيطرة على السلطات المحليّة، لا تقلّ خطورة عن سائر السياسات. برز هذا في الخطة الاقتصاديّة ذاتها، تلك التي تمنح السلطات المحليّة قوّة ما، وفي ذات الوقت تحاول تدجينهم كما في بند زيادة الميزانيّة للسلطات الداعمة للخدمة المدنيّة. وبرز كذلك في قانون كيمينس (الذي أقرّ في نيسان عام ٢٠١٧) الذي يعطي السلطات المحليّة نفوذًا معيّنًا في مجال التخطيط والبناء ولكنه في ذات الوقت يحولها إلى أداة ضبط هدم وعقاب، وهو ما قد يحول السلطات المحليّة إلى صاحبة نفوذ وفي ذات الوقت إلى شريكة في ترهيب المجتمع الفلسطينيّ، وذراع تنفيذيّة لسياسة الأسرّة الحكوميّة.

تتضافر هذه السياسات لتشكّل تهديدًا حقيقيًا على المجتمع الفلسطينيّ في مناطق الـ 48، ولا سيّما إذا أخذنا بعين الاعتبار ازدياد نسبة الفقر، والزيادة في نسبة العنف، وتجدّر التوتّرات الداخليّة كالتنافيّة والعائليّة. كذلك ثمة عوامل أخرى تسهم في تيسير استهداف المجتمع الفلسطينيّ، من بينها الموت السريريّ لما يُسمّى "عمليّة السلام" وفتور المقاومة الشعبيّة في الضفّة الغربيّة. يضاف إلى هذا تأثير المشهد الإقليميّ العربيّ عمومًا والنكبة السوريّة على وجه الخصوص، وكذلك تصاعد شعبيّة اليمين في أمريكا وأوروبا. تلك جميعها تشكّل عوامل محبّبة، وتجعل من المجتمع الفلسطينيّ فريسة سهلة لمحاولات التدجين والتطويع والأسرّة.

## خلاصة:

ما حاولت مناقشته في هذه المقالة هو أنّ التحوّلات في تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين في الداخل منذ قيامها إلى اليوم تؤكّد صبغتها الكولونياليّة الاستيطانيّة، التي ترى محو السكّان الأصليين قاعدة منظمّة.<sup>7</sup> انعكس ذلك في سياسات المحو والطردي في النكبة عام ١٩٤٨، ثمّ

<sup>6</sup> للاستزادة يوصى بمراجعة: زعبي، همت (٢٠١٦). "الفلسطينيون في إسرائيل: مواطنة مشروطة بقبول يهوديّة الدولة". في: هُنَيْدَة غانم (محرّرة).

تقرير مدار الإستراتيجيّ ٢٠١٦. رام الله: مدار.

<sup>7</sup> يدعي باتريك وولف أنّ منطق المحو لا يشير فقط إلى تصفية السكّان الأصليين، على الرغم من أنّه يشمل ذلك، بل قد يحمل أبعادًا أخرى، من بينها تشجيع اختلاط الأجناس، واختطاف الأطفال، والتحوّل الدينيّ والمواطنة. فالمجتمعات المستوطنة تسعى لأنّ تبني مجتمعا كولونياليًا جديدًا على قاعدة الأراضي المصادرة حيث يستمرّ الساكن الأصليّ المضطهد في تشكيل بنية المجتمع الكولونياليّ الاستيطانيّ.

المحو والإلغاء في المرحلة الأولى من فترة الحكم العسكريّ واستغلال الأيدي العاملة في المرحلة الثانية منه، إلى محاولات دمج الأفراد ومحو الهوية الفلسطينية في مرحلة لاحقة. تكمن أهميّة تفكيك معادلة الثابت والمتحوّل في تمكُّننا -شعبًا وقيادةً- من تشخيص اختلاف السياسات، بغية ضمان قراءة أدقّ لتحديات المرحلة، ولزيادة احتمالات التصدّي لها وتحصين المجتمع تجاهها، وتحويل الفعل السياسي الفلسطينيّ من ردّة فعل إلى تخطيط وتنظيم جماهيريّ سياسيّ للمواجهة.

\*همّت زعبي - طالبة دراسات عليا في العلوم الاجتماعيّة -جامعة بئر السبع

---

Patrick Wolfe, (2006). Settler Colonialism and the Elimination of the Native. *Journal of Genocide Research*, 8:4, 387-409

# المرجعية السياسية الوطنية ضرورة لتثبيت منجزات وطنية:

## حول الانفصام بين الأداء والمرحلة

حنين زعبي \*

### أهمية تقييم الأداء

يسيطر مفهوم "إسرائيل الجديدة" على تشخيصاتنا السياسية الراهنة للواقع الإسرائيلي، وقد لا نحتاج إلى تشخيص الأسباب أو مكونات هذه المرحلة الجديدة والوجهة التي تريد إسرائيل أن تقودها إليها، لكي نشعر أن هنالك قواعد لعبة جديدة أكثر تضييقاً تحاول التأثير على سلوكنا السياسي الذي وصفته إسرائيل حتى سنين مضت بـ "التهديد الإستراتيجي"، كونه طرح إجابة على السؤال "ماذا يعني أن تحمل مشروعاً فلسطينياً وطنياً ضمن دولة يهودية"، ممّا غير من مفاهيم سياسية بيننا وبين الدولة تتعلق باستقلالية خطابنا عن السقف الإسرائيلي لكن ليس عن سياق النضال السياسي في الداخل، وخلق حالة جديدة من الوعي ومن المعنوية في الداخل الفلسطيني.

وفي الوقت الذي نهتمّ فيه كتيارات سياسية فاعلة (القومي والإسلامي والشيوعي) بتشخيص تلك السياسات كونها تحمل مشروعاً سياسياً لشعبنا، وفي الوقت الذي نهتمّ فيه أيضاً بتوضيح مشروعنا السياسي الذي نطرحه لشعبنا (ونحن نفعل ذلك بدرجات متفاوتة من الوضوح)، فإننا في المقابل لا نهتمّ بتقييم أدائها السياسي ومدى انسجامه مع المشروع الذي تحمله، ومدى انسجامه مع متطلبات المرحلة، وليس أقل أهمية مع مكتسبات سياسية سبق لشعبنا ولتياراتنا السياسية أن أحرزتها في الفترات السابقة.

ينطلق هذا التحليل من فرضية عمل مفادها أنه لا نضالٌ مُجدٍ دون قراءة المرحلة وطبيعة تحدياتها ودون تحديد أهداف واضحة لها، كما لا نضالٌ مُجدٍ دون مراكمة إنجازات سابقة.

إن غياب أو تغييب عنصر تقييم الأداء السياسي لدى التيارات والقيادات والخطاب السياسي الراهن، يمكّننا دائماً من التهرب من تقديم كشف حساب سياسي لأنفسنا ولشعبنا، حول وزن التنازلات السياسية التي قد نقدّمها خلال نشاطنا السياسي اليومي، كما يجعلنا غير أبهين بزيادة وزن "روتين العمل" في المجال السياسي على حساب نضالنا السياسي. والأخطر من ذلك أن الابتعاد عن ثقافة تقييم أدائنا السياسي أولاً بأول، ولا سيّما في خضمّ أحداث سياسية متوالية، وحصول تغيّرات جدية في السياسة الإسرائيلية تجاهنا، قد يجعلنا نحول أداءات ضعيفة لسقف سياسي جديد متراجع عن مكاسب حقّقناها في السابق، بل قد يجعلنا كذلك نطرح كلّ تراجع في أدائنا السياسي وكأنّه "فرصة جديدة".

## منجزات المرحلة السابقة بعيون فلسطينية

إنّ وعي تأثير "إسرائيل الجديدة"، وما يثيره الواقع العربيّ من إحباط وشعور بالعجز والمهانة وضياع البوصلة، يجعلنا مرغمين أن نجيب أيضاً عن السؤال شبه الحتمي: هل دخل نضالنا نحن أيضاً "مرحلة جديدة"؟

لكي نجيب عن ذلك، علينا أن نستند إلى فهم واضح لما نعرفه كمرحلة سابقة، ونحن نستطيع فعل ذلك بسهولة. لقد تلت الانتفاضة الثانية، في أقلّ بقليل من عقد ونصف من الزمن، مرحلة سياسيّة اعتُبرت انقلاباً في مفاهيم علاقة القوّة السياسيّة بيننا وبين الدولة العربيّة، كان واضحاً فيها أنّ شعبنا يُجمَع في الخطاب والأداء السياسيّ لدى التيارات السياسيّة الفاعلة -على نحوٍ متفاوت- وفي خطاب النخبة وفي الخطاب والروح المعنويّة لدى الشارع الفلسطينيّ، يُجمَع على ملامح واضحة لمشروع وطنيّ فلسطينيّ مستقلاً عن السقف الإسرائيليّ، ومواجهٍ ولأول مرة للمشروع الصهيونيّ وللمؤسسة وللإجماع الإسرائيليّ معاً.

وكان واضحاً للجميع أنّ صياغة معادلة نفك بها الارتباط بين المواطنة وبين الصهيونية، ونقبل في نفس الوقت بالمواطنة دون بعدها الصهيونيّ، بل نعيد بها ربط سياق المواطنة بالبعد القومي والوطني للنضال الوطني الفلسطيني المواجه للصهيونية، هي إبداع سياسيّ ممكننا ليس فقط من مواجهة اليمين والمؤسسة والتمييز، بل أيضاً من استعمال المواطنة نفسها لمواجهة المشروع الكولونياليّ برمته وبكل تفاصيله، ومواجهة التواطؤ الكامل لما سمي عندها "باليسار". وقد مكنتنا تلك المعادلة من نقل سؤال "الولاء للدولة" الذي استعملته المؤسسة و"اليسار الصهيوني" لامتحان جديتنا في المواطنة، لسؤال "الولاء للديمقراطية" الذي صدّرناه نحن للدولة و"اليسار الصهيوني" لامتحان جدّيتهم في المواطنة. لقد بدأ هذا الخطاب الجديد في إنجاز سياسيّ سمي بمشروع "دولة المواطنين" ثمّ انتقل إلى الشارع وإلى النخبة (التصورات المستقبلية)، لم يكن لهذا الإنجاز الذي تشعب وترجم في مفاهيم ومنعطفات كثيرة، أن يتطور بهذا الشكل دون الاعتناق من قيود السقف الإسرائيليّ ومن آليات سيطرة توفّعات الشارع الإسرائيليّ.

لقد رافق "نفاؤل الإرادة"، والعنفوان والقوّة التي وسمت تلك الفترة، "تشاؤم العقل" الذي رأى في الدولة العربيّة المادّة الوراثية للمشروع الصهيونيّ في كلّ ما يخصّ علاقتها بنا، وذلك في تناقض واضح وحادّ مع خطاب التعايش وجسر السلام والأخوة العربيّة اليهوديّة، والذي وُصف في تلك المرحلة بالسذاجة والمهادنة السياسيّة.

لقد برز تبني هذه الرؤية وهذه المفاهيم والروح المعنويّة التي رافقتها، والتعامل معها على أنّها إنجاز سياسيّ، من خلال المدّ الجماهيريّ لها، وتحيز "النخب"، وظهور الحركات الشبابية، وفي اضطرار جميع التيارات السياسيّة الفاعلة للتفاعل مع تلك الرؤية الجديدة بل واجتناب كلّ ما يتعارض معها صراحة، ما منح هذا الخطاب والأداء السياسيّ هيبة وهيمنة وطنيّة معاً.

## منجزات المرحلة السابقة بعيون إسرائيلية

لكن الأهمّ أنّ الاعتراف بوجود هذه القوّة وهذا التحديّ جاء من خلال التعامل والخطاب الإسرائيليّ نفسه، أي من خلال اعتراف الخصم. ذلك مهمّ برأيي، بل فائق الأهميّة، وذلك أنّه عليك دائماً ألاّ تكتفي بالسؤال عن قوّة نضالك ومدى تأثيره في نظرك أنت، بل عليك أولاً أن تسأل عن مدى قوّة نضالك في حسابات الخصم، بل حساباته الخفيّة. وعلبك دائماً إعادة النظر فيما تعتبره أنت تحديّاً ذا جدوى ولا يعتبره خصمك كذلك، إذ لا يكفي في السياسة كيف تشخص أنت نضالك والأثر الذي يُحدثه في الخصم، بل الأهمّ أن تعرف كيف يتلقّى الخصم هذا التحديّ وهذا التأثير وما إذا كان يقع عليه فعلاً بوصفه تحديّاً أو تأثيراً ذا اعتبار.

وفي هذا الصدد، لا يهمنّا تقييمات الخطاب الإسرائيليّ الشعبويّ التحريضيّ دائماً، على العمل الاستعراضيّ الهادم للوعي السياسيّ والتسييس، كما على الذي يحمل مشروعاً وتحديّاً حقيقياً، بل يهمنّا على وجه الخصوص الخطاب الرسميّ غير الآبه وغير المحتكم إلى

الشارع الإسرائيلي وأحقاد أو ليسار الإسرائيلي واستعلائه. تهتمنا تلك الأبحاث والدراسات السياسية والإستراتيجية، أو التحليلات الأكاديمية، وبهمنا تقييم المسؤولين عن "الملف العربي" في الدولة العبرية، وعلى رأسهم الشباك.

لقد تعاملت جميع تلك الجهات مع خطابنا، ومع أدائنا السياسي في ما بعد الانتفاضة الثانية، باعتبارهما تحديًا وحالة سياسية جديدة مفاجئة بل صادمة أحيانًا للمؤسسة الإسرائيلية؛ وذلك أنهما أتيا مناقضين لمخطط المواطنة الصهيونية، وصولًا إلى اعتبارهما "تهديدًا إستراتيجيًا"، ومثابة حالة اعتناق من السقف الذي وضعته إسرائيل (الرسمية/الرصينة) لنضالنا.

لقد كان هنالك دائماً خطابان تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، واحد لا تحكمه حسابات الضبط والسيطرة، بل حسابات الكراهية والغرائز، فينفث سموم خطابه وسلوكه العنصري دون حساب، وآخر أكثر تساهلاً و "ليبرالية" وتفاعلاً مع مطالبنا، منطلقاً من حسابات السيطرة والضببط، وكان دائماً أكثر مسؤوليّة في احتساب درجة التفريغ والإرضاء التي يحتاجها لكي لا نتمرد في الكامل ونهشم قواعد اللعبة تمامًا. الفرق بينهما أن الأول استلم الحكم الآن، ضمن عملية تبديل واسعة للنخب في إسرائيل (ترافقت تدريجيًا مع فترة "تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة" لدينا، التي نتكلم عنها)، فيما يُعرف بـ "إسرائيل الجديدة"، وأصبح الثاني أقل سيطرة على العلاقة معنا، بل تغير أيضًا شكل العلاقة بين كليهما، في عملية صراع علني لا على مواطن القوة فقط، بل كذلك على تعريف "الوطنية الإسرائيلية"، وعلى إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية داخل القبيلة اليهودية نفسها.

## مرحلة جديدة ارتدادية؟

إزاء جميع هذه التغيرات على الساحة الإسرائيلية، وإزاء إشاعة أجواء الإحباط وربما فقدان المعنى جراء حرف الثورات العربية عن مسارها وارتدادها عن منطقتها، وإزاء مذابح الأطفال على مرأى ومسمع منا، وإزاء انخراط جميع الدول العربية غير المهتدة بثورات في قمع الثورات ودعم المنظمات الإرهابية، وإزاء انهيار مشروع المقاومة الفلسطينية وتحول السلطة إلى وكيل للاحتلال وإلى محتمية به، وإزاء أحداث عصفت بالساحة الفلسطينية في الداخل، بعضها مثل اعتداء إسرائيليين سافرًا علينا، وعلى رأسها: الخروج القسري لعزمي بشارة من البلاد، وإخراج الحركة الإسلامية الشمالية عن القانون، وملاحقة كوادر التجمع على نحو واسع، وإجراء اعتقالات واسعة في صفوف الشباب لمنع تكرار وتطور ظاهرة النضال الشعبي وإغلاق الشوارع. وبعضها الآخر مثل إرادة سياسية طموحة وجديرة بحمايتها من الانحراف (وأميل إلى الاعتقاد أننا استهنا وما زلنا نستهن بأبعاد جميعها)، مقل إقامة المشتركة، أقول إزاء جميع هذه التغيرات والمنعطفات، قد يكون لزامًا علينا أن نسأل: أي مرحلة نعيش؟ وما هي الإجابة التي علينا تقديمها؟ وهل أدؤنا السياسي الحالي متصالح مع تلك الإجابة؟ وهل هو يستند ويحمي ويحتمي بما ورثه من مكتسبات سياسية.

تُجمِع الخارطة السياسية الفلسطينية، كما القراءة الإسرائيلية الرسمية وحتى اليمين الإسرائيلي نفسه، على ازدياد قوة اليمين الديني والاستيطاني، وعلى محاولته تغيير تعريف قواعد الديمقراطية، لتصبح مجرّة تمامًا لمصلحة توسيع الاستيطان والمصادرة والاستيلاء، وتوسيع السيادة الإسرائيلية على المستوطنين، ومحاولة القضاء على إمكانية النضال الشعبي، واشتراط الحقوق المدنية (ميزانيات؛ مسطحات أراضٍ؛ محاربة العنف) بشروط تقع في دائرة الولاء، نحو: الخدمة المدنية؛ التجنيد للشرطة؛ هدم بيوت. وقد شهدت السنوات الست الأخيرة بحساب فظ نحو 50 قانونًا وتعديلاً عنصريًا، وهو ما يوازي على الأقل 80% من القوانين التي سنتها الكنيسة في الـ 62 سنة الأولى من حياتها! (انظر تقرير مدار الثاني حول التشريعات العنصرية 2017 من إعداد برهوم جراسي-وهو يغطي جزءًا من الفترة). كذلك قامت إسرائيل بخطوة غير مسبوقة في محاولة لإجراء تغيير فعلي لخارطتنا السياسية، بتوجيه ما يشبه الضربة القاضية لإحدى أهم الحركات السياسية في البلاد، ألا وهي الحركة الإسلامية الشمالية، فضلًا عن القيام بملاحقات واسعة في صفوف كوادر حزب التجمع، منتقلة من مرحلة العصا والجزرة إلى مرحلة المشنقة والجزرة، فيما يشبه العزم الفعلي لدى المؤسسة الإسرائيلية على إجراء تغييرات جذرية في خارطة القوى الفاعلة في المشهد السياسي، معززة ما تعرفه بـ "قوى الاعتدال"، وقاضية على ما تشخصه بأنه "بؤر تمرد".

كان من الممكن نظرياً - شرط التغاضي عن عمق وجود المشروع الصهيوني باعتباره المشروع السياسي الوحيد الذي ما زال يسيطر فعلاً على برامج الأحزاب الإسرائيلية (وذلك يعني أنه غير ممكن حتى نظرياً) - أن تؤدي هذه الحالة إلى تقوية البديل الذي يطرحه اليمين في إسرائيل، وتعميق هويته السياسية كبديل جدي وكامل لأجواء الفاشية التي يطرحها اليمين، وأن يفهم أنه لا انفصام بين محاربة الفاشية ومحاربة حالة العداء للفلسطينيين لا كمواطنين فحسب، وإنما كذلك كأصحاب وطن، إلا أن العكس حصل وبصورة تراكمية وبطئته أيضاً وأكثر صمماً وأقل درامية؛ فقد تنصل حزب العمل تنصلاً كاملاً من الدعاية المغرضة "لحبّه للعرب" أو "ليساريتته"، فكان أن غير اسمه برهاناً على ذلك ليغدو اسمه "المعسكر الصهيوني". تضاف إلى ذلك استطلاعات رأي جديدة بإثارة الجزع، تبين شبه تطابق بين المواقف السياسية تجاه الفلسطينيين (في الداخل) لدى ثلث مصوّتي أحزاب المركز أو اليمين، من جهة، ومواقف مصوّتي أحزاب اليمين، من جهة أخرى، وفي ذلك إشارة واضحة إلى أحد أسباب ونتائج إصرار قيادات تلك الأحزاب على عدم تشويه صورتها "كمُجِبّة للعرب". ويشير تقرير مدار اعلاه أن كتلة "المعسكر الصهيوني" أظهرت انجرافاً أكبر نحو القوانين العنصرية وتلك الداعمة للاحتلال والاستيطان، وقد بادرت في السنتين الأخيرتين فقط إلى سنّ 5 قوانين عنصرية، وشاركت في تقديم 37 اقتراح قانون عنصري. كما يشير التقرير نفسه إلى أن 22 عضو كنيست من ذلك المعسكر (من مجموع 24) شاركوا في المبادرة لسنّ قوانين عنصرية. بالإضافة إلى ذلك، أيد المعسكر الصهيوني نحو 18% من القوانين العنصرية، واعترض على 36% منها فقط، وتغيّب عن التصويت في ما لا يقلّ عن 44% منها.

قد تكون تلك المرحلة التاريخية هي الأكثر انتظاراً لكي يطرح الفلسطينيون بديلهم السياسي الذي بلّوروه وحمّوه واحتّموا به وتباهوا به خلال المرحلة السابقة. قد نكون بصدد اللحظة التاريخية الأكثر استيعاباً - إن لم يكن ذلك احتضاناً - لفهم ما طرحناه في مرحلة تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة: دولة المواطنين بكل أبعادها المواجهة للدولة اليهودية وللمشروع الكولونيالي، الذي أنشأها؛ التناقض بين اليهودية والديمقراطية؛ تبني جميع فئات المجتمع الإسرائيلي للمشروع الصهيوني والتنافس فيما بينها على دور لها فيه وعلى الاستفادة منه معاً؛ وحدة الفلسطينيين السياسية ضمن مشروع وطني فلسطيني مفتوح للتضامن من قبل كل من يتفقون معه.

لم يكن أصحاب تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة ليجدوا لحظة تاريخية أفضل من احتفال الفاشية بنفسها في إسرائيل، لكي يطرحوا مشروعهم الديمقراطي الوطني الأخلاقي الواضح، بكلّ قوّة. ولن يجد من يعي قوّة ومعنى تلك الفرصة أفضل من توحدّ القوائم العربية الانتخابية في قائمة واحدة ولأول مرّة في تاريخ هذا الشعب الذي يعرف أحياناً - ولدرجة صادمة - كيف لا يقرأ، أو كيف يخاف من قوّته.

لقد كان هذا الطرح وما زال هو الجواب الوحيد ليس فقط المقنع ضدّ الفاشية الإسرائيلية التي يراها العالم الآن بأوضح وأنصح صورها، بل المفهوم أيضاً للعالم في هذه اللحظات. لكن ذلك بحاجة إلى قيادة، والقيادة هي من تقرّ الفرص التاريخية وتُحسن استخدامها، لكن اللحظة التاريخية هذه حملت من لا يستطيع تأدية هذا الدور العظيم.

نحن لم نستثمر هذه المرحلة الفاشية التي أنتجت قائمة عربية واحدة، لكي نطرح بقوّة ما لدينا، بل نظرنا إلى تراجعات سياسية واضحة، مرّت مرور الكرام، دون نقد ودون أدنى انتباه أو تسجيل.

كيف تستطيع "قيادة" سياسية أن تحاول (وإن مجرد محاولة) الخروج عن حالة الندية السياسية التي اكتسبتها بشقّ النفس، والعودة إلى حالة من التبعية السياسية لتوقّعات الشارع الإسرائيلي، وترويج مفاهيم مثل "عدم إغضاب الشارع الإسرائيلي"، أو "عدم استفرازه"؟ وعن أي شارع نتحدث؟ ومن هو الإسرائيلي الذي لا نريد إغضابه؟ وأين ذهب المكسب الطازج للمفاهيم السياسية المؤسسة "لدولة المواطنين" التي من المفروض أن تسد حجة كل من يتهمنا بالتطرف أو "رفض العيش مع الإسرائيليين"؟ أين نفسية من تخلص من سؤال الولاء وابتزاز امتحان "التعايش" وحسن النوايا؟ .

كيف نستطيع القفز عمّا من المفروض أننا تجاوزناه من فكّ التبعية مع "اليسار الصهيوني" والتعامل معه " كقوّة صهيونية موكلة بالوصاية علينا"، إلى مفهوم تحالف "لضرب" الفاشية، على شاكلة "المعسكر الديمقراطي"، ولماذا نتراجع نحن الآن في عزّ الفاشية، عن مفهوم الديمقراطية المواجهة للصهيونية الذي بدأ أننا نثبته؟ ولماذا لا نحرص على أن نثبت نحن المعايير الحقيقية للديمقراطية ونتعامل مع الجميع وفق درجة التزامهم بها؟

وهل فعلاً تصلح مفاهيم مثل حالة الفاشية الإسرائيلية أو هبوط الحالة المعنوية لشعبنا (إسرائيل والعالم العربي وسوريا، وكل ما هو ليس نحن) لتبرير ذلك؟

يصرّ هذا المقال أنّ العكس يصلح أن يكون صحيحاً، بنفس المقدار، وهو ما يعني أنّ السياق لا يبرّر ولا يكفي لتفسير النتيجة، ما دام السياق نفسه يصلح لإفراز نتائج متضاربة: تصلح حالة الفاشية أن تكون فرصة تاريخية لكي تطرح مشروعك بكلّ قوّة. ويرى هذا المقال أنّ علينا البحث عن سبب هذا الانقلاب في أمرين: انقلاب وحدة القوائم العربية من عامل قوّة إلى عامل ضعف، لأمر ذاتي بالكامل، يعود -من جهة- إلى محاولة الهيمنة عليها دون الرجوع إلى مرجعية سياسية (فشلت المشتركة في بنائها أصلاً)، ويعود -من جهة أخرى- إلى انعدام مرجعية سياسية عليا للأحزاب ولحركاتنا السياسية تثبت كلّ مكتسب وتجعله غير قابل للتراجع.

إن المرجعيّات الوطنيّة والوحدة في السياسة لا تضبط الأداء فقط، وإنّما كذلك هي تستثمر التضحيات وتجعل المكتسبات غير قابلة للردّة، ومن يخسر مرجعيّته الوطنيّة، أو لا يحرص على بنائها، يجعل نفسه عرضة لخسارة التضحيات والمكتسبات.

## الوحدة قوّة

وإذا كان المتغيّر السياسيّ الأبرز على خارطة السياسة الفلسطينية في الداخل هو إقامة المشتركة، وإذا كانت المشتركة قد حصلت على هذا الكمّ من الاحتضان والتوقّع الجماهيريّ واليقظة الإسرائيليّة، وعلى هذا الاهتمام الإسرائيليّ والدوليّ، الإعلاميّ والجماهيريّ والسياسيّ، بصورة لم يسبق للتمثيل البرلمانيّ العربيّ مجتمعاً أن حظي بها (بصرف النظر عن كميّة استثماره وعن السهولة التي لا تُحتمل لإجهاض تلك القوّة)، وإذا كنّا نؤمن أنّ الإطار البرلمانيّ المشترك بين التيارات السياسيّة الفاعلة يمكن أن يُستثمر في اتّجاه تطوير النقاش السياسيّ بين الأحزاب وتعميق الإجماع الوطنيّ بينهم، وحصار النزوات الشخصيّة، وإذا كانت "الوحدة قوّة"، فإنّنا سنفهم لماذا يُعتبر تحليل أداء المشتركة مركزياً في تحليل السياسة الفلسطينية في الداخل وتوجّهاتها.

فضلاً عن ذلك، ودون تلك القوّة الكامنة في المشتركة، يبدو من نقاط ضعف سياساتنا احتلال العمل البرلمانيّ وزناً كبيراً في المجال السياسيّ؛ فخطاب وأداء أعضاء الكنيست العرب هو الذي يصل إلى الناس وإلى المؤسّسة معاً، بتحدّيه أو مهادنته أو استعراضه أو عمقه أو سطحيّته، ومنه تُقرأ سياسات الأحزاب وتأثيرها على شعبنا. وتقع نقطة الضعف هذه في علاقة طردية مع مقدار حصار المؤسّسة الإسرائيليّة وتحريضها على أعضاء الكنيست العرب. وقد تكون هذه المرحلة التي تحاول فيها المؤسّسة تطويع أعضاء الكنيست أنفسهم، وتعزيز آليات تبعيّتهم لرضى الشارع الإسرائيليّ، وإدراكها أن تنجح إلى حدّ ما بذلك، قد تكون أكثر المراحل احتياجاً إلى تقوية العمل الحزبيّ الشعبيّ والجماهيريّ مقابل الكتلة البرلمانيّة من جهة، ولتقوية آليات المحاسبة الحزبيّة للعمل البرلمانيّ من جهة أخرى.

إن أهمّ تلخيصات المرحلة الأولى للمشتركة (التي نريد لها أن تستمرّ، لكن لا نريد لها أن تستمرّ وفق الخطّ الذي تسير عليه الآن) يشير إلى فشلنا في تكوين مرجعية سياسيّة واضحة وثابتة تستند إلى إنجازات المرحلة السابقة، تاركين قرار الالتزام ببرنامج المشتركة (الذي عكس مكتسبات مرحلة "تفاوض الإرادة" أي الذي يُعتبر متطوراً بدرجات، مقارنة بالأداء السياسيّ الحاليّ) إلى القنوات الذاتيّة لمركبات القائمة. ليس هذا فحسب، بل أدّى انعدام المرجعية تلك إلى تذبذب واضح بل إلى تناقضات واضحة. ففي أحد بياناتنا الصادرة قبل فترة قصيرة أكدنا أن "تصويت كتل المعارضة و"المعسكر الصهيونيّ" لجانب تلك القوانين العنصريّة يكشف البؤن الواسع بين الأقوال والتصريحات التي يطلقونها حول السلام وحقوق الإنسان، وسلوكهم السياسيّ الفعليّ الذي لا يختلف عن توجّه حكومة نتنياهو المنتظرّة".

إن القبول بالمشاركة في مؤتمرات هرتسليا القومية، التي وباعتراف إسرائيل نفسها، تهدف إلى رسم استراتيجية السيطرة على الفلسطينيين، وبالتالي فهي تدعو إليهم سياسيين بهدف "كشف أوراقنا"، والحديث عن "المعسكر الديمقراطيّ" أو قبول المشاركة في مظاهرة في تل أبيب بمشاركة المعسكر الصهيونيّ وبتحييد التجمّع الوطنيّ، وقبول أن نخطب في ذكرى مقتل راين (ثمّ يأتي من يشبهون نتياهو ويرفضون هذه المشاركة)، والتصريحات العلنيّة بالتراجع عن عدم المشاركة في جنازة بيرس واعتبار ذلك خطأً، كل ذلك الأداء

الفردية يبدو متناقضًا تمامًا أيضًا مع برنامج المشتركة وكذلك مع بياناتنا نفسها. إن ذلك البون الشاسع بين البرنامج والأداء لا تبرره أجواء الفاشية، ولا "إسرائيل الجديدة".

أكثر من ذلك، سيطر علينا في المشتركة هوس "عدم استفزاز إسرائيل"، فكان هذا حكمنا بعد أي خطاب أو سلوك يحدث ضجة في الشارع الإسرائيلي، حتى لو عكس أداء أصبح جزءا من طبيعيا من أداثنا السياسي الوطني خلال المرحلة السابقة. وذلك بدل أن نصر، كما فعلنا في السابق، على أداء ما يلبث أن يتعامل معه الشارع الإسرائيلي كجزء طبيعي من المشهد السياسي.

نضيف لذلك التخبُّط، اختيارنا في المشتركة لصمت مطبق ولسكينة كاملة عندما نُمنع في سابقة تاريخية من الدخول إلى الأقصى، وعندما نرفض حتى أن نطرح بجديّة موضوعة تجميد عملنا البرلماني بعد إخراج الحركة الإسلاميّة الشماليّة عن القانون، غافلين أو غير مدركين أنّ التهديد الجديّ في السياسة يولد نتائج قد لا تقلّ أهميّة عن تنفيذ التهديد، وأنّ فتح كافّة السيناريوهات تزيدك دائماً قوّة، ويقلل من احتمال جعلك متوفّعًا، ويزيد من قوّة خيار المشاركة نفسه الذي يكفّ عن أن يكون مفهوماً ضمناً.

علينا ألا نستغرب بعد ذلك استطلاعات الرأي للشارع العربيّ التي تؤشّر لتراجعات جديّة في المواقف السياسيّة. أكثر من ذلك، إن هذا الأداء السياسي هو أكثر ما يتيح بروز نموذج غير سياسيّ شعبيّ وسطحيّ يبنيّ شعبيّته على تراجع المواقف السياسيّة الوطنيّة والنضاليّة لشعبنا، وعلى خفض منسوب النقاش والوعي السياسيين.

## العودة لتفاؤل الإرادة

تعد تجليات هذا الأداء ابتعادا ليس عن منجزات سابقة فحسب، بل عن برنامج المشتركة، الذي يتحدث عملياً عن دولة المواطنين وعن ضرورة تنظيم أنفسنا قومياً، أي الذي هو نفسه نتاج منجزات المرحلة السابقة. أي عندما نحكم على أداثنا في المشتركة علينا أن ألا نخرج المشتركة نفسها من سياق نشوتها وألا نضيق هذا السياق بمسألة رفع نسبة الحسم، فسياقها الأعمق هو سياق تطور مفهوم التنظيم الذاتي للفلسطينيين في الداخل، وسياق فك الارتباط بالتبعية للأطر "اليهودية العربية". وحتى عندما لا نقلل من أهميّة الادعاء القائل بأنّ المشتركة هي أصلاً مجموعة أحزاب متباينة المواقف، وأنّ الاختلاف بين التجمّع والجهة -المكوّنين الأكثر أيديولوجية في المشتركة- بقي وسيبقى كما هو، وبالتالي علينا ألا نتوقع منها أداء سياسياً قوياً، فإنّ علينا تحجيم هذا الادعاء كادعاء يوصلنا إلى نتيجة حتمية غير قابلة للمناورة، وذلك للأسباب المركزيّة التالية: أوّلاً، أنّ هذا الادعاء يقفز بانتباه أو بعدم انتباه عن أنّ المشتركة هي أيضاً نتاج سياق تطوّر القوّة السياسيّة للفلسطينيين في الداخل، وهي إحدى نتاجات مرحلة "تفاؤل الإرادة" والاعتناق من وصاية وتوقعات ورضى أحزاب اللاميين الصهيونيّ والشارع الإسرائيليّ بعامة، ثانياً: أنّ الوحدة هي دائماً أصلاً بين مختلفين، لكن هذا لم يمنعها أن تؤسس لمفهوم "الوحدة قوّة"، ما لم نستخدمها طبعاً في لعبة هيمنة وبناء نفوذ داخليّ. ثالثاً: أنّ السعي المتحمّس لنسج تفاهمات مع "من أثبتوا أنّهم لا يختلفون عن نتيهاو" (بدل بذل الجهود على تثبيت مرجعية سياسيّة للمشتركة، وعلى حساب تثبيت مرجعية سياسيّة للمشتركة)، يراهن على قوّة المشتركة "كقوّة برلمانيّة ثالثة"، لا على ضعفها "كأداة تنسيق ليس إلا". فهل تصلح المشتركة أن تكون قوّة مغرية في عملية التفاهمات "مع من يشبهون نتيهاو"، ولا تصلح أن تكون قوّة مغرية في الشارع العربيّ لتطوير مشروع وطنيّ فلسطينيّ مفتوح لكلّ من يريد التضامن معه؟

إنّ غياب مرجعية سياسيّة وطنيّة لدينا لا يؤديّ فقط إلى عدم تثبيت منجزات شعبنا السياسيّة وإلى تمكّن البعض من الارتداد عليها، بل إنّها كذلك تمكّن هذا البعض من تقديم تلك التراجعات "كفرصة"، غير منتبهين إلى أنّ المؤسسة الإسرائيليّة نفسها تعتبرهم وتعتبر أداءهم "فرصة" لها لتثبيت مخطّطها، وضرب نضالنا الوطنيّ وتعزيزهم "كقوى اعتدال"-ونحن نعرف ماذا عنت إسرائيل منذ النكبة بقوى الاعتدال.

تحتاج المرحلة الحاليّة، وعلى نحو حاسم، إلى بلورة إجماع وطنيّ تقوده التيارات السياسيّة الفاعلة -القوميّ والشيوعيّ والإسلاميّ-، ثبتت فيه منجزاتنا السياسيّة، ومنع تفريغها من قبل أجواء الفاشية، كما نحتاج لفهم أن الحالة المعنويّة لشعبنا واستطلاعات الرأي العام هي بوصلة نقودها ولا نقاد لها. كما علينا مضاعفة الحذر في هذه المرحلة من إغراءات "التأثير على الآخر" التي تمارس أحياناً

علينا كأعضاء البرلمان بحيث نميل إلى تصديق لعبة قوّة موهومة، نتوهم فيها قدرتنا على التأثير، دون أن نعي أنّ علاقتنا هذه قد تأتي على الأغلب بنتائج معاكسة.

علاوة على هذا، تحتاج هذه المرحلة إلى زيادة وزن العمل الحزبيّ والجماهيريّ والشعبيّ والشبابي (وهذا عليه أن يوضع في مركز اهتمام المرحلة القادمة) ضمن المجال السياسيّ العامّ، حتّى تستطيع الأحزاب حماية أداؤها البرلمانيّ والنضالي من الخضوع لأجواء التحريض وقوانين الإقصاء، أو لإغراءات التأثير الموهومة.

• حنين زعبي- نائبة عن التجمع الوطني الديمقراطي- القائمة المشتركة.

# فلسطينيو الداخل والواقع السياسي الاسرائيلي الجديد

امطانس شحادة\*

مقدمة

## حقبة التحوّلات

يقف المجتمع العربيّ في الداخل في الفترة الحاليّة إزاء ما قد يكون بداية مرحلة انتقاليّة أشدّ عداءً، تحاول فيها المؤسسة الإسرائيليّة البتّ في إغلاق ملفّ "مسألة الفلسطينيّين في إسرائيل" عن طريق فرض الأسرلة بالإكراه والتهديد وانتزاع الشرعيّة ليهوديّة الدولة ونظامها بواسطة القوانين؛ أي ترتيب مكانة المجتمع العربيّ من طرف واحد وتحت سقف مصالح وأهداف المشروع الصهيونيّ. وبالتوازي مع ذلك، تعمل إسرائيل على فرض حلّ الأمر الواقع للحسم في القضية الفلسطينيّة وفقاً لمصالحها وأطماعها بما يلي: ضمّ المناطق (C)؛ تأييد مكانة السلطة الفلسطينيّة كسلطة محليّة تدير شؤون السكّان في المناطق الفلسطينيّة ذات الكثافة السكّانيّة العالية؛ منع التواصل الجغرافيّ بين المناطق الفلسطينيّة؛ إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيليّة وعاصمةً لدولة إسرائيل؛ السيطرة والتحكّم بالموارد الاقتصاديّة والطبيعيّة الفلسطينيّة والسيطرة على الحدود -أي حرمان الشعب الفلسطينيّ، أينما وُجد، من حقّه في تقرير المصير وإحاقه بالمصالح الإسرائيليّة.

تأتي هذه المحاولة الإسرائيليّة إثر تحوّلات هائلة في البيئّة السياسيّة العالميّة والإقليميّة والفلسطينيّة والإسرائيليّة مقارنةً بمنتصف تسعينيّات القرن المنصرم. فقد انتقل المشهد السياسيّ الراهن إلى حالة مختلفة تمامًا، ويتمثّل في عودة الصراعات الدوليّة والمنافسة العالميّة، ومؤخرًا نشهد بدايات لسياسات انغلاق وانعزال وتنامي الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في الدول الغربيّة، كبريطانيا والولايات المتّحدة. كذلك إنّ المجتمع والدولة في إسرائيل يعيشان حالة انزياح دائم نحو أقصى اليمين والسير في اتجاه مشروع صهيونيّ يمينيّ استعماريّ متجدّد جشع وقامع؛ وهي مرحلة هيمنة أيديولوجيّا معسكر اليمين على المؤسّسات في إسرائيل لا على السلطة التنفيذيّة والتشريعيّة فحسب، بل تتعدّاهما إلى المحكمة العليا والشرطة والجيش والإعلام. كذلك نشهد انخراطاً إسرائيليّاً في الاقتصاد العالميّ. في المقابل، نرى أنّ المنطقة العربيّة تحترق وأنّ المشروع القوميّ مأزوم.

في ظلّ كلّ هذه التحوّلات، يمرّ المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في مرحلة جمود وتكلس، ويعيش حالة انقسام قاتلة. يسهم كلّ ذلك في خمول الحالة النضاليّة الفلسطينيّة ويتاح للمشروع الصهيونيّ الاستمرار في التوسّع والاستقرار دون دفع أثمانٍ جديّة. كذلك يعاني المشهد السياسيّ للفلسطينيّين في الداخل من تراجعٍ ما في المشروع الوطنيّ، وهناك تيّارات سياسيّة تعيد اجترار طروح سياسيّة ظنّ أنّها خفت منذ الانتفاضة الثانية، أبرزها المراهنة على التغيير من داخل المجتمع الإسرائيليّ وتشجيع "معسكر السلام" "الديموقراطيّ" المناهض للاحتلال، والتركيز على مطلب إنهاء الاحتلال. يعتقد هذا النهج أنّ إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 67 هو شرط كافٍ لإنهاء الحالة "غير الطبيعيّة" التي تعيشها إسرائيل ويحقّق المساواة للفلسطينيّين في الداخل ويحقّق الديمقراطيّة المنتظرة؛

وذاك ما يشير أنّ الفلسطينيين في الداخل لم يحدّوا، على نحوٍ جماعيّ، حتّى الآن إسقاطات طبيعة المشروع الصهيوني الاستعماريّة على مكانتهم السياسيّة والقانونيّة، ولم يرصدوا التحوّلات العميقة التي طرأت عليه في العقدين الأخيرين. بل إنّ بعضنا يعيش حالة إنكار للواقع، فيحدّده وفقاً لالتزاماته الأيديولوجيّة أو رغباته، لا العكس، ولذلك تُطرح حلول وبرامج عمل مضلّلة كانت قد طُرحت بالصيغة نفسها قبل عقود، قد تودّي إلى تأييد الوضع الراهن. في هذه المرحلة تحديداً، علينا أن نقرأ الواقع قراءة نقدية وجريئة، وأن ندفع إلى نقض المفاهيم التقليديّة الباهتة السائدة وتغييرها. باستطاعتنا ذلك، بل إنّه من واجبنا الأساسي فعله.

## ماذا تريد إسرائيل، وماذا نريد نحن؟

بغية فهم أعمق لما تسعى إليه إسرائيل في المرحلة الحاليّة، ولما هو مطلوب من المشاريع السياسيّة للفلسطينيين في الداخل، أحاول خلال هذا المقال أن أقدم تحليلاً مقتضباً للحالة السياسيّة في إسرائيل، بدءاً بمرور سريع على نشوء الأحزاب الإسرائيليّة والحدود الفاصلة بينها، مروراً بمراجعة للتحوّلات التي طرأت على التصدّعات السياسيّة والاجتماعيّة في المجتمع الإسرائيليّ، ثمّ أتناول بعدها العقدين الأخيرين ونموّ ما يُعرّف باليمين المتطرّف الحديث، وتحديد أبرز مواصفاته. رصد هذه التحوّلات مهمّ، برأيي، في سبيل فهم المشروع الصهيونيّ الحاليّ، طبيعته وأهدافه، وتسهم - في ما تسهم - في تحديد عناوين النضال السياسيّ لدى الفلسطينيين في الداخل، وهو ما سوف أشير إليه في خاتمة المقال.

## عن اليمين المتطرّف في إسرائيل

تعود جذور المنظومة الحزبيّة في إسرائيل إلى فترة "الييشوف العبري" في فلسطين بداية القرن المنصرم. وقد لازم قسمٌ كبير من التصدّعات السياسيّة الرئيّسيّة التي نشأت آنذاك المنظومة الحزبيّة والسياسيّة لغاية الآن، كما تأثّرت هذه المنظومة بالتطوّرات الاجتماعيّة والسياسيّة المحليّة والإقليميّة والعالميّة. تلك النشأة حدّدت المواصفات الأساسيّة للحدود الفاصلة بين اليسار واليمين في المجتمع العبري. كان الأبرز في هذا السياق هما المحوران الأمنيّ والسياسيّ وكذلك الأسلوب الأنجع لإقامة دولة إسرائيل - أي طبيعة الأدوات السياسيّة والعسكريّة لتحقيق هذا المشروع - وبخاصّة الاختلاف بين نهجَي "مباي" و "حيروت"، حيث سعت مباي إلى التقدّم التدريجيّ والقبض البطيء للسيطرة على فلسطين (بالتوازي مع التفاهم مع القوى العظمى)، بينما دعا التيار التصحيحيّ (جبوتنسكي - حيروت) إلى الحسم السريع والسيطرة على فلسطين من خلال استعمال أكبر قدر متوافر من القوّة والعنف وفرض الأمر الواقع دون انتظار تفاهمات مع القوى العظمى. رافق ذلك نقاشٌ دائمٌ حول قبول تقسيم فلسطين أو المطالبة "بأرض إسرائيل الكبرى". إضافة إلى المحورين السياسيّ والأمنيّ، شكّل المنظور الاقتصاديّ، وتبنّي المنظومة الاقتصاديّة الاشتراكيّة - الصهيونيّة القوميّة مقابل منظومة السوق الحرّ، حدّاً فاصلاً أساسياً بين التيارين. لاحقاً، بعد إقامة إسرائيل واستناداً إلى فترة الييشوف، تمحور الشرخ أو التصدّع بين اليسار واليمين في كلّ ممّا يأتي: مستوى المرونة في جانب الأرض والحدود لتحقيق المشروع الصهيونيّ؛ مكانة الدين في الدولة؛ كيفيّة التعامل مع المسألة الطبقيّة؛ مشكلة الديمقراطية والتعدديّة؛ ومسألة الحداثة .

لازمت هذه التعريفات للحدود الفاصلة بين اليمين واليسار في إسرائيل المنظومة الحزبيّة حتّى العام 1967 واحتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. هذا الاحتلال يُعتبر حدّاً مفصلياً مؤسساً أدّى إلى تمركز تعريف اليسار واليمين في إسرائيل حول مستقبل الأراضي المحتلة، والموقف من الصراع الإسرائيليّ العربيّ، ومعاني وطابع الصهيونيّة ودولة إسرائيل. بعد احتلال الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، بات التقسيم بين اليسار واليمين يتمركز في الأساس بين معسكر الحمايم (المعتدلين) والصقور (المتشدّدين) في المحور السياسيّ - الأمنيّ في السياسة الإسرائيليّة.

بالإضافة إلى إعادة تعريف الحدود الفاصلة بين اليسار واليمين، أسهم احتلال المناطق الفلسطينيّة عام 1967 في ظهور ما يسمّى في الأدبيّات الإسرائيليّة باليمين المتطرّف في إسرائيل - نحو چوش إيمونيم وحزب كاخ.

يمكن القول إن النقاشات حول مستقبل الأراضي المحتلة، والسياسات الأمنية، وبدرجة أقل الطرح الاقتصادي، لخصت مركبات التصدع بين اليمين واليسار في إسرائيل حتى سنوات التسعين. وعرفت هذه المَحاورُ التصدعَ السياسيَّ في تلك المرحلة، وكانت الأبرز بين التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل طغت على المَحاور الأخرى، دون أن تلغيها طبعًا. وقد انتظمت المنظومة الحزبية وفقًا لهذه المَحاور. سادت هذه التقسيمات والتصدعات حتى نهاية الألفية المنصرمة .

منذ بداية الألفية الثالثة، أخذت عملية تحوُّل تسري في المنظومة السياسية والحزبية في إسرائيل وفي طبيعة التصدعات السياسية. حدّة تأثير التصدعات التقليدية بدأت في التراجع (أي الاحتلال والأمن والاقتصاد)، ولا سيَّما تأثيرها على المنظومة الحزبية وأهواط التصويت، بل تحوّلت من لبّ الشرح إلى حالة مرافقة له. فمنذ انتخابات عام 2009، ثمة توافق كبير بين الأحزاب الكبيرة الرئيسية على طبيعة إدارة الاحتلال وجوهر وهوية دولة إسرائيل ومكانة المجتمع العربي في دولة إسرائيل. على الجملة، تطرح الأحزاب الرئيسية موقفًا يعارض إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولا تحمل أي أجوبة للحقوق التاريخية والشرعية للشعب الفلسطيني، وبذلك تلغي أي احتمال للتوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وجُل ما تسعى إليه معظم هذه الأحزاب هو الحفاظ على الوضع الراهن مع محاولة لتغيير الواقع الجغرافي والديمقراطي، بتفاوت، دون دفع ثمن سياسي أو أممي، وفي المقابل تشدّد غالبية الأحزاب على الهوية اليهودية للدولة.

في المقابل، نمت تصدعات جديدة تحدّد طبيعة المنظومة الحزبية. التصدعات الجديدة مشتقة من قاموس مصطلحات اليمين المتطرّف الأوروبي الحديث، حيث جرت ملاءمتها للحالة الإسرائيلية. التصدعات الحالية هي التي تهندس وتنظّم المنظومة الحزبية في إسرائيل ومُوضَع الأحزاب على محور اليمين المتطرّف (يشمل الليكود)، ويمين الوسط (بيش عاتيد؛ كولانو)، والوسط (حزب العمل)، وبقايا اليسار الصهيوني (ميرتس). بدأ الحديث عن نموّ تيار يمين متطرّف حديث في إسرائيل يختلف عن اليمين المتطرّف التقليدي الذي تركّز في القضية الفلسطينية، ورفض أي حلول سلمية، وطالب بالسيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية واعتبارها جزءًا من دولة إسرائيل. من أبرز مواصفات اليمين المتطرّف الحالي في إسرائيل أنه يحمل نزعة قومية شديدة، ويطرح برامج سياسية أو سياسات تسعى لإضفاء تجانس داخلي، من جهة، وإلى التشديد على تمايز إزاء الخارجي من جهة أخرى. هذا اليمين يحمل أيديولوجيا عنصرية، ملخصها الاعتقاد أنّ هناك اختلافات طبيعية ووراثية بين الأعراق، وأنّ أحد هذه الأعراق أسمى منزلة من غيره. وهو تيار يتميز بمعاداته للديمقراطية، بما في ذلك معاداة التعددية، ورفض المساواة الجوهرية بين مواطني الدولة، ومناهضة المنظومة الديمقراطية. ويجدر بالإشارة أنّ الحد من الديمقراطية ليس هدفًا بحد ذاته لدى اليمين المتطرّف الإسرائيلي، بل إنّ الديمقراطية في عرفه تأتي على الهامش ولا تكون لها أهميّة عندما تمسّ التعريف اليهودي - الصهيوني للدولة ورموزها. لذا، حين يكون ثمة صراع بين الديمقراطية واليهودية - الصهيونية، يكون الاختيار لدى اليمين واضحًا.

كذلك يسعى اليمين المتطرّف إلى تفويض صلاحيات المحكمة العليا، وإلى الحد من تأثيرها وتدخُّلها في الحياة العامة وفي عملية سنّ القوانين؛ ويتسم بكرهه للأغراب. وهو مصطلح جامع لوصف الخوف، والكرهية والعداء تجاه الغرباء عرقياً، وذاك عداء يتعدى - في بعض الأحيان - الغرباء ليمسّ المجموعات الضعيفة اجتماعيًا. وفي الحالة الإسرائيلية، يتسم اليمين المتطرّف بكرهية ومعاداة للعرب أولاً، ثمّ للأجانب والعمال الأجانب؛ كما يعمل اليمين المتطرّف على تنفيذ سياسات الإقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي تجاه العرب.

هذه المركبات مجتمعةً تُميّز فكر اليمين المتطرّف في إسرائيل. هذا بالطبع لا يعني أنّ ما تُسمّى بأحزاب يمين الوسط أو الوسط لا تحمل أجزاءً من هذه الأفكار، بل المقصود أنّ حدّتها ووضوحها وتأثيرها أقوى لدى أحزاب اليمين المتطرّف.

وما يميّز اليمين المتطرّف والمنظومة السياسية والحزبية عامّة في إسرائيل عمّا في أوروبا هو كون إسرائيل تحمل وتترجم على أرض الواقع مشروعًا استعماريًا استيطانيًا قوميًا، وبالتالي فما يميّز الأقلية داخلها أنّها أقلية صاحبة وطن أو أكثرية تحوّلت إلى أقلية في أعقاب نكبة فلسطين وإقامة إسرائيل على أنقاضها. وهنا من المهمّ توضيح ما نقصده عندما نستخدم المصطلح "الاستعمار الاستيطاني" وكيفيّة ترجمته في حالة إسرائيل عامّة والهيمنة اليمينية خاصّة.

## حالة الاستعمار الاستيطاني في إسرائيل

الاستعمار الاستيطاني هو منظومة كاملة متكاملة وبنوية، وليس حدثاً في نقطة معينة ينتهي فيها. هو مجهود مستمر حتى تحقيق أهداف المشروع. فبينما يقوم الاستعمار التقليدي على التحكّم الاقتصادي، والسياسي، والعسكري، وتحسين الوضع الجيوسياسي للمستعمر من خلال الإخضاع، متحكّماً، عن بُعد، أو من خلال وكلائه المحليين، فإنّ الاستعمار الاستيطاني يرمي إلى خلق كيان سياسي له، ويستقرّ في الوطن كوطن جديد له، محافظاً على مستوى معيشة كما كان له في الوطن الأمّ. وبينما يعتمد منطق الاستعمار على الإخضاع، فإنّ الاستعمار الاستيطاني يعتمد على الاستبدال، أي استبدال السكّان الأصليين، لا ابتغاء حكمهم، وإنّما في سبيل أخذ مكانهم، دون الاعتراف أنّ الوطن هو وطنهم كسكّان أصليين.

يحمل المشروع الصهيوني عدداً من ميزات الاستعمار الاستيطاني -ووفقاً لما يأتي به نديم روحانا، ولا سيما أنّه عمل وما زال يعمل على السيطرة وامتلاك الأرض والحيز، وبناء جغرافيا وتاريخ جديدين، في سبيل تغيير واقع ومَعالم البلاد؛ وعمل على التخلّص من السكّان الأصليين، بواسطة القتل والترهيب والطرْد، ويسعى إلى إزالة الفلسطينيين كوجود بشري وتاريخي ومعنوي من وطنهم، وذلك ما يُعرف بعملية المحو الرمزي والفعلّي والاستبدال، كما توضّح هنيّدة غانم. كذلك يسعى على نحو دائم إلى زرع المكان بحياة جديدة تكون مَحسوبة عليه. بغية تحقيق كلّ هذا، يستخدم الاستعمار العنف البنيوي وبغزارة. فالعنف حالة ثابتة (العنف السياسي والقانوني والثقافي)، لكن الاستعمار لا يرى نفسه عنيفاً، بل يبرّر استعماله بالحاجة إلى الدفاع عن النفس والأرض. وبينما كان شعار الاستعمار التقليدي هو "اشتغل من أجلي"، فإنّ شعار الاستعمار الاستيطاني هو "ارحل".

خلافًا لمشاريع استعمارية استيطانية أخرى انتصرت على السكّان الأصليين بواسطة القضاء عليهم أو على غالبيتهم، كحالاتي كندا ونيوزلندا، لم ينتصر المشروع الصهيوني "نهائياً" لغاية الآن، لكنّه لم يُهزَم أيضاً، مثل العودة إلى الدولة الأمّ كحالة الاستعمار الفرنسي للجزائر أو المصالحة كحالة جنوب أفريقيا، لذلك يسعى المشروع الصهيوني حالياً إلى حسم المشروع وتحقيق الانتصار. والانتصار لا يكون بالضرورة عبر إبادة الشعب الأصلي، بل قد يتحقّق عن طريق: انتزاع الشرعية من المستعمر (وفي حالة إسرائيل: انتزاع الاعتراف بيهودية الدولة وتفوّق المجتمع الإسرائيلي وحقّه التاريخي الطبيعي في هذه البلاد)؛ إغلاق ملفّ المطالب القومية الفلسطينية عن طريق حكم ذاتي على قسم من الضفّة الغربية وقطاع غزة والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية؛ ضمان الشرعية الدولية لدولة إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية"؛ تحصين الشرعية الداخلية، أي داخل المجتمع الإسرائيلي بواسطة زيادة جرعات القومية والتعصّب وقمع الانتقاد والديمقراطية -وهذا ما يسعى إليه اليمين واليمين المتطرّف على نحو واضح وعلني في السنوات الأخيرة، وذلك لكونه يشعر بالقوّة والفرصة المتاحة لتحقيق ذلك.

التيارات السياسية والأحزاب في إسرائيل لا تستأنف بالمجمل على طبيعة النظام الاستعماري، بل تتنافس حول حدود هذا المشروع وطبيعته؛ ففي أقصى "اليسار" الصهيوني نجد أنّ حزب ميرتس يكتفي بمشروع استعماري داخل حدود الـ 48، ويعتقد بأنّ المشروع الاستعماري نجح وانتصر في هذه الحدود ويجب الاكتفاء بذلك. من هنا يسعى الحزب إلى نوع من التعايش مع المستعمر داخل حدود الـ 48 لتثبيت المشروع الاستعماري لا تغييره أو تفكيكه، ويرى أنّ إنهاء الاحتلال لمناطق الـ 67 هو إعلان انتصار المشروع واكتماله؛ بينما يرى حزب العمل أنّه يمكن الاكتفاء بانتصار المشروع في حدود الـ 48 مع الإبقاء على كتل المستوطنات في مناطق الـ 67، أي الحفاظ والاكتفاء بما تحقّق لغاية الآن، بغية انتزاع الشرعية العالمية والفلسطينية. ولا يختلف حزب "يوجد مستقبل" في طرحه كثيراً عن حزب العمل (إلا في تبنّيه على نحو أبرز للفكر الاقتصادي الرأسمالي بالملطق)، ويرى أنّه هو الأكثر مناسبة والأفضل لتحقيق أهداف المشروع الاستعماري الصهيوني. أمّا حزب الليكود وأحزاب اليمين المتطرّف الأخرى، فتريد ضمان الاستعمار والسيطرة على مناطق الـ 48 وضّمّ قسم كبير من مناطق الـ 67 دون أن تعطي الفلسطينيين حقّ تقرير المصير، بل كذلك دون الاعتراف بنا كشعب. بذلك يوسّع المشروع الاستعماري لأسباب عقائدية ودينية، ولأنّه يعتقد أنّ العرب لن ينسوا أو يغفروا سرقة فلسطين (وللتذكير: نظرية الجدار الحديدي ما زالت مؤثرة على فكر الليكود)، وهو يسعى إلى حسم الملفّ وانتزاع شرعية للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني بالقوّة وبالقوّة.

وقد يكون حزب البيت اليهودي هو الأوضح في هذا الصدد؛ إذ هو يسعى إلى ترجمة عملية السيطرة ومنع حصول أي إمكانية للاستئناف على المشروع الصهيوني، ويعمل على فرض المحو والاستبدال التام.

في واقعنا اليوم، وفي ظل محاولة حسم المملقات، نجد أن اليمين المتطرف لا يريد أي تدخل من قبل المحكمة العليا في مرحلة الحسم أو في عملية الحسم، بل يرى فيها عثرة أمام إمكانية تحقيق الحسم، ولا يريد شركاءً جددًا في المستعمرة مثل العمال الأجانب واللاجئين؛ ويريد فرض شرعية المشروع الاستعماري بواسطة القانون والقوة والقمع؛ ويعمل على تهميش الديمقراطية لأنها قد تعيق حسم المشروع؛ ويعمل كذلك على فرض الاستبدال والمحو وتحسين قومية الاستعمار بالقانون.

## ما العمل؟

يكثُر الحديث في الفترة الأخيرة عن الحلول النظرية للقضية الفلسطينية وإنهاء حالة الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية. فهناك من يتمسك بحل إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وثمة من يطرح حل الدولة الواحدة. لكننا نجد أنه ليس هنالك سوى قلة من الطروح السياسية تتعامل مع مستقبل ومكانة الفلسطينيين في الداخل في حال تحقق حل الدولتين، كتحويل إسرائيل إلى دولة المواطنين. وهنا يجب التنويه أن أي حل يُطرح يجب أن يضمن الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة، ومن ضمنها مكانة الفلسطينيين في الداخل، بحيث لا تُترك هذه الفئة وحدها في مواجهة الاستعمار الصهيوني، ولا تُهمش إسرائيليًا أو من قبل المشروع الوطني الفلسطيني. ومن تجربة النضال الفلسطيني على مدار القرن تقريبًا، يمكن الاستنتاج أن هناك شرطًا ضروريًا لتغيير الوضع الراهن يتمثل في الحاجة إلى تفكيك الحالة الاستعمارية؛ إذ يمكن أن يتحقق حل بصيغة الدولة الواحدة مع استمرار الحالة الاستعمارية الإسرائيلية كما كان نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا أو حتى بقاء الوضع الحالي في إسرائيل؛ إذ هناك الآن دولة واحدة مسيطرة مع عدة أنظمة تجاه الفلسطينيين: سجن في غزة؛ سيطرة عسكرية في الضفة الغربية؛ حالة بئينة في القدس (نصف مواطنة)؛ مواطنة كولونيالية للفلسطينيين في الداخل. وبالطبع، اللاجئون خارج الوعي أو الحلول. كذلك يمكن أن يكون الحل بصيغة دولتين مع إبقاء الحالة الاستعمارية الاستيطانية في الداخل والاستعمار عن طريق السيطرة السياسية على المناطق المحتلة عام 67.

هذه القراءة تتحدى وتشتبك نظريًا مع الاعتقاد السائد لدى البعض بأن إنهاء الاحتلال هو شرط كافٍ لتحويل إسرائيل إلى دولة طبيعية ديمقراطية، وأن الاحتلال هو الذي يشوه المجتمع في إسرائيل. المقصود أن الحالة غير الطبيعية هي احتلال مناطق الـ 67، وأن إنهاء احتلالها هو الحل. وفي حالة طبيعية. وفقًا لهذا الاعتقاد المشوه، كل ما يلزمنا هو موافقة إسرائيل على إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية فحل مشاكلنا كافة. وبغية ذلك، تكفي إقامة معسكر ديمقراطي يُسقط حكم اليمين. وبالرغم من أني لا أستهين بأهمية إسقاط اليمين، ولا سيما في الظروف الراهنة، فأنا أرى أن هذا قد يكون هدفًا تكتيكيًا مرحليًا هامًا لا الهدف الإستراتيجي. الهدف الإستراتيجي هو إقامة معسكر مناهض ومُعادٍ للصهيونية وللإستعمار، وطرح نظام ديمقراطي بديل كشرط أولي لأي اتفاق بين الشعبين على طبيعة الحل. ففي جنوب أفريقيا، كان المطلب الأساسي تفكيك حالة الأبرتهايد لا تغيير الحزب الحاكم أو الدفع نحو حكم اليسار. وقد اشترك على هذا الهدف السكان السود الأصليون وقسم من المهاجرين البيض بغية ضمان مستقبل أفضل للسكان كافة. لن نُحل القضية الفلسطينية ولن ينتهي الاحتلال ولن تُنزع الحقوق الجماعية دون إنهاء حالة الاستعمار الاستيطاني، ودون تفكيك منظومة السيطرة الاستعمارية. أولًا يحقُّ نظام ديمقراطي، ومن ثم تكون الحلول. لتحقيق ذلك، ثمة دور كبير مُلقى على الفلسطينيين في الداخل.

\* الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، مدير مشاريع أكاديمية في مدى الكرمل بين الاعوام 2014-2016 وحاصل على لقب الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة العبرية.

# الفلسطينيون في الداخل والنظام الإسرائيلي: الثابت في العلاقة كسياق لفهم المتحوّل فيها

خالد عنبتاوي\*

"هل سمعتم عن شخص يتلقّى مَهراً من دون عريس؟... أنا أتوق للحصول على مهر، وليحصل شخص آخر على العريس". بهذه الكلمات وهذه الكناية ردّت جولدا مئير على ليفي إشكول في إحدى مداولات حزب "مباي" حول مستقبل القدس. ويمكن أن نسحب مقولة مئير وكنيتها لفهم معضلة المشروع الكولونيالي الصهيوني التاريخيّة بين التوق الإسرائيلي والأطماع الاستيطانيّة الصهيونيّة في الحصول على الأرض والسيادة والتوسّع من جهة، وما يشكّله وجود الأصليّ الفلسطينيّ سداً ومعضلة أمام ذلك من الجهة المقابلة. لكن المنتبّع بعمق للسياسات الإستراتيجيّة الإسرائيليّة خلال السنوات الأخيرة، سيخيّل له مشهداً مكملّ لجوار إشكول - مئير، وكأنّ نتياهو ينصت ليجيب محاولاً أن يجد سياسة تتكفّل من وجهة نظره بحلّ هذه المعضلة.

وربّما كانت التحوّلات الأخيرة - كما ندعي - كفيّلة باستفزاز عقولنا لإعمالها قراءةً وفهماً لما يكتنف ويهيمن على المشهد السياسيّ الإسرائيليّ من تغبّر تجاه الفلسطينيين في الداخل.

تحاول هذه المقالة أن تقدّم رؤية مقتضبة تقرّ التغييرات الأساسيّة في الإستراتيجيّة السياسيّة الصهيونيّة تجاه الفلسطينيين في الداخل خلال السنوات الأخيرة. ومن ضمن ما تطرحه المقالة أنّ ثمة تحوّلاً في هذه السياسة بدأت معاملة تتضح خلال العامين الأخيرين، متزامناً مع تحوّل إستراتيجيّ طراً على السياسة الإسرائيليّة تجاه القضية الفلسطينيّة على وجه العموم، وتمكّن الإشارة إليه على أنّه تحوّل من سياسة أسماها البعض "إدارة الصراع" إلى محاولة حسمه على الأرض على نحوٍ أحاديّ الجانب، وذلك بفرض وقائع معيّنة تشكّل فيما بعد أمراً واقعياً وسقفاً يندرج ضمن أيّ تسوية ممكنة، ويمكن للمشروع الكولونياليّ أن يتصالح معه. كذلك يتطرّق بصورة مقتضبة إلى ما يجري على الساحة الفلسطينيّة الداخليّة وعلى مستوى النخب بخاصّة، وإلى أثرها على التحوّلات الإسرائيليّة، وإلى تأثرها بها.

## فهم الثابت في العلاقة كسياق عام لفهم متحوّل فيها

مما لا شكّ فيه، ومما لا مفرّ من تأكيده قبل تقديم أية رؤية بشأن التحوّل السياسي، أنّ الحديث عن تغييرٍ ما في السياسة الإسرائيليّة لا يفترض في أيّ حال من الأحوال أنّ حركة التغيير السياسيّ تسير في مَرَحَلٍ تَحْكُمُهُ معادلة "خطيّة"، متنقّلة بين "مط علاقة" إلى "آخر" مختلف كليّاً عمّا سبقه. فليس هذا النوع من المعادلات ما يحكم حركة التاريخ السياسيّ عمومًا، ولا ما نبتغي تحليله على وجه الخصوص؛ فتغيير ما في نمط العلاقة أو السياسة القائمة لا يعني بالضرورة قطعًا مع أمّاط سابقة للعلاقة.

ولنّ تسعفنا هذه الأسطر ومساحة المادّة في الولوج في تحليل تاريخيّة علاقة المجتمع الفلسطينيّ في الداخل مع النظام الإسرائيليّ، لكنّ ثابّت عامّة يمكن الاستدلال بها كسياق عامّ لفهم العلاقة تاريخيًا، وإنّ اختلفت تجلّياته في فترات مختلفة. فالحديث عن تحوّل في القواعد والمعادلة التي تحكم العلاقة بين الفلسطينيّين في الداخل والنظام الإسرائيليّ، على وجه التحديد، لا تفترض إلغاءً ثابتٍ يحكم هذه العلاقة، وهذا الثابت يتمثّل بإيجاز في اعتبار الأصليّ تهديدًا وجوديًا لمشروعه الكولونياليّ وينبغي محو أو تشويه أو ضبط ونظم هذا الوجود للأصليّ. لكن في المقابل، يمكن التنبيه والإشارة إلى التغيّرات في تجلّي هذا الثابت في فترات مختلفة. ولفهم أيّ علاقة بين المجتمع العربيّ في الداخل، لا بدّ من تحديد سياق المشروع الاستعماريّ المرتبط بتمييز طبيعة النظام الإسرائيليّ الكولونياليّ عن غيره من النظم والمشاريع التي يمكن تلخيصها باعتبار المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ مشروع دولة مستمرًا لم ينته، وإن كان لم يبدأ أصلًا مع الدولة، وكونه يحمل سمات المسيانيّة الدينيّة، إضافة إلى حقيقة فرضه المواطنة على جزء من الشعب الفلسطينيّ الذي تحوّل إلى أقلّيّة داخل وطنه، وإن كانت هذه الأقلّيّة جزءًا من الأغلبية العربيّة والفلسطينيّة في المنطقة. بالتالي، يشكّل وجود هذا الجزء ومواطنته بعضًا من تجلّيات المعضلة والتحدّي الوجوديّ لحسم هذا المشروع. تلك المعضلة التي عبّرت عنها جيّدًا جولدا مئير، والتي جدلت العلاقة بينهما (أي بين الجماعة القوميّة العربيّة في الداخل والنظام الإسرائيليّ)، ولا يمكن فهمها بثابتها ومتحوّلها معزل عن هذا السياق.

من السياق العامّ الآنف الذكر، في الإمكان الإشارة إلى ثلاثة مستويات حكمت هذا الاختلاف في التجلّيات، أو لنقل إنّ التغيير في السياسات والعلاقة يتأثّر بها، وإن كانت تتشابك في ما بينها بعلاقة ديباليكتيّة (جدليّة):

- المستوى الإسرائيليّ: أي المرتبط بطبيعة النظام والمشروع والمجتمع الإسرائيليّ.
- المستوى الداخليّ: التحوّلات في المجتمع الفلسطينيّ في الداخل.
- المستوى الإقليميّ: التحوّلات الإقليمية وبدرجة أبعد العالميّة.

## من "إدارة الصراع" إلى محاولات "حسم الصراع"

لقد استقرّ في الوعي الفلسطينيّ عمومًا خلال العفدين من الزمن أنّه ما من شريك إسرائيليّ معنيّ حقًا في الماضيّ في تسوية تُحقّق ولو الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ، وأنّ ما تقوم به حكومات إسرائيل المتعاقبة وحكومة نتنياهو تحديدًا هو منطق "إدارة الصراع"، أي الإبقاء على الوضع القائم وضمان التفوّق الإسرائيليّ. بيّد أنّ المنتبّع للسياسة الإسرائيليّة منذ تسلّم نتنياهو الحكم مجددًا (عام 2009)، وتحديّدًا منذ الولاية الأخيرة، أنّ سياق "إدارة الصراع" يضيّق نوعًا ما على اتّساع ما يجري من تحوّل في السياسة

نحو فرض حلّ أحاديّ الجانب على عدّة مستويات، وهو ما يجعلنا نقرأ محاولات لإغلاق الصراع وحسمه في بعض جوانبه لا إدارته فحسب.

سنحاول تقديم رؤية سريعة حول هذا التحوّل، مستعينين بتحليل التغيّرات التي طرأت على المستوى الأوّل من المستويات الثلاثة الآتية الذكر (مستوى طبيعة النظام والمشروع والمجتمع الإسرائيليّ)، ضمن تطرّق موجز إلى المستوى الثاني وهو فهم سريع للتحوّلات التي تطرأ على المجتمع الفلسطينيّ في الداخل، كيف يؤثّر ويتأثّر من المستوى الأوّل.

وإذ ندّعي أنّ ثمة محاولات جارية لحسم الصراع، فإنّ هذا الادّعاء لا ينفي بالمطلق أنّه ما من محاولات لحسمه جرت في السابق، لكن التحليل الحاليّ يختلف باعتباره يحلّل هذا الحسم ضمن مستويات متعدّدة آخذًا التغيرات التي طرأت على المستويات الآتية الذكر بعين الاعتبار، كما يميّز بين أمّاط محاولات الحسم المختلفة في الفترات المختلفة ووفقًا لاختلافات طبيعة المشروع الكولونياليّ ومصالحه. فلا يمكن النظر إلى النكبة مثلاً إلا بوصفها جزءاً من محاولات حسم عسكريّ استعماريّ مباشر، ولكن باعتبار المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ، كما ذكرنا، مشروعاً مستمراً من جهة ومبنياً على المحو والإنشاء من جهة أخرى كما تشير إلى ذلك الباحثة الفلسطينية هنيّدة غانم. لا يمكن اعتبار النكبة حسماً ناجزاً للمشروع الكولونياليّ فقط، بل هي تأسيس آخر لجوانب وتجليات استعماريّة تحوّلت من يد الحركة الصهيونيّة إلى يد الدولة.

وعند التحدّث عن حسم أو إغلاق للملفّ الفلسطينيّ الداخليّ، يمكن التطرّق إلى فهم محاولات الحسم على طبقتين مركزيّتين من العلاقة: الهويّة (وتندرج ضمن هذه الطبقة الهويّة الذاتية والثقافيّة وجانب الممارسة السياسيّة للعرب في الداخل) إضافة إلى طبقة التحليل المتعلقة بالأرض والحيز، وهما بهذا المنظور طبقتا الصراع المركزيّتان بين المجتمع الفلسطينيّ والنظام الإسرائيليّ الذي يسعى إلى تطويعهما وإخضاعهما لهما يناسب سقفه وحدوده هو.

بالتالي اتّسمت سياسات نتياهو وحكومته، منذ الحكومة الثانية، بمحاولة التأسيس لمرحلة تفرض على المجتمع الفلسطينيّ "المواطننة المدجّنة" أو (بتعبير الباحثين الفلسطينيين نديم روحانا وأريج صباغ - خوري) "المواطننة الكولونياليّة الاستيطانية". في الإمكان أن نشير إلى استشارة لهذه المرحلة في حكومة نتياهو الأخيرة، أي في منتصف عام 2015. وبهذا المنظور يتصالح المشروع الصهيونيّ مع هذا النوع من المواطننة، وهو حسم لا يقضي بإفراغ المواطنين من الوجود، بل إفراغ مواطنتهم من معناها الحقيقيّ؛ وذلك أنّ الاستعمار ليس عمليّة طرد للأشياء فحسب، بل هو قتل لها من خلال إفراغها من محتواها الحقيقيّ ليتعايش معها.

### تجليات الحسم على مستوى / طبقة الهويّة، الوعي والممارسة السياسيّة

منذ تولي نتياهو الحكم عام 2009، بدأ ما يُعرف بمسار قووننة العنصريّة. فقد بدأت موجة كبيرة من القوانين التي تسهم في تثبيت إسرائيل كدولة يهوديّة قوميّة، متزامنة مع طغيان أو هيمنة نقاش الهويّة اليهوديّة للدولة والسيادة الصهيونيّة على البلاد ضمن ما يمكن تصنيفه بأجواء "العودة إلى التاريخ"، أي العودة إلى المربّع الأوّل وسؤال الـ 48؛ فقد سنّ قانون "النكبة" و "قانون المقاطعة" وعشرات القوانين الأخرى التي كان آخرها قانون "إقصاء النواب العرب"، وسبقه مشروع قانون لميري ريجف بعنوان "الولاء الثقافي"، وجرى على

الأرض لأول مرة منذ العام 1965 إخراج حركة سياسية جماهيرية عن القانون الإسرائيلي هي "الحركة الإسلامية" برئاسة الشيخ رائد صلاح، إضافة إلى ملاحقة القيادات السياسية الفلسطينية وإبعاد نواب التجمع الوطني الديمقراطي عن الكنيست لمدة ستة أشهر (وهي أطول مدة في تاريخ الكنيست تستبعد فيها كتلة سياسية برلمانية)، والملاحقة المستشرية للتجمع الوطني الديمقراطي مؤخرًا.

وفي العودة إلى المستوى الأول من تحليل التحوّلات (أي مستوى المشروع /النظام الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي)، يمكن أن نلاحظ تزامن هذه الموجة مع تغيّرات عميقة في طبيعة المجتمع، حتى نستطيع القول إنّ ثمة طبقة تغيّر يميني - متدين استقرت خلال العقد الأخير تقريبًا، وتأخذ في الاتساع شيئًا فشيئًا، ناهيك عن التوسع الديمغرافي لدى المستوطنين، وسيطرة التيار اليميني - الاستيطاني على المشروع الصهيوني، وكذلك ازدياد تأثير الشقّ الصهيوني المتدين في مفاصل الدولة، كتعيين روني الشيخ قائدًا عامًا للشرطة، حيث باتت هذه النخبة تسيطر على 20% من الضباط بمستوى قائد سرية، وتجنّد ما يقارب 62% من شبّان المستوطنات والصهيونية الدينية للوحدات القتالية، وفقًا للتقرير الإستراتيجي لمركز "مدار" للعام 2015.

كذلك بمرور الوقت يمكن الادّعاء أنّ النخب اليهودية المتديّنة تقترب أكثر إلى المشروع الصهيوني نتيجة اندماجها الكامل في اللعبة السياسية الإسرائيلية، وأنّ المشروع الصهيوني يتقرب من اليهودية والتدين؛ فإلى جانب مسار شقّنة اليمين ثمة شكّنة للاستيطان، أي إنّ النخب الاستيطانية الأساسية ليست من الشرقيين. كذلك إنّ الطغمة الصهيونية الحاكمة تبدو أكثر تمسكًا بفكر الصهيونية التصحيحية "الجابوتنسكيانية" القائمة على "الجدار الحديدي".

أدت هذه التغيّرات في طبيعة المجتمع والنخب الحاكمة إلى إعادة تحديد وبناء للإجماع الصهيوني وموّضع للخارطة السياسية الصهيونية، فأخذت مسافات الاختلافات السياسية تتلاشى أو تضمحل شيئًا فشيئًا، حتى إنّ الأمور التي كانت تُعدّ محطّ خلاف سابقًا تحوّلت إلى محلّ شبه إجماع صهيوني، كمسألة المستوطنات مثلًا وضرورة المحافظة على الكتل الكبيرة وغيرها من القضايا، التي فرزت الخارطة بين "يمين متطرف" و "يمين" و "لا يمين".

فضلاً عن ذلك، تجري هذه التغيّرات تزامنًا مع انهيار تامّ لفرص التسوية (غير العادلة أساسًا)، وهو حسم على الجهة المقابلة أو المجاورة؛ فمنذ عام 2011 شهدت القدس تحوّلًا إستراتيجيًا على عدّة مستويات، إذ بات من الواضح أنّ التخطيطات الإسرائيلية الأخيرة للمدينة ترمي إلى السيطرة على "الحوض المقدّس" وكسر الأغلبية العربية الفلسطينية في شرقي القدس، ودعم الجمعيات الاستيطانية للانتقال من الاستيطان بالكتل المعزولة إلى قلب "الحوض المقدّس" والبلدة القديمة، في محاولة واضحة لمنع أيّ تقسيم مستقبلي للمدينة، وعلى مستوى سائر الضفّة الغربية نشهد عمليّات ضمّ "ناعم" على العكس من الضمّ "الخشن" الذي يطالب به بينيت، للكتل الاستيطانية ولمناطق "ج" وكذلك السيطرة والسيادة الإسرائيليين على خطّ الأغوار في إشارة إلى نوع التسوية المنويّ فرضها القائمة على ما يسميه نتنياهو "دولة -مينوس" أي منقوصة، أشبه بحكم ذاتي في مناطق "أ" و "ب" وضمّ فعليّ لمناطق "ج" وللقدس.

تجري هذه المحاولات جميعها ضمن واقع عربيّ وإقليميّ مأزوم وانقسام فلسطينيّ وانسداد في المشروع الوطني الفلسطينيّ، وهو ما يراه نتنياهو أرضًا خصبة لحسم الصراع.

## تجليات الحسم على مستوى صراع الأرض والحيز

لطالما كان محور الأرض مركزاً أساسياً للاشتباك الفلسطيني - الصهيوني؛ فهي محور مركزي لكل مشروع استعماري ولا يمكن بدونه (أي بدون السيطرة على الأرض) إنجاز المشروع الاستعماري الاستيطاني وفقاً لباتريك وولف. وفي حالة الفلسطينيين في الداخل، سعت الدولة إلى حسم مسألة الأرض بعد النكبة، حيث امتلكت الدولة بعد النكبة 93% من الأراضي الفلسطينية داخل حدود 1948 ولم يتبق لدى العرب إلا 2.5%، ولم تتوقف المشاريع بعد النكبة فالمشروع الاستعماري الإسرائيلي مشروع مستمر كما أسلفنا الذكر، وكما يقول وولف: "الكولونيالية الاستيطانية ليست حدثاً، بل هي مبنى حتمي يسعى لمحو الأصليين"، وبالتالي استمر الصراع لا على امتلاك الأرض فحسب، بل على الحيز والهوية المكانية كذلك، وهو الصراع الذي يأخذ أبعاداً خطيرة خلال السنوات الأخيرة.

في الإمكان الإشارة إلى أن الصراع على الأرض، بالمفهوم الضيق للعبارة، بات منحصراً أو متمركزاً في النقب بعد أن حسمت السلطة مصادرة الأراضي وامتلاكها في سائر المناطق، وما نشهده من محاولات أخيرة لفرض التسوية غير العادلة مع أهالي النقب، من خلال مخططات الاقتلاع والتشريد المجحفة، ليس إلا تعبيراً عن السعي وراء هذا الحسم.

لكن، وبكون الاستعمار الاستيطاني مسعى مستمراً لمحو الأصليين وعملية دائمة التقدم في هذا المجال، فإننا لا يمكننا أن نعتبر مسألة العلاقة مع الحيز المكاني والسيطرة إلا جزءاً من علاقة المستعمر تجاه الأصليين ومحاصرته (إضافة إلى سلب أرضه)، فهو ينظر إلى هذه العلاقة (أي علاقة الأصليين بالمكان) كشكل من أشكال الهيمنة والسيطرة الاستعمارية من خلال خلق الاغتراب بين الأصليين وحيزه المكاني. ولا يمكن تحليل الخطة الحكومية الخماسية الأخيرة إلا من هذا الباب. وهي بهذا تؤكد على السياسة الإسرائيلية القائمة على تحديد سقف المواطنة من جهة (كما ذكر في المستوى الأول من التحليل)، من خلال ربط الامتيازات (لا الحقوق) الواردة في الخطة بتكثيف أوامر وعمليات الهدم لعشرات البيوت (وهو ما بدأ فعلاً)، وبقبول وترسخ الولاء لصهيونية الدولة. أضف إلى هذا وذاك ما تشير إليه معظم التقارير الواردة في مجال التخطيط من حيث إن المسعى، بعد السيطرة على الأرض، هو لتحديد الهوية المكانية والسيطرة على الحيز في البلدات العربية، من خلال فرض اتفاقيات إسكان تقوم على تحويل البلدات العربية إلى چيتوهات وفرض نمط معماري وإسكاني معين، ومنع العرب من الهجرة إلى المدينة اليهودية المجاورة للقريّة العربية، أي تكثيف وجودهم على أصغر بقعة من الأرض وحسم مسألة التخطيط بصورة شمولية.

## البنية التحتية للاستعمار نحو فهم معمق لأسرلة حديثة

يشدّد الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي في كتابه "شروط النهضة" على دور المستعمر وبنيتها ومناعته الداخلية في مسألة الصراع مع المستعمر، وذلك هو التشديد الذي يطيل التأكيد عليه فرانس فانون في تحليله لعلاقة المستعمر - المستعمر، الأمر الذي جعله يتمرد على التفسير الهيجلي الكلاسيكي لجديّة العبد - السيد، إذ إن السيد - وفقاً لفانون - يخلق أساليب سيطرة متعددة الأشكال بصورة دائمة، والصور لا تنحصر في شكل السيطرة التقليدي.

لا يمكن، في هذا الصدد، الاكتفاء بتقديم قراءة للتحوّلات في السياسة الإسرائيلية وهذا المستوى وحده فحسب، دون التطرّق سريعاً إلى قراءة ما يجري على الساحة الفلسطينية الداخليّة وعلى مستوى "نخبها"، وكيف تؤثر على التحوّلات في المستوى الأوّل (أي النظام والمجتمع الإسرائيلي) وكيف تتأثّر من تغيّراته. ولو حاولنا إجراء مقارنة للحالة الداخليّة الفلسطينية، لكان في الإمكان الإشارة أنّ الحسم في هذا المجال، تأكيداً على ما أسلفنا ذكره في ما سبق، يتمحور في إعادة تمّوضّع للخارطة السياسيّة الفلسطينيّة الداخليّة وتقويّة النظام لكلّ ما لا يرتضي الممارسة السياسيّة وفق ما يمكن للنظام التعايش معه. وفي هذا الإطار، تجري محاولات تحليليّة عديدة لتحليل أُمّاط الممارسة السياسيّة للعرب في الداخل، حيث يمكن الادّعاء أنّ ثمة بلورة جديدة للقيادة السياسيّة نشأت منذ عامين إثر تشكّل القائمة المشتركة، ويمكن اعتبار أنّ مثلث قيادة معيّنًا قد استقرّ في الخارطة السياسيّة: القائمة المشتركة ولجنة المتابعة ولجنة رؤساء السلطات المحليّة، ويضيف إليهم البعض الحراك المدنيّ - الأهليّ، وإن كان ذلك غير مؤطّر مؤسّساتيًا.

تشير عدّة تحليلات أصدرها المركز الإسرائيليّ لدراسة الأمن القوميّ أنّ ثمة فرصة إسرائيلية سانحة لاستثمار تَبَلُّور صورة واضحة للقيادة السياسيّة العربيّة من أجل "مدّ اليد وتقليص الفجوات والقيام بمبادرات تاريخيّة للمجتمع العربيّ"، لكن المؤسّسة الصهيونيّة لم تسعف حتى من ادّعى أنّ في جعبته ممارسة جديدة وخطاباً جديداً "غير مستفزّ"، وهو ما تشير إليه التحليلات كذلك. فالمجال السياسيّ الذي تحاول المؤسّسة رسمه يضيّق بكلّ من يعارض الإجماع الصهيونيّ.

وفي تحليل سموحة لمؤشّر العلاقات العربيّة - اليهوديّة للعام 2015، يدّعي أنّ المؤشّر يُظهر العرب أكثر فأكثر تعايشًا مع النظام الإسرائيليّ، ويذهب أبعد من ذلك مدّعيًا أنّ ثمة مؤشّرًا للتعايش مع يهوديّة النظام الإسرائيليّ مقابل الحصول على امتيازات، ويؤكد أنّ ذلك لا ينفي أنّ الهويّة الفلسطينيّة ما زالت الهويّة المركزيّة لدى المعظم. إنّ هذا الاستطلاع وغيره من الاستطلاعات، وإن كانت تحتل التأويل والنقاش، تستفزّ عقولنا لإعمالها مجدّدًا في التفكير في مفهوم "الأسرّة" و "الفلّسطينيّة"، وهو مفهوم يتجاوز خطاب الهويّة الكلاسيكيّ المرتبط باختيار هويّةٍ من بين سلّة هويّات مقدّمة، أو التصويت للأحزاب الصهيونيّة أو رفض نشيد "هاتكفا" وغيرها من المؤشّرات، التي تعلّمت المؤسّسة باعتقاديّ التعايش معها وحسّمت الأمر تجاهها. إنّ ما تسعى إليه الحكومة في هذا الصدد هو مَوْضعة الممارسة السياسيّة للعربيّ في الداخل وفق سقفها الجديد، وتعايش المجتمع مع تثبيت الهيمنة اليهوديّة الصهيونيّة، حتى لو "أعطت" المقابل مزيدًا من "الامتيازات والحظوات" الحقوقية، وهو ما حدا بنتنياهو في نهاية المطاف إلى الموافقة على الخطة المقترحة - ومعه أكثر الوزراء تشدّدًا في الكابينيت - على الخطة الحكوميّة 922 "للتطوير الاجتماعيّ الاقتصاديّ للمجتمع العربيّ". وتصبح عندذاك مسألة عدم استفزاز اليمين محرّك الإيقاع للممارسة السياسيّة العربيّة الفلسطينيّة في الداخل وسقفه.

بهذا المعنى يمكن أن نلاحظ أنّ ثمة مسارين يعملان بالتوازي على الوعي والنشاط الفلسطينيّ في الداخل، مسار "فلّسطينيّة" ومسار "أسرّة" في ذات الوقت؛ فلّسطينيّة مفهوم تحديد التثبّت بالهويّة الفلسطينيّة والتأكيد على الانتماء إليها كهويّة وطنيّة وسياسيّة، مقابل التعايش مع النظام الإسرائيليّ والتكيّف للتغييرات الجارية فيه وربط إيقاع العمل السياسيّ به.

بيد أنّ ما يجب التنبّه إليه، حين نتحدّث عن "أسرّة" مقابل "فلّسطينيّة"، هو ضرورة ربط التحليل لهذه الهويّات أو تجلّياتها السياسيّة بما ذكرته سالفًا حول التغييرات في أُمّاط العلاقة أو المفتاح المركزيّ لفهم العلاقة في الحقب المختلفة، وإن كان ثمة تغيير في أُمّودج علاقة

أو مفتاح فهم العلاقة بين حقبة وأخرى لا بد أن يرافقه تغيّر على هذا الفهم أيضاً (أي فهم مساري الأُسْرلة والفَلَسْطَنَة). وإن كان، مثلاً، "الخوف والبقاء" من جانب الفلسطينيين و "هوس السيطرة" وإحكامها من جانب الإسرائيلي، إن كانا مفتاحي فهم العلاقة بين المستعمر والأصلاي في فترة الحكم العسكري، فسيكون من المفهوم اقتصار الفَلَسْطَنَة على أنها رفض لهذه العلاقة والتشبّث بالأرض والتأكيد على الهوية. وعندما يصبح خطاب المواطنة، لأسباب عديدة لن أخوض فيها هنا، مفتاح فهم هذه العلاقة، ستتجلى الأُسْرلة في محاولة تدجينها لا تهميشها، بل محاولة نظمها وتطويعها للسقف الإسرائيلي في المستويين المذكورين أعلاه، كأن يتحوّل إيقاع ممارستنا وخطابنا السياسي ويختزل في درء شرّ اليمين الإسرائيلي. إزاء هذا الفهم، لا يمكن التغاضي عن ضرورة تأكيد فهم للفَلَسْطَنَة المقابلة التي تُطوِّع خطاب المواطنة والمساواة وفهمها له بإعطائه بعداً وطنياً يربط بينها وبين طبيعة المشروع الكولونيالي الاستيطاني، ضمن مسار "وطنيّة المواطنة وفكرة المساواة"، أي بتأكيد الفهم العميق لجدليّة المدنيّ - الوطني، وربهطه مع مجمل المشروع الوطني الفلسطيني بوصفه مشروعاً مناقضاً للمشروع الصهيوني الاستعماري.

لا يمكن الخروج من حالة التأخّر السياسي والجزر الذي يلفّ الحراك السياسي الفلسطيني في الداخل، أو حتّى محاولة ذلك، دون فهم الواقع السياسي الجديد والتغيّرات الإستراتيجية الطارئة على المشروع الصهيوني الكولونيالي وطبيعة المجتمع والنخب الإسرائيلية. إن أيّ محاولة كهذه ستبقى قاصرة ومبتورة إذا لم تسبر هذا الواقع الجديد، لمجابهة محاولات الحسم وصدها.

## • خالد عنبتاوي طالب بحث في العلوم السياسية في جامعة حيفا وناشط سياسي واجتماعي.

# عن النسل المرغوب والنسل المنبوذ - السياسات الاستعمارية تجاه الرحم الفلسطيني

مريم هوّاري\*

يتناول هذا المقال قراءة تحليلية نقدية لسياسات إسرائيل تجاه النسل الفلسطينيّ بعامة، وأمومة النساء الفلسطينيات وأرحامهنّ بخاصة. وسيتطرق إلى الأمومة والنسل الفلسطينيّ (الديمغرافيا الفلسطينية) كمبنى اجتماعي وسياسي، وسأقوم بتحليل سياسات إسرائيل المتعلقة بقانون الإجهاض ومنع تعدّد الزوجات في إسرائيل من منظور كولنياليّ.

لا أغفل عن كون ظاهرة تعدّد الزوجات ومنع الإجهاض -كالعديد من الممارسات في العديد من الدول والمجتمعات- قامعتين للنساء وسالبتين حرّياتهنّ في الاختيار؛ فهما (تعدّد الزوجات ومنع الإجهاض) تُستخدمان أداة سيطرة عليهنّ وعلى أجسادهنّ وتشكّلان وعياً مجتمعيّاً متراكماً حول دور النساء الحصريّ في الأمومة وتربية الأطفال، فضلاً عن دورهما في تشكيل وعي مجتمعيّ حول اكتساب النساء لشريعتهنّ في المجتمع من خلال الزواج والأمومة. ولكنّي في هذا المقال لا أبغني طرح وجهة نظري وادّعاءاتي في هذين الموضوعين، بل أحاول أن أقرأ تعامل إسرائيل معهما، كدولة استعمار استيطانيّ يحكمها الهوس الديمغرافيّ.

سيعالج المقال على وجه الخصوص القوانين والسياسات المتعلقة بالإجهاض وتعدّد الزوجات، وتحديدًا التصريحات الأخيرة التي أدلت بها وزيرة القضاء الإسرائيليّة أيليت شاكيد، والمستشار القضائيّ للحكومة أفحاي مندلبليط، بشأن منع تعدّد الزوجات، مع العلم التام أنّ هذه التقييدات والتدخّلات السياسيّة في كلّ ما يتعلّق بالعائلة والنسل هي ممارسات عالميّة ومتمبّعة في العديد من الدول. والعديد من هذه السياسات هي نتاج تحولات اجتماعيّة أو سياسيّة، ومنها كذلك ما هي تحولات نسويّة.

هنالك عوامل عديدة في إسرائيل لها دور في تدخّل الدولة في النسل، والتحصيل الحاصل عنها الأمومة (البيولوجيّة والاجتماعيّة)، كتدخّل الحركات الدينيّة، السياسيّة - القوميّة، والعوامل الاقتصاديّة والثقافيّة وغيرها، إلّا أنّني اخترت في هذا المقال أن أتعامل مع هذه القضية من منظور كولنياليّ - طبقيّ.

تدعي نظريات نسوية عديدة أنّ المجتمعات التي أرادت الحفاظ على استمراريتها استعملت النساء كأداة لخدمة هذا الهدف -إنجاب الأطفال وتربيتهم- تحت ذريعة "الأمومة والحب" التي تزعم أنّ هدف المرأة الواحد والوحيد هو أن تكون أمًا مُحبّةً لأطفالها. هذه الادّعاءات لا ينحصر وجودها في المجتمعات الدينيّة والمحافظّة، بل يتجاوزها إلى المجتمعات الليبراليّة الرأسماليّة كذلك.

المجتمع الفلسطينيّ، بوصفه جزءًا لا يتجزأ من المجتمع العربيّ خاصّة، ومن الثقافة العربيّة - الإسلاميّة عامّة، يُعتبر مؤسّسة الزواج التقليديّة أمرًا مقدّسًا بكونه النواة للعائلة الغيرية المكوّنة من ذكر وأنثى ونسلهما، ومنها للعلاقات الاجتماعيّة والعائليّة، وكذلك يعتبره المؤسّسة الشرعيّة الوحيدة لزيادة النسل. فالمجتمع الفلسطينيّ هو مجتمع مشجّع لزيادة النسل لعدّة اعتبارات -من بينها اعتبارات دينيّة، وأخرى اجتماعيّة واقتصاديّة وسياسيّة.

الاستيطان الاستعماريّ الصهيونيّ في فلسطين لا يتمثّل في استعمار الأرض الفلسطينيّة وفي نزع إنسانيّة الفلسطينيّ فحسب، بل يحمل بعدًا طبقيًّا يتمثّل في إحكام سيطرة الرجل الأبيض أو المستعمر الأوروبيّ على الأرض. فإسرائيل تعتبر التزايد الديمغرافيّ الفلسطينيّ خطرًا رئيسيًّا على وجودها، ولحدّ منه قامت بشرذمة المجتمع الفلسطينيّ جغرافيًا عن طريق تقسيم فلسطين التاريخيّة، وبناء المستوطنات، وتشكّل السيطرة على الخصوبة والنسل جزءًا لا يتجزأ من سيطرتها واستعمارها؛ إذ إنّها تعمل على الحدّ من النسل الفلسطينيّ وعلى زيادة النسل اليهوديّ.

من هذا الباب تعمل إسرائيل على الحدّ من التهديد الديمغرافيّ الفلسطينيّ، وبالمقابل تقوم بالسيطرة على النسل الإسرائيليّ داخل المجتمع الإسرائيليّ نفسه حرصًا على التفوّق الصهيونيّ الأوروبيّ في هذا المجتمع. ونرى هذا الاستعمال في عدّة مجالات متعلّقة بالنسل والإنجاب والأمومة، مثل ما في الخطاب الذي ساد عند تحديد سنّ الزواج في سنوات الخمسين، فبعد النكبة وبعد تفوّق إسرائيل الديمغرافيّ في الداخل الفلسطينيّ سنّ الكنيست قانون السنّ الدنيا للزواج محدّدًا إيّاها بالسابعة عشرة، والخطاب الذي ساد وقتها هو الحدّ من النسل اليهوديّ - العربيّ (أو الشرقيّ) لكونه تهديدًا ديمغرافيًا داخليًّا.<sup>1</sup> على سبيل المثال، في عام 2010 كشفت بعض الأبحاث أنّ إسرائيل قامت بتزويد المهاجرات الأفريقيّات بمادّة تُدعى "ديبو بروفيرا" لمنع الحمل بصورة شاملة، وذلك لكي تحدّ من النسل لدى الأفريقيّات للمدى البعيد. هذه المادّة نفسها استعملتها الولايات المتّحدة للحدّ من خصوبة النساء الأفريقيّات - الأمريكيات.<sup>2</sup> ونرى ذلك أيضًا في قضية خطف الأطفال اليهود المهاجرين من اليمن والعراق من أجل تربيتهم في عائلات يهوديّة أوروبيّة وأمريكيّة. والمقصود أنّه بينما تُعتبر إسرائيل أمومة المرأة الفلسطينيّة غير شرعيّة -مقارنّةً بأمومة المرأة اليهوديّة- نجد أنّها اعتبرت كذلك أمومة النساء الشرقيّات والأفريقيّات غير شرعيّة أمام الأمومة البيضاء الأوروبيّة.

<sup>1</sup> ميلاميد، شوهام. (2004). "بعد بضع عشرات السنوات سنصبح جميعنا أبناء الشرق: الأمومة، الخصوبة وبناء "التهديد الديمغرافيّ" في قانون سنّ الزواج، تينوريا وبيكورت، 25، ص.ص 96-69. (بالعبريّة)

<sup>2</sup> Yuval –Davis, Nira S & Werbner, Pnina (eds). (1999). Women, Citizenship and Difference. Postcolonial Encounters. London: Zed Books.

مؤسسة القضاء الإسرائيلية وضعت في سلم أولوياتها تعريف المرأة كأم، وفي نظرة إلى التاريخ القانوني الإسرائيلي يظهر جلياً أنه جرى باستمرارية ترسيخ الدور الاجتماعي - القومي الحصري للنساء بإنجاب أطفال<sup>3</sup>. فعلى سبيل المثال، تُجرى في إسرائيل سنوياً اثنا عشر ألف عملية تخصيب خارج الجسم، بنسبة 1,600 عملية لمليون شخص، وهذا العدد يُعتبر ضعيفاً نظيره في آيسلندا التي تُعتبر الدولة الثانية عالمياً في عمليات التخصيب خارج الجسم.<sup>4</sup> من هذا الباب إسرائيل تأخذ دوراً فعّالاً في خصوبة النساء وأمومتهم، وتُعتبر أكثر دولة مشجعة للعائليّة وللتناسل في الدول الرأسماليّة الديمقراطيّة،<sup>5</sup> ونسبة الطلاق والإنجاب خارج مؤسسة الزواج التقليديّة فيها هي من أدنى النسب في العالم.

بعد تصريحات لجنة بحث مشاكل الولادة، المسماة "لجنة بيكي"، عام 1967، تطرقت الحكومة الإسرائيلية إلى ضرورة بناء سياسات ديمغرافية من أجل تشجيع الإنجاب في إسرائيل، آخذة بالحسبان مستقبل الشعب اليهودي. نتيجة لهذه التداولات، أقيم المركز الإسرائيلي للديمغرافيا. وفي عام 1986، قرّرت أتباع سياسات ديمغرافية لضمان زيادة النسل اليهودي.<sup>6</sup> من التقرير الذي نتج عن اللجنة أعلاه، جرى عرض النسب المرتفعة للزيادة في النسل لدى المجتمع الفلسطيني مقارنةً بالمجتمع الإسرائيلي، وقد جرى الإعراب عن القلق تجاه ذلك. أحد الاعتبارات التي تطرقت إليها اللجنة هو زيادة نسب الإجهاض المفترق لكونه يُحدث ضرراً "صحياً، تربوياً، ديمغرافياً وأخلاقياً"، وإحدى التوصيات التي صدرت عن التقرير هي العمل على التقليل من عمليات الإجهاض، وتذويث وعي مفاده أن العائلات المكوّنة من أربعة أطفال فما فوق هي الوحيدة التي تسهم في التنامي الديمغرافي للأمة (المقصود الأمة اليهودية).

من هنا نرى جلياً أن الاعتبارات لمنع عمليات الإجهاض أتت من منطلقات ديمغرافية تبغي تشجيع النساء اليهوديات بالأساس على زيادة النسل والحد من الإجهاض، وذلك للحفاظ على استمرارية وزيادة النسل اليهودي.

## عن قانون الإجهاض الإسرائيلي:

سأطرق إلى قانون الإجهاض كنموذج موجّه للنساء الإسرائيليات، للتدخل السياسي والطبقي في أمومة ونسل النساء على صعيد التصريح والنص. القانون هو نتاج أنظمة من عهد الانتداب البريطاني التي منعت الإجهاض منعاً حاداً، ولم يمكنها ذلك إلا في حالات وجود خطر على حياة الجنين.

آنذاك، عبّر الإجهاض عن انعدام مسؤوليّة النساء اليهوديات، واعتبر من خالف القانون مُخلاً بالاحتياجات اليهودية والقومية الديمغرافية آنذاك، مقابل نسب الولادة المرتفعة للفلسطينيين. في بداية سنوات الستين، أقيمت لجنة بيكي للبت في قضية الإجهاض، في سياقه السياسي والاجتماعي والديمغرافي، وقد عارض أعضاء اللجنة مخالفة القانون من قبل النساء والأطباء، لا من باب الحرص على عدم

<sup>3</sup> ريملاط، نوبا. (2010) "أم جيّدة، أم سيئة، أم بلا صلة: الوالدية في القانون بين مبدأ المساواة والواقع الأمومي"، مشباطيم، "ل.ط، ص.ص. 573. (بالعبرية)

<sup>4</sup> تقرير "الأم البديلة في إسرائيل - الوضع القائم واقتراحات لتغيير القانون" - من مشروع النساء والتقنيات الطبيّة، امرأة لامرأة - المركز النسوي في حيفا (2011). (بالعبرية)

<sup>5</sup> زعبي، همت. (2011). "تجارب النساء الفلسطينيات في إسرائيل بتقنيات الإنجاب الجديدة" - وظيفة للحصول على درجة الماجستير، جامعة بار إيلان - برنامج الدراسات النسوية. (بالعبرية)

<sup>6</sup> شطوفلر، غيلا. (2007). "السياسات الديمغرافية الإسرائيلية في مجال الولادة وحقوق النساء والأقليات"، مشباط ومشمال، ي.أ، ص.ص. 473. (بالعبرية)

انتهاك القانون من ناحية تقنية فقط، وإمّا من باب أنّ المخالفين يسهمون في الإخلال بالتفوق الديمغرافي. في هذه اللجنة، جرى التطرّق إلى النساء بوصفهنّ أداة لزيادة النسل فقط.<sup>7</sup>

يصرّح القانون في نصّه الحاليّ أنّ الإجهاض ممنوع، وأنّ المسؤولية الجنائية لمن ينفذ الإجهاض تقع على الطبيب، وعقوبتها السّجن خمس سنوات أو دفع غرامة مرتفعة. مقابل هذا المنع، هنالك استثناءات تمكّن من الإجهاض، ومن بينها:<sup>8</sup>

1. سنّ المرأة المقدّمة لطلب الإجهاض - وذلك حين تكون دون سنّ الزواج (أي 18 سنة)، أو متجاوزة الأربعين.
2. أن يكون الحمل نتاج علاقة ممنوعة وفق القانون، كالاغتصاب، أو علاقات الأقارب، أو أن يكون من خارج مؤسسة الزواج.
3. احتمال أن يكون الجنين ذا إعاقة جسدية أو نفسية.
4. احتمال أن يشكّل استمرار الحمل خطراً على حياة المرأة الحامل أو أن يسبّب ضرراً جسدياً أو نفسياً.
5. صعوبة الوضع الاقتصادي. هذا البند ألغِيَ بعد ضغط الأحزاب اليهودية المتديّنة تحت اعتبارات ديمغرافية، إذ لقد اعتُبر هذا أكثر بند استخدمته النساء للتخلّص من حملهنّ.

إدّأ، قانون الإجهاض على مستوى النصّ والقراءة يقرّ بشأن من يحقّ لها ألا تكون أمّاً؛ أي هنالك سياسات إنجاب منتقاة، وفي خطابها تقوم بتدوير خطاب في الحيّز العامّ يحدّد نموذج الأمومة "الشرعيّ" (أي تحدّد من تكون أمومتها ونسلها شرعيّين، ومن لا تكون كذلك).

المثير للاهتمام أنّ قانون الإجهاض في إسرائيل هو نتاج تسلسل سياسيّ أو مؤسّساتي، وليس -كما في دول أخرى في العالم- نتاج حراك نسويّ.

قانون الإجهاض الإسرائيليّ يقوم بتصنيف النساء، وبالتالي تصنيف نسلهنّ. من حيث النصّ، يظهر لنا جيل الأمّ المقبولة. من هذا المنظور، نرى تمييزاً أو تفضيلاً طبقياً على أساس السنّ يريان كبر السنّ -على سبيل المثال- عاملاً لنزع شرعية الأمومة، وهذا يخدم طبقية الأمومة. من حيث الحالة الاجتماعية، قانون الإجهاض يشمل في ثناياه النساء غير الموجودات في مؤسسة الزواج، وهذا يكشف لنا نظرة أخرى ملخصها أنّ الأمومة وزيادة النسل مربوطتان ربطاً مباشراً بمؤسسة الزواج التقليدية، كسياسة أخرى من الرقابة على النساء وعلى المجتمع عامّة.

من هنا، لا يمكن التحدّث عن قانون الإجهاض بدون الحديث عن حيثيات سنّه المشار إليها أعلاه والمرتبطة بالارتفاع في حالات الإجهاض لدى اليهوديات الغربيات، الحالات التي اعتُبرت تهديداً ديمغرافياً وإخلاقاً بالأيدولوجيا الوطنية الصهيونية. على نحو واضح جرى هنا التعبير عن أنّ حمل النساء اليهوديات أفضل من حمل النساء الفلسطينيات.

<sup>7</sup> أمير، داليل، وشوشي، نيفا. (2007) "قانون الإجهاض الإسرائيلي: نظرة جنديّة ونسوية"، عيونيم بمشباط، مجّدار وفمينيزم، ص.ص. 777. (بالعبرية).

<sup>8</sup> في هذا الصدد، أودّ الإشارة أنّ هنالك اعتبارات صحّية وشرعية لإيقاف الحمل، مثل الاغتصاب، وتشكيل خطر على حياة المرأة، والحمل في سنّ دون سنّ الزواج، لكن النقد الذي أشير إليه هو على مجرد تدخّل المنظومة الحاكمة في هذا النوع من القضايا بصورة شمولية.

## منع تعدد الزوجات:

وَفَقَّ القانون الجنائي الإسرائيلي، تعدد الزوجات محظور. ويتضمن هذا القانون عقوبة تصل حتى خمس سنوات من السجن الفعلي لمن يخالفه، لكن في نظرة إلى الواقع القانوني يلاحظ أن ذلك نادراً ما يطبق، وفي حالات تطبيقه لا يفرض السجن الفعلي على من قام بمخالفته. في بداية عام 2017، صرحت وزيرة القضاء الإسرائيلي أيليت شاكيد أنها بصدد تقديم خطة لتصديق عليها الحكومة بخصوص زيادة تطبيق القانون للحد من هذه الظاهرة التي، على حد تعبيرها، تضرّ بالنساء والأطفال. بالإضافة إلى ذلك، نشر المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليط توجيهات بهذا الخصوص، مشيراً بذلك إلى أهمية تطبيق قانون منع تعدد الزوجات للاعتبارات التي ذكرتها شاكيد أعلاه. بهذا هما قصداً ظاهرة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني عامة والمجتمع الفلسطيني في النقب على وجه الخصوص.

وفي سياق هذا التقاطع بين سياسة إسرائيل الجديدة المتمثلة بقرارات الحكومة في زيادة تطبيق قانون منع تعدد الزوجات تحت ذريعة تحرير النساء (والنساء الفلسطينيات على وجه التحديد)، وكون محصلة تعدد الزوجات في المجتمع الفلسطيني هي زيادة النسل الفلسطيني، أ طرح سؤالاً حول الاعتبارات التي حدت بالحكومة الإسرائيلية إلى الخروج بهذه التصريحات.

لا يمكن فصل هذا القرار عن هوية متخذه؛ فأيليت شاكيد معروفة بمواقفها العنصرية تجاه الفلسطينيين، ولا حاجة إلى الإطالة في التحدث حول ذلك، فهي قد صرحت في السابق خلال العدوان على قطاع غزة عام 2014 أن على الإسرائيليين قتل الأمهات الفلسطينيات، مشيرة بذلك إلى دورهن في الإنجاب. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن غض النظر عن سياسات إسرائيل الكولونيالية والعنصرية تجاه الفلسطينيين عامة، والفلسطينيين في النقب خاصة (حيث تنتشر ظاهرة تعدد الزوجات)، من سياسات التطهير العرقي كهدم بيوت تحت ذريعة عدم الاعتراف بالقرى البدوية، التي ينتج عنها عدم توفير الخدمات الأساسية -كالتعليم والمياه والكهرباء والمواصلات وغيرها.

سياسات إسرائيل في النقب، برأبي، هي المغدّي الأساسي لاستمرار هذه الظاهرة القامعة للنساء، ومثلها في هذا كمثل قتل النساء وزواج القاصرات وغيرها.

الحركات الاستعمارية، تاريخياً، استغلت قضايا تحرير المرأة لزيادة نفوذها الاستعماري تحت ذرائع ليبرالية وتحررية. على سبيل المثال، في فترة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، عمل الفرنسيون من أجل نزع الحجاب عن الجزائريات تحت ذرائع تحريرهن من المجتمع الجزائري المحافظ، لكن فعلياً كانت اعتبارات الاستعمار الفرنسي هي السعي لخلق شرخ في قلب المجتمع الجزائري.

من هنا، منع الإجهاد ومنع تعدد الزوجات هما ممارستان من شأنهما السيطرة على النسل. هذه السياسات تُعتبر ذات أهمية بالغة لدى الشعوب الواقعة في صراع؛ ففي الصراعات الإثنية تُعتبر النساء مُسهمات لمجتمعاتهن من خلال زيادة نسل المجتمع، أي

مستعملات لأدوارهنّ البيولوجية للحفاظ على التوازن الديمغرافي.<sup>9</sup> ففضلاً عن السياسات التي تتبّعها إسرائيل للحفاظ على التوازن الديمغرافي من خلال أرحام النساء، هي تتبّع كذلك سياسات مماثلة تتعلّق بالهجرة؛ فبينما تتبّع إسرائيل سياسات "حقّ العودة" لليهود في مختلف أماكن تواجدهم، تحظر حقّ العودة للفلسطينيين من باب عدم اعترافها بالنكبة أولاً، بالإضافة إلى سياسات منع لمّ الشمل والتقسيم الجغرافي لقطاع غزّة والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 إلى مناطق نفوذ مختلفة، وسياسات هدم البيوت، وسحب الإقامات والهويّات في القدس، وقتل الفلسطينيين المتعمّد لكونهم فلسطينيين. يضاف إلى هذا تعامل الشرطة الإسرائيليّة مع قضايا العنف ضدّ النساء، وغيرها ممّا يميّز في أفضل حالاته بالإهمال.

في رأيي، الإشكالية ليست في منع تعدّد الزوجات، فعمل الحركات النسوية الفلسطينية بهذا الخصوص من باب التوعية والتغيير المجتمعيّ والجذريّ هو عمل مهمّ. تكمن المشكلة في سياسة إسرائيل الجديدة بكونها سياسة تقوم على الاستعلاء الإسرائيليّ على المجتمع الفلسطينيّ، ولا يمكن فصل هذه السياسة عن سياسات إسرائيل المتعلّقة بأرحام النساء؛ فهناك علاقة وثيقة بين منع الإجهاض الموجّه -وإن على صعيد الخطاب- إلى النساء اليهوديات، ومنع تعدّد الزوجات (لكونه مصدرًا لزيادة النسل الفلسطينيّ). وهناك علاقة وثيقة بين هذه السياسات وتجاهل الشرطة الإسرائيليّة لشكاوى النساء الفلسطينيات المتعلّقة بالعنف والتهديد بالقتل التي من شأنها تغذية الأبوية في المجتمع الفلسطينيّ لاعتبار العائلة الفلسطينية جسمًا مراقبًا للنساء، والرفض الضمنيّ لأشكال عائلات غير العائلة الغربية الموجودة في قانون الإجهاض، وقانون الأمّ البديلة وقانون التبني للحفاظ على النظام العائليّ التقليديّ، أيضًا، من أجل ضمان الرقابة على المجتمع.

فعلى مدار التاريخ الاستعماريّ، استغلّ المستعمرون قضايا النساء في المجتمعات المستعمرة -وعلى وجه التحديد تلك المتعلّقة بأرحامهنّ- ابتغاء السيطرة؛<sup>10</sup> ففي الوقت الذي دعا فيه المستعمرون إلى تحرير النساء من مجتمعاتهنّ الأبوية، كان هدفهم الحقيقيّ الحدّ من نسل أولئك النساء.

## ● مريم هوّاري محامية وناشطة اجتماعية وسياسية .

<sup>9</sup> Yuval-Davis, Nira & Anthias, Floya(eds) . (1989). Woman- Nation- State. The Macmillan Press, Houndsmills, Basingstoke, Hampshire.

<sup>10</sup> Abu-Lughod, Lila. (2002) Do Muslim Women Really Need Saving? Anthropological Reflections on Cultural Relativism and Its Others (Ethics Forum: September 11 and Ethnographic Responsibility), **American Anthropologist, Volume 104, Issue 3**, Pp. 783–790.

## الثقافة الديمقراطية:

# مشروع سياسي مُكَمَّل لدولة المواطنين المتساوين والحكم الذاتي الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل<sup>1</sup>

أمن إغبارية\*

### مدخل

تسعى هذه المداخلة إلى رسم الملامح العامة لطروح الدكتور عزمي بشارة، المفكر العربي البارز، حول قضية الحكم الذاتي الثقافي للفلسطينيين في إسرائيل، وذلك من خلال تبين النقاط التي ما زالت بحاجة إلى تطوير في الفكر والعمل السياسي المرتبطين بهذه القضية. على وجه التحديد، تدعي هذه المداخلة أن التكامل الذي يصوغه ويُسوّغه بشارة نظرياً، بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي الثقافي في حالة الفلسطينيين في إسرائيل، لا ينفي عن علاقة التكامل هذه البُعدَ التنازعي والخلائيّ عنها، ولا يُنهي التوتّر البُنويّ بين التوجّه الليبراليّ كما ينعكس في فكرة دولة المواطنين المتساوين (أو كما درجت تسميتها بـ "دولة كل مواطنيها")، والتوجّه الجَماعيّ (Communitarian) كما ينعكس في فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ.

هذا البُعد التنازعيّ الذي قد يراه بشارة مطروحاً وموجوداً، لكن دون أن يتعاطى مع إشكاليّاته وانعكاساته، يبدو واضحاً وفارقاً عندما يجري، أولاً، فكُّ اختزال مفهوم الحقوق الجماعية بفكرة الحكم الذاتي الثقافيّ، وتوسيعه ليشمل حقوقاً جماعيةً أخرى قد تتكامل وقد تتنافس مع فكرة الحكم الذاتيّ في أولويّتها بالنسبة للفرد أو المجموعة. ثانياً ولاحقاً، يبدو البعد التنازعيّ جلياً أكثر عندما يجري اختبار مفهوم الحقوق الجماعية، وبضمنها فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ، في إطار العلاقة مع الدولة المركزية التي من المفترض أن تمارس الحقوق الجماعية من خلال مؤسّساتها ومنظوماتها، وبضمنها الحكم الذاتي الثقافيّ. اختبار هذه العلاقة، نظرياً في هذه المرحلة، يتطلّب التبرُّر في إمكانيّة تغلّب أمّاط ثقافية أو جهات سياسية لا تقبل قيم وإجراءات الديمقراطية، سواء أكان ذلك على مستوى الحكم الذاتي الثقافيّ، أم على مستوى الدولة والحكم المركزيّ، أو على كليهما معاً. السؤال هنا ليس: عن أيّ "حكم ذاتيّ" نتحدّث من حيث الحقوق الجماعية

<sup>1</sup> جانب من نصّ هذه المقالة قدّم كمداخلة في اليوم الدراسي الذي عقده التجمّع الوطني الديمقراطيّ في 1.4.2017 في مدينة الناصرة، لمناسبة مرور عشر سنوات على خروج د. عزمي بشارة إلى المنفى القسريّ.

والصلاحيات التي تمارس من خلاله؟ بل السؤال هو: عن أي ثقافة (بمعناها التعددي العام) سياسية ومجتمعية من المفترض أن ينظمها ويعكسها وحتى أن يربّي لها هذا "الحكم الذاتي"؟

من هنا، نؤكد على أهمية رد الفكرتين اللتين طرحهما بشارة (دولة المواطنين والحكم الذاتي الثقافي) بفكرة "الثقافة الديمقراطية". وفي هذا، أدعي أن بناء ثقافة ديمقراطية هو مشروع سياسي ينتظر من يحمله ويترجمه بجديّة. مهمّة البناء هذه، مثلها في ذلك كمثل فكريّ دولة المواطنين المتساوين والحكم الذاتي الثقافي، تستدعي أهميّتها وراهنيتها حلّ الدولتين كما هو الأمر في حلّ الدولة الواحدة. في الحلّين، نحن مطالبون بالتمسك بدولة المواطنين المتساوين، بالحكم الذاتي الثقافي على أشكاله المختلفة، على الأقلّ للمجموعتين الفلسطينيّة واليهوديّة، وبالثقافة الديمقراطيّة التي من شأنها ترسيخ القيم والقواعد التي ستمكّن المجموعتين من العيش والتشارك بسلام وحرّيّة ومساواة وعدل بينهما وفي داخلهما.

## أما قبل...

من نافل القول أنّ أيّ اشتباك أو تعالّق مع أفكار وكتابات د. عزمي بشارة حول أيّ موضوع هو تجربة في التبصّر والتبيّن بقدر ما هو تحدّد لتوليد أفكار ومفاهيم جديدة لما تحويه لغته من طاقة إيحائية ومساحات للاستكشاف تتيح الانزياح عن معاني بشارة الأصليّة ومفرداته الأولى. وقد تكون فكرة الحكم الذاتي الثقافي مثلاً جيّداً لبيداغوجيا الكتابة التي يتبنّاها بشارة - في المعتاد - في ترك مساحة كافية للقارئ للتفكّر في نصّه وللانطلاق منه نحو مفازات جديدة في الفكر والعمل السياسيّين. وذلك أنّ بشارة في تناوله لفكرة الحكم الذاتي الثقافي يعتمد الإشارة لا التوضيح الصّرف، مخصّصاً لعرض الفكرة - في المعتاد - بضع صفحات لا أكثر.<sup>2</sup> وفي ذلك يصرّ بشارة على ألاّ يقدّم "نموذجاً مسهباً" للفكرة، مكتفياً "بعرض الاختيار المبدئي".<sup>3</sup> هذه الإستراتيجيّة، التي تعتمد على التعمّق في المبادئ على حساب التفصيل في النماذج، يعبر عنها بشارة صراحة حين يصف نفسه في سياق الحديث عن فكرة الحكم الذاتي الثقافي بأنّه "ليس ممّن يؤمنون بتطوير نماذج نظريّة جاهزة ومتكاملة، ومحاولة فرضها على الواقع المرگّب. فلا بدّ من أن يتطور الخيار بالتدرّج، وستقترحه بالتفصيل القوى والنخب التي ستطالب به. ولا ضرورة لاقتراح نموذج مفصّل سلفاً، إلّا من باب التمارين النظرية"<sup>4</sup> (واعتقد أنّه بهذا، بعد قرابة عقدين ونصف من الزمن، يدحرج الكرة إلى ملعبنا كقراء وباحثين وناشطين وسياسيين لتقديم معالجات مُمحصّة ونماذج عينية لفكرة الحكم الذاتي الثقافي).

هنا، لا بدّ من المحاججة أنّ تقديم نموذج مفصّل يتجاوز مجرد عرض الفكرة المبدئية هو ليس من "باب التمارين النظرية"، بل من بابين أولهما ضرورة رد الحراك السياسيّ والمجتمعيّ بين فلسطينيي الداخل بالأمل والدفاعيّة، وذلك بواسطة تصوّرات مفصّلة تترجم المبادئ المجرّدة إلى نماذج في الإمكان معايشتها على الأرض وبين الناس كأحلام كبيرة لكنّها واضحة، وكمشاريع قوميّة لكنّها محدّدة

<sup>2</sup> انظر -على سبيل المثال-: بشارة، عزمي. (١٩٩٢). الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل: مشروع رؤية جديدة، مجلّة الدراسات الفلسطينيّة. م. ٣ (١١): ١-٣٠.

<sup>3</sup> المصدر السابق، ص 25.

<sup>4</sup> المصدر السابق، ص 26.

(وبضمن ذلك تقديم تصوّرات واضحة ومفصلة حول إجراء انتخابات مباشرة للجنة المتابعة العليا، وإقامة اتّحادات ونقابات مهنيّة، وإنشاء مدينة، غابة، متحف، جامعة، صندوق قوميّ، مهرجان للسينما أو للمسرح، إلخ...). ثانيهما هو باب مكافحة "الأسرّة الناعمة" الحاضرة بقوة في المُنَاخ السياسيّ الراهن بين الفلسطينيين في إسرائيل، والذي كثيرًا ما تَغَلَّب عليه ممارسات الانتهازية والوصولية السياسيّة وهَوَس الظهور الإعلاميّ لمجرّد الظهور. في هذا المُنَاخ، من السهل تشويه الفكرة أو امتطاؤها في سبيل تجييرها لصالح مشاريع سياسيّة تكرّس "القبول بوضع نصف مواطن من ناحية، ونصف جماعة من ناحية أخرى" على حدّ ما يقول بشارة. ومن المفيد في هذا الصدد التذكير بما ادّعاه بشارة نفسه حول أنّ فكرة الحكم الذاتيّ للعرب في إسرائيل لم تُطرح بداية من قبل مثقّفين عرب، كما يعتقد البعض، وإمّا من قبل المؤسسة الأكاديميّة الإسرائيليّة الحقوقية كما تجلّى الأمر في معالجة كلود كلاين في العام 1977. هذه الفكرة طُرحت طبعًا بمعزل عن نقاش يهوديّة الدولة وطبيعتها الاستعماريّة - الاستيطانيّة، وعمليًا كبديل للمساواة ودولة المواطنين.

وعلى هذا، من المهمّ التوضيح أنّ فكرة الحكم الذاتيّ الثقافيّ في سياق الفلسطينيين في إسرائيل جرى تطويرها في أربعة اتّجاهات مختلفة ومتقاطعة، على الأقلّ. الاتّجاه الأوّل قام به عالم الاجتماع سامي سموحة الذي يرى أنّه ثمة إمكانيّة لمنح العرب إدارة ذاتية غير مناطقيّة (بدون بُعد جغرافيّ) لقضاياهم الثقافيّة بما لا يتناقض مع يهوديّة الدولة، وذلك ضمن نموذج الذي يدعوه "ديمقراطيّة إثنية". هنا، أشير كذلك إلى المقترح الذي قدّمه مؤخرًا كارلو شطرنجر وجاد يديد، وبحسبه بالإمكان تقسيم إسرائيل إلى اثني عشرة منطقة حكم ذاتيّ، بضمنها منطقتان للعرب في الجليل والنقب. وهو يندرج ضمن محاولات حلّ تناقضات الهويّات (الدينيّة والعلمانيّة والقوميّة) في إسرائيل ضمن ما يُسمّى الفسيفساء الإثنية - الثقافيّة في إسرائيل بدون النظر في طبيعة السلطة السياسيّة المركزيّة.

هذه التوجّه هو عمليًا بديلٌ لفكرة المساواة الجوهرية في دولة المواطنين، من حيث اعتباره الإدارة الذاتية للأقليّة القوميّة والديمقراطيّة الليبراليّة أمرين منفصلين، لا أمرين يكمل كلّ منهما الآخر. بشارة من ناحيته انتقد تنظير سموحة لهذا الطرح المنفصم، وبحسبه هو محاولة لتكريس الواقع لا لتغييره وتجاوزه. وهو، أي بشارة، في هذا النقد يُقدّم، مع سعيد زيداني وآخرين، اتّجاهًا مختلفًا يطرح فيه تصوّرًا توفيقًا بين فكرة الإدارة الذاتية وفكرة دولة المواطنين، بالاعتماد على وضع مبدأ المساواة الجوهرية أساسًا واحدًا ومشاركتًا للفكرتين. هنا تجدر الإشارة إلى أنّ زيداني لا يستثني البعد الجغرافيّ للإدارة الذاتية، بينما يركّز بشارة على البعد السياسيّ والثقافيّ لها. التوجّه الثالث طوّره المنظرة السياسيّة أيريس ماريون يونغ في معالجتها لحقّ تقرير المصير. تقترح يونغ، بدلًا من تأسيس مفهوم تقرير المصير على تصوّره أنّه "عدم تدخّل" Non-interference، صياغة مفهوم تقرير المصير على أنّه "عدم سيطرة" Non-domination. نموذج تقرير المصير كعدم تدخّل يعني، في أساس ما يعني، عدم تدخّل الغرباء من خارج الدولة في قرارات وإجراءات المؤسسات الحاكمة فيها بالنسبة لما يجري داخل مناطق سيادتها وحدود سلطتها القضائيّة. لذا، تقترح يونغ نموذجًا آخر لتقرير المصير يعتمد على تجنّب السيطرة والسعي لتحقيق التعاون والسلام بين الكيانات السياسيّة من خلال إقامة مؤسسات وإنشاء آليات تتيح التفاوض والتحكيم المستمرّين والمنهجيّين حول العلاقات والنزاعات المحتملة بين هذه الكيانات. وعلى وجه التحديد، تقترح يونغ تحقيق تقرير المصير كعدم سيطرة من خلال بناء فيدراليّة ثنائيّة القوميّة لوحدة حكم ذاتيّ للفلسطينيين وللإسرائيليين

على حدّ سواء، بحيث تمارس كلّ وحدة أو مجموعة من الوحدات استقلاليتها ضمن ضوابط العلاقات مع سائر الوحدات. هذا التوجّه هو الذي يوسّع مفهوم الحكم الذاتي، ليصبح المبدأ الذي بإمكانه تأسيس نظام سياسيّ مشترك لليهود والفلسطينيين في فلسطين التاريخية.

أمّا التوجّه الرابع، فهو ما قدّمناه (مع زميلي د. يوسف جبارين) في جهدنا البحثي لتأصيل فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ ومعالجتها عينياً في إطار التعليم العربيّ. هذا التوجّه هو تطبيقيّ، وما يميّزه هو الاعتماد على مبادئ القانون الدوليّ المتعلقة بالأقليات الإثنية والأصلائية التي جرى التوافق عليها والتنظير لها بصورة واسعة منذ بدايات تسعينيات القرن العشرين. وعلى وجه التحديد، يقرب هذا التوجّه فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ مبدأ المساواة الجوهرية، بواسطة الاشتباك مع مفاهيم الحرّية الثقافية، ولا سيّما الحقّ بالهوية والحقّ بالتعليم. هذا التوجّه ينعكس بوضوح في وثيقة الأهداف البديلة للتربية والتعليم للفلسطينيين في إسرائيل والتي جرت بلورتها وصياغتها بالاعتماد على نقاشات وسجلات مجتمعية وثقافية حولها دامت أكثر من سنة من خلال عمل المجلس التربويّ العربيّ، وهو مبادرة أهلية ضمن "لجنة متابعة قضايا التعليم العربيّ". وتؤكد وثيقة الأهداف الآتية الذكر أنّه "لا بدّ من تطوير جهاز تربية وتعليم عربيّ - فلسطينيّ مستقلّ ثقافياً، وذو خصوصية قومية تدعمه الدولة، وتكفل له الموارد اللازمة لتحقيق فرادته اللغوية واستقلاليتته التنظيمية". وتضمّنت الأهداف "تأصيل الانتماء لهوية وطنية عربية فلسطينية، معتزة بمنجزها الحضاريّ، ومتواصلة بفاعلية مع عمقها العربيّ والإسلاميّ والإنسانيّ. وتتأسس هذه الهوية على تعزيز اللّحمة بين أبناء الشعب الفلسطينيّ الواحد على قاعدة التعددية والتنوع، وتعزيز الذاكرة الجماعية والرواية التاريخية الفلسطينية، والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطينيّ التاريخيّة والسياسيّة، واحترام التعددية الثقافيّة والدينيّة والمجتمعيّة الداخليّة للمجتمع الفلسطينيّ". هذه الإطالة حول المجلس التربويّ العربيّ تبغّي التبدليل على أهميّة ترجمة المبادئ إلى نماذج، والأفكار المجردة إلى تصوّرات تطبيقية، وذلك عبر العمل الجمعيّ الذي يتضافر فيه السياسيّ بالثقافيّ.

في هذا السياق، يجدر بالذكر أنّ بشارة قدّم اقتراحاً ثورياً آنذاك، لتعديل قانون التعليم الرسميّ في إسرائيل في الكنيست الرابع عشر بإقامة "تعليم عربيّ رسميّ" يؤكّد فيه على عروبة التعليم العربيّ ويقترح آليات محدّدة لتطوير استقلاليتته في وضع السياسات واتخاذ القرارات ضمن وزارة التربية والتعليم الإسرائيليّة على نحوٍ -يشابه إلى حدّ ما- استقلاليّة التعليم الدينيّ الرسميّ اليهوديّ.<sup>5</sup> وقامت القائمة المشتركة على نحوٍ جماعيّ باسم كلّ الأحزاب المكوّنة للقائمة بتقديم الاقتراح نفسه في العام ٢٠١٥ في دورة لکنيست العشرين.<sup>6</sup> وفي هذا الصدد، نلفت النظر إلى ضرورة العمل مجدّداً على هذا المقترح لتطويره وعدم الاكتفاء بما أنجزه بشارة في منتصف التسعينيات. المطلوب تحديث الأهداف المذكورة في هذا المقترح بما يتّسق مع أهداف التعليم العربيّ العشرة التي طوّرها المجلس التربويّ، حيث يقتصر مقترح بشارة على هدف واحد هو "تأسيس التعليم العربيّ في الدولة على القيم المتنوّرة في الموروث العربيّ، إنجازات العلم، محبة الوطن، قيم الديمقراطية، الولاء لقوانين الدولة، المساواة بين الجنسين وبين الشعوب، والتطلّع إلى مجتمع يقوم

<sup>5</sup> انظر:

الצעته حوك حینود ממלכתי (תיקון - חינוך ערבי). התשס"ג-2002. للتوضیح والتنبیه: هذا الاقتراح قُدم في الكنيست الخامس عشر، لكن نصّ الاقتراح ذكر أنّ الاقتراح قدّمه بشارة بالنصّ نفسه في الكنيست الرابع عشر: "الצעوت حוק זהות הונחו על שולחן הכנסת הארבע-עשרה ומספרן 1666/5-2453/5".

<sup>6</sup> הצעת חוק חינוך ממלכתי (תיקון - חינוך ערבי)، התשע"ה-2015. 1461/20/5.

على الحرّية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحبّ الإنسان". ولا مجال للشك أنّ أهداف المجلس التربويّ -وهي نتاج جهد جماعيّ لتربويين وأكاديميين فلسطينيين- تبدو أكثر تأكيداً على الهوية الفلسطينية وأعمق اشتباكاً مع تحديات التعليم العربيّ الراهنة من النصّ الذي اقترحه بشارة، وذلك بفعل المسافة الزمنية بين النصّين والتغيّرات التي طرأت على جهاز التربية والتعليم الفاعل بين ظهرانيّ الفلسطينيين في إسرائيل. كذلك إنّ الأمر المطلوب هو أيضاً النظر في المبنى المطلوب لجهاز التربية والتعليم العربيّ وعلاقته بوزارة التربية والتعليم، حيث يُرسم مقترح بشارة حدود استقلالية التعليم العربيّ بكثير من وجوه الشبه مع الاستقلالية الممنوحة للتعليم الدينيّ الرسميّ اليهودي، وقد يكون هذا سقفاً منخفضاً نوعاً ما -قياساً إلى ما يمكن اجتراحه من تصوّرات تطبيقية بالاعتماد على فكرة الحكم الذاتي الثقافيّ.

## أما بعد...

بودّي هنا المحاجة أنني مع مقاربة بشارة التي تفترض أنّ فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي الثقافيّ متكاملان، لكنّهما -في زعمي أيضاً- في علاقة توتر وتجادب. بكلمات أخرى، الفكرتان حقاً غير منفصلتين كما يدعي بشارة، لكنّهما كذلك في علاقة جدلية وفي تناقض في جوهرهما.

للتوضيح وبكثير من التبسيط، منذ أوائل الثمانينيات تشهد الساحة الفكرية العالمية سجلاً حول عمومية وشمولية السياسات الليبرالية وأخلاقياتها. في هذا السجال، وضعت دراسات ما بعد الاستعمار والنوع الاجتماعيّ (الجندر) والمقاربات الجماعية (Communitarian) تحديات نظرية، لا يتسع المجال للخوض فيها هنا، أمام قدرة الدولة الديمقراطية الليبرالية على أن تعتمد سياسات كئيّة ومعايير إنسانية جامعة لا تتعلّق بالسياق الاجتماعيّ والتجربة التاريخية والهوية الثقافية للمجموعات الإثنية والثقافية واللغوية والدينية ضمن هذه الدول. على وجه التحديد، تُعارض هذه المقاربات فكرة أولوية وموضوعية أيّ مبادئ للسياسة وللتفكير من شأنها أن تكون مبادئ إنسانية عامّة ومتجرّدة من المصالح والسياق الذي تطوّرت من خلاله، مثل حقوق الإنسان والحرّيات العامّة. كما تنفي هذه المقاربات، بصورة عامّة، أسبقية هذه المبادئ وقدرتها على أن تتسامى فوق أخلاقيات أيّ مجموعة، منتقدة فرض القوانين والأطر الحقوقية المبتزحة منها على أيّ ترتيبات أو تفاهات أو معتقدات أخرى، مجتمعية كانت أم دينية. في هذا السجال، على الطرف الأوّل يقف الليبراليون، وفي جعبتهم موروث حركة التنوير الأوروبية، لينافحوا عن وجود أخلاقيات إنسانية كئيّة مرذّها إلى التفكير العقلانيّ والموضوعي، وغايتها حماية الفرد وحقوقه وحرّياته وإقامة نظام سياسيّ يرسم هذه الأخلاقيات يقوم على حيادية قيم وأيديولوجية الدولة تجاه المواطنين، ويعتمد على فكرة العدل بوصفه إنصافاً ومبدأ المساواة بين الأفراد. في الطرف الثاني، يقف الجماعيون وفي جعبتهم تفسيرات معاصرة لأرسطو وهيغل لينافحوا عن ضرورة الاعتراف بحقّ المجموعات والمجتمعات بإدارة حياتها حسب القيم والموروثات الخاصة بها. في هذا الصدد، حقوق المجموعات مقدّمة إلى حدّ كبير على حقوق الأفراد. الثقافة والموروث والدين هي أطر تمتلك الفرد بقدر ما يمتلكها، وينتمي إليها بقدر ما يُتبعها هو إلى منظومته الفكرية أو الأخلاقية أو الإيمانية. بهذا المعنى، الثقافة ليست خياراً أو حقاً ليبرالياً فحسب، بل هي كذلك وقبل أيّ شيء إطار ناظم للانتماء إلى الجماعة.

من هنا، يمكن اعتبار دولة المواطنين المتساوين تعبيراً عن الموقف الليبرالي التقليدي، وفكرة الحكم الذاتي تعبيراً عن الموقف الجماعي، وكلاهما مرة أخرى يندرجان ضمن تيار التفكير الليبرالي، ويكمل كل منهما الآخر في تصوّر الديمقراطية الليبرالية؛ ولكنهما أيضاً في توّثر دائم، قد تمكّن إدارته أو تخفيف حدّته، ولكن لا يمكن القضاء عليه قضاءً نهائياً في أيّ تصوّر لدولة ديمقراطية ليبرالية.

هذا التوتّر يبدو جلياً عندما نُفكّر، على سبيل المثال، في قضية حقوق الخروج (Rights Exit) للأفراد والمجموعات ضمن النموذج الذي يقترحه بشاره. ماذا سيكون الموقف من مجموعة ضمن المجموعة الفلسطينية -وقد تكون مجموعة دينية أو سياسية- إذا قرّرت أن تنتظم و "تخرج" من نطاق الحكم الذاتي الثقافيّ المخصّص للمجموعة الفلسطينيّة؟ ما هي حقوقها؟ هل بإمكانها الاستمرار كمجموعة أمام مؤسسات الدولة وأن تطالب بحقوق جماعية؟ ما هو الموقف من فرد فلسطيني لا يريد لأيّ سببٍ كان أن ينضوي تحت أنظمة الحكم الذاتي الثقافيّ ويطلب حقوقه الثقافية مباشرةً من الدولة؟ ماذا سيحدث لو سيطرت مجموعة غير ليبرالية أو غير ديمقراطية في ممارساتها وفكرها على الحكم الذاتي الثقافيّ وسعت لتجيره لمصالحها وقيمها؟ هل بإمكان الأفراد أو المجموعات إذا شعروا بالضرر أو التهديد أن يطلبوا حماية الدولة المركزية، وما هي حدود تدخل الدولة في ذلك؟ كلّها أسئلة بلا أجوبة شافية، تؤكّد من ناحية تلامّز فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي، ولكنّها كذلك تبيّن التوتّر بينهما وتعكس الحاجة إلى وضع تصوّرات لما ينبغي عليه أن تكون العلاقة بينهما، لا كي ينتهي التوتّر بينهما، بل من أجل إدارته إدارة ناجحة.

في مثل هذه التصرّوات، من المهمّ الانتباه إلى قضية مهمّة، وهي ضرورة ألا يجري اختزال الحقوق الجماعية، ومن المفيد التذكير هنا أنّنا نتحدّث عن حزمة من الحقوق، وبضمنها -على سبيل المثال- الاستثناءات والتمثيلات النسبيّة وغير ذلك. للتدليل، فكّرنا معي في قضية السلع الثقافية الفلسطينية (قد تكون نبتة أو لباساً أو أغنية). للتبسيط أكثر، فكّرنا في نبتة "الزعر" في دولة كلّ المواطنين وفي ظلّ حكم ذاتي ثقافي؛ هل سيُسمح للجميع بقطفه وإنتاجه وتسويقه وتطوير منتجات طبيّة منه، أم سيكون سلعة ثقافية خاصة؟ ستجدون أنّ الإجابة تستدعي التفكير في طيف واسع من الاستثناءات والامتيازات والمطالب الرمزية ممّا من شأنه أن يُعقد مسألة العلاقة بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي الثقافيّ. فكّرنا معي كذلك في مدى إمكانية أن تحدّد مجموعة سياسية أو دينية طابع الحكم الذاتي الثقافيّ، مضمونه وحدوده، وأن تحاول فرض قيم وسرديات وهويّات معيّنة، قد لا ترتضيها المجموعات الأخرى داخل المجموع الفلسطينيّة. كيف سيُدار الاختلاف الثقافيّ داخلياً؟ ما هي حدود تدخل الحكم المركزي في هذه الإدارة؟

التوتّر في هذه العلاقة يكتسب حدّة بالغة، ولا سيّما في سياقات الأقليات القومية الأصلانية التي تطالب بنُظم الاستقلالية الثقافية. في هذه السياقات، بالإمكان الجزم أنّه ما من أقلية قومية تُعتبر تأسيس الاستقلالية الثقافية، مهما بلغت أهميّتها، بديلاً كاملاً عن الحقّ في تقرير المصير. لذلك، بشاره يرى<sup>7</sup> في فكرة الاستقلالية الثقافية تنازلاً وأنها "تسوية تاريخية تُجرى مع أبناء البلد، السكّان الأصليين، مواطني الدولة"، بقدر ما هي مطلب سياسي. الأهمّ هنا هو أنّه ما من أقلية تُعتبر هذه الاستقلالية تعويضاً عن مطالبتها بالسيطرة على الأرض والموارد، ولذلك كثيراً ما تتضمن مطالب الحكم الذاتي الثقافيّ مطالب تتعلق بالارتباط بالمكان وموارده. لذا، من المهمّ تطوير

<sup>7</sup> بشاره، عزمي. (1992). مصدر سابق. ص 25.

فكرة الاستقلالية الثقافية لتتضمن تعاطياً أوضح مع قضايا الأرض ومواردها. في حين يرى بشارة الحكم الذاتي سياسة لا تعتمد على البعد الجغرافي والمناطقي، وفي حين يرى زيدياني أنه يجب ألا يتم استثناء هذا البعد، أرى هنا أنه بالإمكان تطوير نموذج وسطي لا يستثني البعد الجغرافي، لكنه لا يراه مرتبطاً بجغرافيا معينة أو منطقة محددة. بعبارة أخرى، الحكم الذاتي الثقافي مرتبط بقضايا الأرض والمسكن والموارد الطبيعية، لكن بدون أن يكون محددًا داخل حدود معينة. للتدليل على أهمية ربط الحكم الذاتي بقضايا الأرض، بالإمكان النظر إلى دور لجان التنظيم والبناء التي تعمل في مجال التخطيط والتطوير العمراني وتخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة وترخيص البيوت. لهذا العمل تأثير مباشر على الثقافة والتعليم وحفظ الذاكرة وطبيعة الحيز العام الفلسطيني. من هنا، لا مناص من رفق فكرة الحكم الذاتي بأفكار جديدة تتيح الارتباط بقضايا الأرض ومواردها.

## خلاصة

اهتم بشارة، في معالجته لفكرة الحكم الذاتي الثقافي، بالمعنى السياسي للفكرة دون أن يُغفل معناها الثقافي. على وجه التحديد، بالنسبة لبشارة الحكم الذاتي الثقافي هو "أداة لمواجهة خيارين ثقافيين إشكاليين: ١. تهيمش ثقافي للمجتمع العربي عبر اندماج فردي على هامش المجتمع الإسرائيلي؛ ٢. ردّة فعل تجاه التهيمش البادي في الإدبار والانغلاق الثقافي، في صيغة الأصولية. علينا أن نقترح البديل الثالث، وهو البديل السياسي الثقافي القائم على الإيمان بالقيم والمساواة والحرية والعدل الاجتماعي والتعاون اليهودي - العربي، القائم على المساواة والاحترام المتبادل".<sup>8</sup> لكن رغم هذه الإشارة المهمة إلى علاقة الحكم الذاتي بالخيارات الثقافية أمام الفلسطينيين في إسرائيل، لا يتوسّع بشارة كثيراً في المعنى الثقافي للمشروع ولا يشتبك مع قدرة المجال الثقافي على صوغ المجال السياسي والتأثير فيه، وهو ما ينشئ محوراً جديداً لتطوير فكرة الحكم الذاتي حول دور الثقافة الديمقراطية في تدبير العلاقة بين المجموعتين الفلسطينية واليهودية وفي تصميم المجال العمومي الفلسطيني الداخلي.

من أجل هذا الغرض، أودُّ الاتكاء على التمييز الذي تقيمه الباحثة موف شاننال (Mouffe Chantal) بين مفهوم "السياسة" والصفة أي "السياسي"، حيث المراد بـ "السياسي" هو البعد التعارضّي أو التنازعي للحياة الاجتماعية - السياسية، في حين تُشير "السياسة" إلى جملة الممارسات والمؤسسات التي تُنشئ نظاماً بعينه يضبط التعايش بين الناس، في إطار التنازع الذي ينتج عن "السياسي". هنا، أدعي أنّ بشارة يطرح فكرة الاستقلالية الثقافية باعتبارها "سياسة" من المفروض أن ترتب وتضبط وتعيد تشكيل الحقل "السياسي" القائم على التخاصم، وفي أبعاد أخرى على التعادي، بين الحركة الصهيونية والمشروع الوطني الفلسطيني حول قضية الحق في تقرير المصير في فلسطين التاريخية. بهذا، يضبط التنظير لهذه الفكرة جزءاً من التنازع ولا يتعاطى إلا ضمناً مع القضية الأساس وهي حق تقرير المصير للفلسطينيين. السؤال هنا: هل الحكم الذاتي الثقافي القائم على المساواة الجوهرية في دولة جميع مواطنيها يقدم حلاً لقضية الحق في تقرير المصير، أم إنّنا بحاجة إلى إعادة النظر كذلك في مفهوم حق تقرير المصير من حيث مضمونه وإحداثياته؟ الأهم في هذا الصدد: كيف سيُمكننا إدارة اختلاف لا يقبل الزوال ولا يقبل الفص في ما يتعلّق بطبيعة الحركة الصهيونية كحركة استعمارية واستيطانية؟ كيف

<sup>8</sup> المصدر السابق، ص 26.

سيكون بالإمكان التوصل إلى "إجماع نزاعي" مع المجموعة اليهودية في فلسطين التاريخية؟ وأعني بـ "إجماع نزاعي" الاتفاق على مجموعة من القيم السياسية والأخلاقية، كالحريّة والعدل والمساواة، مع حفظ حقّ الاختلاف في تأويلها، اتّفاقاً من شأنه أن يتيح عيشاً مشتركاً بين الشعبين بسلام وتعاون متبادل، وأن يُمكن الشعب الفلسطيني من اشتغال التعددية السياسية والدينية والمذهبية والجهوية ضمن مبادئ الديمقراطية والحريّات العامّة.

لبناء هذا الإجماع النزاعي، بين المجموعتين الفلسطينية واليهودية وداخل كلّ مجموعة منهما، لا بدّ من بناء ثقافة سياسية ديمقراطية تقوم على سيادة القانون، وتداول السلطة، واحترام تعددية المصالح، والحقّ في التعبير عن الهويّات الجماعية في المجال العمومي بشكل منظم، إلخ... بناء هذه الثقافة هو مشروع سياسي يستدعي خطاباً يختلف عن خطاب الحقوق الثقافية لدى الشعوب الأصلية الوارد في موثيق القانون الدوليّ المختلفة؛ وذلك أنّ هذا الخطاب -على أهميته في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وتثبيت حقوقهم- فيه اعتراف بانتصار المستعمر وبغلبته النهائية، وفيه تماهٍ مع ديمومة علاقات القوة بين المستعمر والمستعمر. الخطاب المطلوب لبناء ثقافة ديمقراطية مشتركة هو مشروع سياسي مفتوح يسعى إلى الاشتباك الدائم مع أيديولوجيا الحركة الصهيونية وممارساتها، دون تنازل عن التواصل مع المجموعة اليهودية. لكن الأهم، على الأقلّ في هذه المرحلة، هو بناء ثقافة ديمقراطية داخل المجموعة الفلسطينية.

في هذا الصدد، أوكد على أهميّة وضع تصوّرات نظريّة وعملية لفكرة الثقافة الديمقراطية، لا من باب اعتبار هذه الفكرة شأنًا تربويًا للوعظ والإصلاح، بل من باب اعتبارها مشروعًا سياسيًا لإعادة صوغ الحقل السياسي الفلسطيني المتفكك. فضلًا عن ذلك، أهميّة الثقافة الديمقراطية تكمن في قدرتها على تنظيم التنازع ضمنها بين فكرة دولة المواطنين المتساوين وفكرة الحكم الذاتي؛ حيث إنّ التوتر بينهما عضويّ ودائم، وبحاجة إلى قيم وآليات لإدارته. في هذا الشأن، أدعي أنّ الثقافة الديمقراطية التي تسعى إلى خلق مواطنين ديمقراطيين لا مواطني المجموعة (فلسطينيين) أو مواطني الدولة (مهما كان اسمها) فحسب، هذه الثقافة هي الكفيلة بإنتاج تكامل بحدّة تؤثر منخفضة بين الحكم الذاتي الثقافي والدولة المركزية، سواء أكان في حلّ الدولة أم في حلّ الدولتين. وقد يكون الأهمّ من كلّ ذلك هو أنّ الثقافة هي العامل الأهمّ في الحفاظ على ما يُمكن تسميته "حيوية الوطنية الفلسطينية" من أجل تطويرها وبقائها هويةً جامعةً للشعب الفلسطيني، ووعياً يُورث ويُورث، وإطارًا ناظمًا للثوابت الفلسطينية وضابطًا للعمل السياسي، يشدّ لجامه عندما يُهرول، ويُرخيه عندما يتصلّب في موقفه.

\* د. أيمن إغباريّة هو أستاذ القيادة والسياسات التربوية، ورئيس برنامج اللقب الثاني في دراسات

التربية والمجتمع والثقافة في جامعة حيفا.

<sup>9</sup> للاستزادة، انظر معالجة طه عبد الرحمن في الفصل الثالث لأفكار شاننتال موف حول التنازع وإدارة الاختلاف، في كتابه "روح الدين" الصادر بطبعته الثانية عام ٢٠١٢ عن المركز الثقافي العربي - بيروت.

# قراءة في وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل في شباط عام 2017 بعنوان:

## الفلسطينيون في إسرائيل: الواقع السياسي الجديد وتطوير وسائل العمل الاحتجاجي.

نحاول في هذا التقرير التعاطي مع المحاور التي يعالجها عدد "جدل" الحالي، من خلال مراجعة وقائع اليوم الدراسي الذي نظّمه مركز مدى الكرمل بعنوان "الفلسطينيون في إسرائيل: الواقع السياسي الجديد وتطوير أدوات العمل الاحتجاجي"، والذي عُقد في الخامس والعشرين من شهر شباط من هذا العام 2017.

استضاف مدى الكرمل مجموعة من الأكاديميين والقيادات السياسية من التيارات السياسية المختلفة، "من أجل الإسهام بتوفير حيّز لتفكير جماعي مشترك في الواقع السياسي الجديد، ولتطوير أدوات العمل الاحتجاجي" كما جاء في الكلمة الافتتاحية في اليوم الدراسي والتي قدّمها السيّد إيناس عودة حاج، المديرية المشاركة في مدى الكرمل، والتي أشارت كذلك في مداخلتها أنّ ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة قبل عقد اليوم الدراسي هو تصعيد خطير في السياسات والممارسات الإسرائيلية، تمثّل في هدم بيوت في قلنسوة وأمّ الحيران، سبقتها حملات منهجية للتضييق على العمل السياسي، كحظر الحركة الإسلامية، وكملحقة التجمّع الوطني الديمقراطي في محاولة لنزع الشرعية عنه. وأضافت أنّ هذه السياسات ليست جديدة، ولا سيّما بعد عام 2000 حيث تحوّلت من الاحتواء إلى العداء، ممّا يجعلنا نشعر أنّنا على أعتاب مرحلة جديدة.

وفي ما يتعلّق بأدائنا الجماعي، تساءلت عودة حاج: هل نكتفي بأدوات الاحتجاج نفسها بينما إسرائيل توسّع ممارساتها الكولونيالية؟ كيف نُراكم أدوات نضالنا على نحوٍ يخرجنا من ردّة الفعل إلى الفعل والمبادرة؟ وهل لدينا إستراتيجية؟ وهل نتفق على مطالب عينية نترجمها بصورة جماعية؟

بهذه المقدمة فُتح الباب للمداخلات والنقاشات: في محورَي سياسات إسرائيل والاستراتيجيات الفلسطينية لمقاومة هذه السياسات.

**إجمال:** من خلال مراجعة وقائع اليوم الدراسي، يمكننا أن نُجمل قائلين إنّ المشاركين، علاوةً على اتفاق معظمهم على طبيعة النظام الإسرائيلي بوصفه نظامًا إقصائيًا، وعلى أنّ السياسات القمعية والعنيفة جزء بنيوي داخله، أجمعوا على أنّ المرحلة الحالية هي مرحلة استشراس وتَعوُّل غير مسبوقين. وقد قدّم القياديون والأكاديميون خلال مداخلتهم تحليلاتهم المتشابهة والمختلفة لهذا التصعيد. أكّد البعض أنّ هذا التصعيد مرده إلى شعور إسرائيل بالأمن في كلّ ما يتعلّق بالواقع السياسي في المناطق المحتلة عام 67، ممّا جعلها تتفرّغ للأسئلة الديمغرافية ولسؤال هويّتها بوصفها هويةً يهودية، وهو ما دفع صوب تصعيد وضع السياسات وسنّ القوانين العنصرية، ولا سيّما تلك المتعلقة بالهدم والتهجير، وكذلك ملاحقة العمل السياسي والثقافي للأحزاب والحركات السياسية التي تمسّ بتابو يهودية

الدولة، فضلاً عن القوانين التي تشرعن استفحال الاستيطان وتحسين شروط حياة المستوطنين والضمّ الزاحف في المناطق المحتلة عام 67. وقد أشار البعض أنّ العقد الأخير هو عقد سيطرة اليمين المتطرّف في إسرائيل ذي المرجعيّات الدينيّة القوميّة.

وأما في محور دَوْرنا النضاليّ وذاتنا الفاعلة سياسياً، في ظلّ هذه السياسات، فقد أكّد معظم المشاركين على أهميّة الوحدة الإستراتيجيةّ المحافظة على الثوابت من جهة، وعلى احترام التعدّديّة في إطار هذه الوحدة. وقدّم البعض قراءة نقديّة لأدائنا السياسيّ الحاليّ، ودَعَوْا لإعادة تقييم سلوكنا السياسيّ دون جَلدٍ للذات، مشيرين بذلك إلى بعض الإنجازات التي جرت مراكمتها في السنوات الأخيرة على مستوى العمل الجماعيّ، ومن بينها الاتّفاق جزئيّاً على عمل لجنة المتابعة وإقامة القائمة المشتركة. كذلك أكّد المشاركون على أهميّة تعزيز وتطوير مرجعيّة وحاضنة شعبيّة للجنة المتابعة العليا ونشاطاتها، وأوّلوا العمل على إيصال نبض القيادات وقلقها إلى الجمهور أهميّةً خاصّة. ومن بين الأمور التي جرى التشديد عليها كانت ضرورة تداخل المهنيّين والأكاديميّين في العمل السياسيّ كلّ من موقعه وبناءً على قدراته؛ أي أن يجري العمل على بناء هيئات منتخبة كالنقابات واتّحادات العمل الأهليّ والمهنيّين، ولا سيّما المعلّمون والمخطّطون والمحامون كمدخل لانتخاب مباشر للجنة المتابعة. وقد أشار البعض كذلك إلى أهميّة تطوير العمل الدوليّ الذي بدأ كعمل داخل المجتمع المدنيّ وتطوّر مؤخراً لتتبناه لجنة المتابعة بالتوازي مع التطوّرات العالميّة في اتجاه الاعتراف بالشعوب الأصليّة وحقوقها. كذلك أكّدوا على ضرورة تأمين ما تمكّن تسميته بصندوق قوميّ يمولّ محلّياً من جيوب الناس، في سبيل الإسهام في تنفيذ الخطط التي تقوم الأطر التمثيليّة بالتخطيط لها، وإعادة إعطاء المعنى للإستراتيجيّات القائمة (كالمظاهرات والإضرابات وغيرها). وفضلاً عن هذا، أُشير كذلك إلى إعادة إعطاء المعنى والاعتبار للإستراتيجيّات النضاليّة القائمة، كالمظاهرات والإضرابات وغيرها، وإلى ضرورة النظر في استخدام بعض الإستراتيجيّات التي لم يجرب اتّباعها -كالعصيان المدنيّ والمقاطعة.

## في طبيعة المشروع الصهيونيّ التاريخيّ والراهن:

تناول بعض المتحدّثين خلال مداخلاتهم طبيعة إسرائيل والمشروع الصهيونيّ منذ إقامته وفي حالته الراهنة، مؤكّدين كونه مشروعاً استيطانيّاً وكولونياليّاً وإحلاليّاً، أو كونه غير شرعيّ مع التشديد على أصلائيّتنا، نحن فلسطينيّ الداخل، وعلى كوننا أصحاب الوطن. فقد أشار السيّد محمّد بركة (رئيس لجنة المتابعة العليا) إلى أنّ المشروع الصهيونيّ هو مشروع إحلاليّ أصلاً، ولكنه أخذ يتبنّى ثلاثة شعارات أخرى: الأوّل يهوديّة الدولة (وهو شعار ذو انعكاسات على حلّ القضية وذو إسقاطات على واقعا المعيش والحقوقيّ والوجوديّ). الثاني مرتبط بكون إسرائيل تسعى إلى أدبنة الصراع من خلال الاستفادة من الحملات المعادية للإسلام. وأما الثالث، فهو محو الخطّ الأخضر واستعادة شعار "أرض إسرائيل" بعد أن سقط دولياً من خلال طرح حلّ الدولتين.

وقد أكّدت الباحثة هُنيدة غانم (مديرة مركز مدار -المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة) أنّ الصهيونيّة كانت حركة قوميّة استخدمت الاستيطان الاستعماريّ أداة لها، حيث كانت الأداة الوحيدة المتوافرة لإقامة دولة على أرض فلسطين، حيث كان الوجود الفلسطينيّ عقبة تجب إزالتها دوّمًا علاقة بموقف الأخير منها، مؤكّدة أنّ هذا المحو هو في صلب بنية الاستعمار الاستيطانيّ؛ حيث إنّ الدولة لن تقوم إلا على ثنائيّة المحو والإحلال، وهو ما جرى "بنجاح" عام 1948. وأضافت أنّ مشروع الاستعمار الاستيطانيّ فُتح من جديد بعد عام 1967 نتيجة للتغيّرات الديموغرافيّة، مستحضراً البعد الدينيّ القوميّ في الصراع، ومهدّداً بأدبنة مستمرة للمشروع الاستيطانيّ.

وفي مداخلة د. مهنّد مصطفى، المدير الأكاديميّ في مدى الكرمل، التي فيها تناوّل اليمين المتطرّف في إسرائيل، قرّاب إسرائيل من حيث كونها مشروعاً كولونياليّاً، مضيماً إلى هذا الإطار طبقتين إضافيّتين في الواقع الراهن: الأولى وجود سيطرة لليمين الدينيّ القوميّ على الصهيونيّة وإحداث قطيعة عن التيار العلمانيّ داخلها، وأخرى تصاف إلى الطبقتين القائمتين ولا تلغيهما هي طبقة صعود اليمين المتطرّف كجزء من صعود اليمين المتطرّف في العالم، مشيراً أنّ الطبقات الثلاث معاً تؤثر على السياسات تجاهها وتجاه الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والمشروع الفلسطينيّ.

المحامي والناشط علي حيدر، في نقده لعدم وجود قيادة موحدة أو مرجعية موحدة وتمثيل سياسي موحد في أي من أجزاء الشعب الفلسطيني، قال إننا في حالة انفصام، حيث نقرأ الواقع كواقع استعماري، ولكننا لا نطور أدوات تناسب هذه القراءة؛ وعلينا القيام بذلك. وحلص إلى الدعوة إلى التفكير في طرح مشروع الدولة الواحدة. وأما الشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية المحظورة إسرائيليًا، فقد أكد من جهته أن المشروع الصهيوني، مهما علا، لا يملك شرعية وجود. هذا المشروع يريدنا أن نتعامل معه وأن نعترف بشرعية وجوده، ونحن نرفض هذا النوع من العلاقة. وأكد صلاح أننا، أي فلسطينيي الداخل، الحاضن للثوابت الفلسطينية.

## في السياسات الإسرائيلية الأخيرة تجاه المواطنين الفلسطينيين: تَعَوُّل واستشراس

وافق المشاركون، على الرغم من التأكيد على طبيعة النظام، أن هنالك تصعيدًا واضحًا ومتعاطفًا في السياسات والقوانين والممارسة العنصرية. في هذا الشأن، أدعت د. هُنَيْدَة غانم أن هناك تَعَوُّلاً وتصعيداً غير مسبوقين من القوانين والتشريعات من أجل تأكيد بنية الدولة كيهودية. فمنذ التسعينيات، كان هنالك تركيز على إسرائيل كيهودية ديمقراطية، واليوم لا يجري التركيز إلا على كونها يهودية فقط. تضاف إلى هذا محاولة ضبط حدود العمل السياسي، على نحو ما نجد في التشريعات الأخيرة الرامية إلى تحديد عمل جمعيات حقوق الإنسان والجمعيات الثقافية ومنع بث أي مضامين غير متساقطة مع فكرة الدولة -وقضية منع تمويل مسرح الميدان نموذج ذلك-. الأمر الثالث الذي أشارت إليه هو وجود سياسة واضحة ومثابرة، منذ انتهاء الانشغال بإيران، للانشغال في القيادة العربية في الداخل ونزع الشرعية عنها واصفة إياها بأنها "قومجية متطرفة غير عقلانية"، ومقابل هذه الصورة -من جهة أخرى- تظهر محاولات خطاب حول السلام الاقتصادي، وذلك ضمن محاولات لاستبدال ومنافسة الخطاب القومي بالتشديد على السلام الاقتصادي كبديل عن السلام القومي.

وأما السيد بركة، فقد أشار تحديداً إلى الخطة الاقتصادية محدراً من مخاطرها، مدّعياً أنها معروضة من أجل التفاوض على كل بند من بنودها، وحتى ما كان يُدرج في الميزانية سابقاً على نحو أوتوماتيكي أُدرج فيها ليصبح قيد المقايضة. وقال متسائلاً: هل تُستقى الحقوق المدنية من الولاء للمؤسسة، أم من كوننا أصحاب وطن؟ وأضاف قائلاً إن إسرائيل تريد إنتاج العربي الإسرائيلي الجديد.

وأما الدكتور مهتد مصطفى، في مداخلته التي تناول فيها على وجه الخصوص تطوّر اليمين المتطرف في إسرائيل، فقد ادّعى أن هذا اليمين كأيديولوجية سيطر على اليمين الإسرائيلي في آخر عشر سنوات من بين أربعين سنة حكم فيها اليمين في إسرائيل، مضيفاً قوله إن لهذا اليمين الميزات الخمس نفسها التي تميّز اليمين المتطرف في أوروبا والعالم، مع فارق واحد ليس في صفاته وإنما في مدى هيمنته. فبينما اليمين المتطرف في أوروبا ما زال -على الرغم من صعوده وتعزيز قوته- في المعارضة وما زالت قوى ديمقراطية من اليسار (بل حتى من اليمين) تحاول كبه، فإن اليمين المتطرف في إسرائيل هو المسيطر، وهنالك محاولة للتكثيف معه لا لكبته. وبشأن صفات هذا اليمين، أشار مصطفى أن خطابه السياسي والأيدولوجي، في جزء منه، يعتمد على الدين مرجعاً من مرجعياته، وهو مُعادٍ لفكرة المهاجرين واللاجئين، كما أن من صفاته معاداة الإسلام لا خوفاً من إسلام متطرف، بل كرهاً للمسلمين. وهو إقصائي في مفهومه للدولة، ويراهن لمجموعة واحدة ويعادي الأقليات القومية داخله.

ويقول مصطفى إن قراءة لنا لسياسات إسرائيل تجاهنا من خلال هذه الطبقة، أي صعود اليمين المتطرف، لا يمكن فصلها عن السياق الإقليمي والدولي: انهيار العالم العربي، وصعود اليمين والقوى غير الديمقراطية في العالم.

فإسرائيل تعمل -بعد ضمان الأمن الوجودي- في اتجاه حسم أمرين: تحويل السلطة الفلسطينية إلى بديل عن المشروع الوطني الفلسطيني وجعلها ثابتة، وضم المنطقة "ج" من ناحية وتقليص حدود مواطنة فلسطينيي الداخل من ناحية أخرى، مستبدلة بذلك سياسات التحقير التي ميّزت حزب العمل في إسرائيل (أي تغييب الفلسطينيين والاستهتار بهم والتعامل معهم كـ "لطفاء") بسياسات الاستحضر والتحريض -أي استحضارهم والتحريض عليهم من قبل اليمين المتطرف.

وأما النائبة حنين زعبي، التي أكدت على تغيير سياسات إسرائيل تجاه فلسطينيي الداخل، فقد ادّعت في بداية حديثها أنّ التغييرات في المجتمع الإسرائيلي وفي السياسات تجاه فلسطينيي الداخل غير متعلّقة بهم وبأدائهم، بل بثلاثة عوامل أخرى: سياق التغييرات في المنطقة؛ وجود ديناميكيات داخل المجتمع الإسرائيلي بين اليمين واللا يمين؛ حاجة اليمين إلى تعزيز قوّته نهائياً وحاجته إلى عدوّ ليلغلق الطريق أمام اللا يمين. وأضافت قائلةً إنّ إسرائيل حين شعرت بالراحة ورأت نفسها المسيطرة إقليمياً أخذت تستشرس تجاهنا. كذلك ادّعت أنّه -وإن تمكّنا في عدّة محطّات من كسر قواعد اللعبة الإسرائيليّة في أوضاع استثنائية- كانت إسرائيل تردّ بقمع أكثر. وأضافت قائلة إنّنا نكسر، أحياناً، حاجز الخوف وقواعد اللعبة، إلّا أنّنا لم نتمكّن -رغم خطاب التجمّع وحضور الحركة الإسلاميّة في الأقصى- من مراكمة نضالاتنا. ومنذ عام 2000، أرادت إسرائيل إنتاج العربيّ الإسرائيليّ الجديد؛ وبعد عام 2006 حين سيطرت إسرائيل على المناطق التي احتلّت عام 67 سيطرة تامّة (بناء الجدار وبالحصار وبالتنسيق الأمني)، تحوّل الهمّ الإسرائيليّ إلى همّ ديموغرافيّ ووجّهت أنظارها نحو سؤال الهوية ويهوديّة الدولة. وضمن هذا النهج، قاموا بملاحقة سياسيّة للتجمّع والحركة الإسلاميّة وكذلك لبؤر التمرد، للقضاء على بؤر العصيان وللفرز بين معتدل ومتطرّف؛ وأما معادلة العصا والجزرة فتحوّلت إلى مقصلة وجزرة.

وأما النائب أسامة سعدي، فقد ادّعى من جهته أنّ هناك تغييراً جوهرياً في التعامل مع الفلسطينيين على جانبي الخطّ الأخضر، وأنّ هذا التغيير يتمثّل في سلسلة من القوانين العنصريّة التي سنّتها إسرائيل في العامين الأخيرين وبلغت نحو ستين قانوناً، وذلك ضمن تنافس شديد بين الليكود والبيت اليهودي في من بينهما يقدّم مقترحات قوانين أكثر عنصريّة. وتناول سعدي بصورة خاصّة قوانين الضمّ في المنطقة "ج"، وكذلك بعض القوانين التي تشجّع على الاستثمار والعمل في المستوطنات (كمنع التمييز بسبب مكان العمل، وقوانين تعطي استحقاقات ضريبية للمستوطنين وغيرها). وفي ما يتعلّق بالخطّ الأخضر، أشار إلى بعض القوانين العنصريّة، ومن بينها قانون الدخول إلى إسرائيل الذي حوّل وزير الداخلية منع أيّ شخص يدعم المقاطعة من الدخول إلى إسرائيل، وقانون الجنسية المسمّى قانون عزمي بشارة، وقانون كمينتس الذي يسرّع عمليّة هدم البيوت دون الحاجة إلى انتظار حكم القضاء، وقوانين أخرى تجرّد المحاكم من السلطات وتحوّل هذه إلى السلطة التنفيذية.

وتناول د. أحمد أمارة في مداخلة السياسات الإسرائيليّة تجاه أراضي النقب وعرب النقب منذ إقامة إسرائيل، مشيراً إلى الوسائل الأولى التي اعتمدها إسرائيل بدءاً من الخمسينيات، حيث قرّرت إبقاء عشرة آلاف من السكّان فقط؛ إمّا من خلال تهجيرهم كلّهم، أو بناء ثلاث بلدات لتركيزهم، أو بإسكانهم شمالاً في المدن المختلطة أو المثلث، مضيفاً أنّ إسرائيل نفّذت الوسائل الثلاث. ثمّ تطرّق أمارة إلى القوانين والخطط التي بنّاء عليها صادرت إسرائيل الغالبية العظمى من أراضي النقب، مستخدمةً قانون أراضي الموات العثماني والانتدابي استخداماً بالغاً، ثمّ من خلال لجان حكوميّة مختلفة حاولت التفاوض على الترحيل والتعويض بمعادلات مختلفة. منذ عام 2000، بدأ التعامل مع النقب وكأنّها أراضٍ يجب تخليصها وتحريرها من البدو. حاولت الحكومات المتتالية إنهاء ملفّ النقب، بدءاً بمخطّط برافر، وحالياً بمخطّط أوري أريئيل. وأشار أمارة أنّه حتّى اليوم ما زالت هناك أكثر من 2,500 دعوى ملكيّة لعرب النقب، مؤكّداً أنّ مشروع ترحيل أهل النقب لم ينجح ولن ينجح؛ إذ عندما قُدّمت دعاوى الملكيّة عام 1981 كان عدد السكّان العرب في النقب 39,000. أمّا عدد سكّان النقب اليوم، فهو 239,000 مواطن.

## استراتيجيات العمل النضالي: الوحدة، والنقد الذاتي، وقبول التعدديّة

على نحو ما أشرنا أعلاه، أؤكد المشاركون على ضرورة الوحدة والحفاظ على الثوابت ضمن احترام التعدديّة، ودعوًا إلى تعزيز الأطر الجامعة والتمثيلية والمنتخبة على وجه الخصوص، وإلى الدفع في سبيل تعزيز الدعم الشعبي والحاضنة الشعبيّة للقيادات ليحمل الجميع الهمّ المشترك معاً، ولدفع تطوير تمويل جماهيريّ لعملائنا السياسيّ، وكذلك لتطوير العمل الدوليّ من أجل مساءلة إسرائيل على سياساتها دولياً. وجرى تناول النقد الذاتي كذلك كآلية عمل ضروريّة.

فقد أكد المحامي علي حيدر على أهميّة إقامة مجلس أعلى للجماهير العربيّة يمكن التقدّم نحوه عبر البدء بإقامة اتّحادات وأطر مهنيّة تمزج بين المهنيّ والانتماء الوطنيّ: محامين ومخطّطين وحرفيين وفتّانين، مؤكّداً أيضاً على ضرورة إقامة مركز عربيّ للتخطيط الإستراتيجيّ. واقترح عشر إستراتيجيات عمل، من بينها: تطوير المرافعة المحليّة والدوليّة، والعمل مقابل الإعلام، وتطوير الأبحاث لتقديم أوراق

موقف وأوراق سياسات، وتطوير وسائل النضال واعتماد العصيان المدني والمقاطعة وقوافل السيارات والإضراب عن الطعام. ودعا كذلك إلى تطوير العمل التطوعي.

أما الدكتور منصور عباس، نائب رئيس الحركة الإسلامية، فقد أكد ضرورة الابتعاد عن الجهوية والاهتمام في سياقنا القائم بالتنظير والتفكير من أجل المصلحة الجماعية لا المصلحة الحزبية، مؤكداً أنه -كإسلامي- يرى أن التنظير يجب أن يكون للشعب لا لفصيل معين. وبالتالي من الواجب مراجعة توظيف الفكر الحزبي والأيديولوجي في مسألة التنظير لشعب ومشروع وطني فلسطيني. وأكد أن آية النقد هي إستراتيجية عمل ضرورية، مشيراً إشارة خاصة إلى ضرورة نقد عمل السلطات المحلية في التنظيم والبناء وفي الحصول على ميزات، والدعوة إلى الشفافية والابتعاد عن الفساد ومحاسبته. ودعا إلى مراجعة عمل القائمة المشتركة وفحص ما إذا كانت تتصرف كمؤسسة جديدة، أم هي انعكاس لأزمات العمل البرلماني والفرداني داخل كل حزب وحزب. وأكد كذلك أن علينا بناء المؤسسات لتكون قائمة بذاتها دونما اعتماد على شخص ودون أن ترتبط به.

وأما الشيخ رائد صلاح، فقد بدأ مداخلته بتأكيد كون فلسطيني الداخل -بحكم موقعهم- حاضي الثوابت الفلسطينية والذاكرة الفلسطينية، حيث الدفاع عن القدس ومقدساتها والأقصى؛ ففي الظرف الراهن لا يمكن أن يؤدي هذا الدور سواهم. وأكد أهمية احترام مرگبات الداخل الفلسطيني وتعددياته الجغرافية والسياسية من خلال سقف لجنة المتابعة التي يريدونها مرجعيةً لمسيرتنا لا مجرد إطار لتنسيق المواقف. وأكد كذلك أنه علينا لكي تكون هذه اللجنة كذلك أن نوفر لها شروط نجاحها (ومن هذه الشروط القدرة المادية)، بدءاً بتنشيط لجانها العشر، مشدداً على أهمية بناء حاضنة شعبية تحمل همومنا وتسهم في نجاحنا بإقامة صندوق مالي وطني يدعم مسيرة المتابعة. وأضاف أنه علينا العمل على مشروع تعبئة معنوية، وأن نقدم خطاب تفاعل مع جماهيرنا، وأنه ثمة حاجة إلى إعداد ميثاق للثوابت يجمعنا كلنا ونتحدى به المشروع الصهيوني.

وأما المتحدث الأخير، النائب يوسف جبارين، فقد أشار إلى أن بناء ثقافة عمل مشترك لا يقل أهمية عن بناء الإطار المشترك، مدعياً أننا قطعنا شوطاً في بناء هذه الأطر، وأن ذلك يتمثل في القائمة المشتركة التي كثيراً ما دعونا إلى تشكيلها فشكّلت مؤخراً. وهناك توافق ما على أداء لجنة المتابعة، إلا أن التحدي -برأيه- ليس في طرح القالب النظري فقط، بل كذلك في قدرتنا على استدخال ثقافة العمل والبناء المشترك. وأضاف قائلاً إن القائمة المشتركة التي تجمع الأطراف يمكن لها أن تعمل مع ثقافة عمل وحدوي، ويمكن لها أن تكون مجرد تحالف انتخابي. وأشار كذلك إلى أن التحدي على المستوى الأوسع يبقى المؤسسة الجامعة التي تستطيع بناء إرادة قومية وحرّة - وتلك هي لجنة المتابعة-. ودعا أن تكون إحدى التوصيات التي من المهم أن تنتج عن المؤتمر وجود مؤسسات جامعة بتمويل ذاتي، كإرضية لهذه المؤسسة الجامعة؛ والمقصود أنه للوصول إلى لجنة متابعة منتخبة جماهيرياً يجب البدء بخطوات سابقة، من بينها وجود دعم مادي ولوجستي، ومن بينها تطوير مشاركة ووجود اتّحادات مهنيين كالمعلمين والحقوقيين واتّحاد الأطر الأهلية ليكون للإطار الجامع بنية جاهزة، وللوصول إلى مرحلة نضج وطني وشعبي وكفاحي لإقامة هذه الأطر. وشدد خلال مداخلته على الاعتراف الدولي بحقوق الأقليات الأصلية في تنظيم ذاتها وإقامة مؤسساتها.